



اخترنائلیک ۲۵



روح الدستور

مع نص کامل بمواد الدستور

اخترنا لك...

٢٥

روح الدستور

بقلم

محمد عبد القادر حاتم
حسين مؤنس
محمد مصطفى عطا
السيد محمد مدني
مهدي القلماوي
محمد يحيى عويس

دار النهضة العربية للطباعة



الرئيس جمال عبد الناصر يقيم الدستور

الدستور المِصرى بين بَياتير العالم

مأخوذ من ج. ١. محمد عبد القادر حاتم

الدستور المصرى دستور مصرى صميم : وتفصيل ذلك أن كل دستور فى العالم يجب أن يكون مظهر العادات والتقاليد بل مظهرا لتاريخ تلك الأمة التى استنته ، وقيدت نفسها بنصوصه ، حرصا على نموها وتطورها ، وصيانة لمقدساتها أن تمتد إليها يد العبث والفوضى : من هنا نجد أن الدستور المصرى صورة من تاريخ المصريين وكفاحهم فى سبيل الحياة المصرية الكريمة بل كان لابد أن يخرج على هذه الصورة إذا ما أريد للثورة أن تحتفظ بميراثها ومقوماتها وتستكمل أسباب العزة القومية والاستقرار •

وهنا يتضح لنا الفرق بين هذا الدستور ودستور عام ١٩٢٣ : لقد كان هذا الدستور الأخير على حد تعبير المغفور له عبد العزيز فى « باشا » ثوبا فضفاضيا : ومعنى ذلك أنه لم تعبيرا عن شيء بل كان يشف عما تحته من أداة أجنبية فرضته على البلاد فرضا فاستغلت الشعب تنفيذا لما ربهها وأغراضها الاستغلالية الاستعمارية : نعم لم يكن هذا الدستور فى أى معنى من المعانى تعبيرا عن نواحي الحياة المصرية ومقوماتها بل فرض ضبانا للاحتفاظ بالعرش ، ذلك العرش الأجنبى الذى كان لا يختلف فى شيء عن السلطات الأجنبية التى فرضت نصوص الدستور - نصوصا تكفل لها حرية العمل والتسلط تحقيقا لما ربه لا تمت الى الديمقراطية بصلة •

كان دستورا مقتبسا من الدستور البلجيكى حتى لقد مسخ فاستحال إلى اقرار ضرب من التنظيم فرض على الأمة فرضا لا هوادة فيه : لقد كان الموقف أشبه شيء بتحليلية أو مسرحية قصد بها التضييل بالشعب الذى وقف منها موقفا سلبيا بحثا : ثم توالى على البلاد طبقة من الحكام تحكم الشعب وقتا لهذا الدستور ، بعد هذه الطبقة من الأتراك الذين لم تكن فيهم نقطة واحدة من الدم المصرى والبعض الآخر من دعاة الرجعية والاستعمار فيما كان هؤلاء وهؤلاء بمستطاعهم الحياة فى غير هذا النوع من الاطار

البرلمانى الديمقراطى من حيث المظهر ، والاستبدادى المزيف من حيث اللب والجوهر : لقد كتب أحد أساتذة النظم السياسية فى لندن يقول فى مثل هذه الأوضاع « ان بعض ألوان الديمقراطية لا تختلف عن الاستبداد والطغيان فى شىء » وما هى الا تفتيز فى الأسلوب من قبيل ايهام الناس ،

Democracy may only be a change of tactics but calculated with a view misleading public opinion.

وكان الشعب المصرى على بينة من هذه الألاعيب والمسرحيات كذبا ولكن تعوزه السياسة المنزهة عن الغرض ، ولم يكن هذا بالميسور حينئذ لأن الطبقة الحاكمة لوثت نفسها بالجرى وراء السلطات احتفاظا بما ربحها المادية وكراسى الحكم حتى لقد كانت القضية الوطنية أداة للمساومة يتجر بها فريق يستهوى بها أفئدة الشعب ابتغاء البقاء فى الحكم : حينئذ تطور الوعى الشعبى وتبلورت الامانى القومية فى الثورة الحاضرة التى كان لابد أن يقوم بها رجال الجيش بعد أن حكمت طبقة السياسيين القدامى على نفسها بالموت : أصدرت الثورة هذا الدستور الذى نعرض له الآن بعد أن مهدت له بإقصاء المتجرين بالسياسة وأذئاب الاستعمار ثم الفضلاء على الاقطاع والرأسمالية وتطهير البلاد من آخر أدران العصور الوسطى وقد حرصت السلطات الثورية على أن يكون هذا الدستور مصريا حقا لا نصوصا مجردة غير موضوعية : أقر الدستور الحقوق الفردية بكل معانيها ورسم لها حدودها من العزة القومية والكرامة فى داخل نظام اجتماعى يقوم على التكافل الاجتماعى والدين باعتباره الوازع الأول فى حياة الشعوب : لقد بعث الدستور الطبقة الوسطى التى ظلت دهرا طويلا تعمل عبدا فى الأرض ولم يكن لها من الحقوق أو الكيان شىء : وأصبح للفرد صوت فى حكم بلاده والهيمنة على انتاجها ومرافقها وميزانيتها .

الواقع أن أى دستور قد يخطئ فى أحد اتجاهين ، اما تجاهل قيمة الفرد وبذلك تضيق أو تموت هذه الطبقة الوسطى ويفتقر معين الانتاج ، وينقسم المجتمع الى سادة وعبيد فيصبح باختصار مجتمعا أشبه بمجتمع العصور الوسطى : واما المبالغة فى تقدير هذه الحياة الفردية والخطأ فى

تصويرها ومن ثم يتمهد الطريق للفوضى الشاملة ، والدساتير الديمقراطية كلها تختلف من حيث تكييفها وفهمها لهذين الاعتبارين ، فالدستور الأمريكي مثلا أخطأ في فهم الفرد خطأ كبيرا فتمخض عن مبادئ مجردة عسيرة التطبيق من الوجهة الواقعية ومن ثم استحال الى سلسلة قواعد تنطبق على كل فرد في كل زمان ومكان : تلك - على حد تعبير بعض الانجليز - هي الديمقراطية الذرية أو الديمقراطية الآلية التي لا يمكن أن تحل مشكلة من المشاكل (كمسكنة الزنوج في أمريكا) : نتج عن ذلك أن أية مشكلة في أمريكا لا يمكن أن تحل الا عن طريق اصدار تشريع أو لعبت بالأداة التشريعية كلها ثم الالتجاء الى المحكمة العليا الى غير ذلك من التعقيد والعقم . ومثل هذا النوع من الديمقراطية الآلية أيضا يتخذ مظهرا قويا في البروقراطية التي قلما تستطيع تكييف المشاكل الفردية أو علاجها على النحو الذي تفضيه المصلحة العامة ولعل أدق ما كتب في هذا الصدد هو قول هارولد لسكي

«American democracy is mechanical or atomic conducted only by cumbersome machinery : the individuals are exemplary universals.

وعلى النقيض من ذلك كله تجد الديمقراطية الانجليزية التي لا تتميز بسلسلة من المبادئ العامة المجردة غير الواقعية على نحو ما رسمنا في الدستور الأمريكي : لقد وصفها البعض بقولهم الديمقراطية الحرة أو الديمقراطية الفردية «Liberal or individualist democracy» ذلك أنها تأخذ في حسابها مقومات الفردية الصحيحة لا الفردية من الوجهة الآلية والعديدية فقط : وتفصيل ذلك أن الأداة الديمقراطية لا تعمل بشكل آلي يستوى أمامه فرد وآخر وإنما نعني بتحقيق الحرية لا المساواة المجردة . ولو أن المسألة مسألة مساواة على نحو ماورد في المبادئ العامة المجردة التي قال بها الدستور الأمريكي لكفى أن يذكر أن مجتمعا من العبيد ان هو الا مجتمع من المساواة المطلقة لا تحل المشاكل ولكن المساواة مضافا اليها الحرية هي كل شيء - هي كيان الحياة الفردية وأساس ممارسة القوى الابتكارية الجبارة »

نتنقل من ذلك الى الدستور الفرنسى الذى أخطأ كل الخطأ فى فهم الكيان الفردى فاحتفظ له بالشئ الكثير من الحقوق ومن ثم كانت السلطة التشريعية فى فرنسا هى كل شئ - فى حين أن السلطة التنفيذية ليست أكثر من صيفر على اليسار : تلك هى الديمقراطية الفوضوية ومظهرها وجود وزارة جديدة فى كل يوم بل مظهرها الحقيقى فهم خاطئ لنظرية انفصال السلطات Separation of powers يقول فيشر Fisher « ان أزمة تعيين ساعى بريد فى فرنسا كغيلة بأن تحدث أزمة وزارية كبيرة : » الواقع أن التكييف الدقيق للحياة الفردية لا يتأتى بغير التكييف الدقيق للحقوق والواجبات والاسراف فى أحد هذين هو الفوضى بعينها والجمهورية الفوضوية فى فرنسا أبلغ تعبير لهذا الخطأ فى تكييف الفارق بين الحق والالتزام .

أما عن الدستور الروسى ونعنى به دستور عام ١٩٣٦ أو دستور ستالين فكان حريصا كل الحرص على تكييف الفردية تكييفا دقيقا فى ظل النظام الاشتراكى الشيوعى : يقولون أو تقول الدعاية « أن الديمقراطية السوفياتية سمحت الفردية سحقا » ومعنى هذا أن النظام هنالك استبدادى غاية الاستبداد بل هو طغيان : ولكن الذين يقولون هذا ينسون مقياسين هامين يقاس بهما الاستقرار الداخلى فى بلد ما : أولهما أن الانتصارات الخارجية فى الحروب طالما كانت مقياسا للعظمة والاستقرار فى الداخل : لقد انتصرت روسيا فى الحرب العالمية الثانية وهزمت فى الحرب العالمية الأولى . أليس ذلك دليلا على الاستقرار فى الداخل كما كان دليلا على انهيار حكومة القيصرية بمقاسها ؟ والمقياس الثانى هو الكفاية العلمية للفرد . وهنا نريد أن نقول ان الدولة فى روسيا تحتضن الكفايات العلمية وتسبغ عليها من ألوان الاحترام الشئ الكثير : ثم هى تسبغ عليها من المميزات ما يفوق الميزات التى يتمتع بها علماء الأرض جميعا وهناك معنى من أسمى معانى الديمقراطية نجده ماثلا فى الديمقراطية الانجليزية ذلك هو - توفير المجال للكفايات .

To provide the scope for individual initiative within the state compass.

نريد أن نخرج من كل هذا الى أن الدولة الرشيدة هي التي تبقى على هذه الكفايات وتهيئ لها أسباب الابتكار والتنظيم : مثل الحكومة كممثل الحارس الأمين الذي يحتفظ بالأمن والنظام لا بوصفهما الهدف الأسمى ولكن بوصفهما أساسا جوهريا لقوى أو عيقرات لا يمكن أن تعمل الا في جو تسوده الرفاهية المادية والاستقرار العاطفي فتنتطلق تعمل من أجل الصالح العام للجماعة البشرية قاطبة .

من أجل ذلك وأخذنا بأسباب العزة والاستقرار أكد الدستور المصري جانب الحياة الفردية فشرع ما لها من حقوق وما عليها من التزامات وحتى جو تسوده الرفاهية المادية والاستقرار العاطفي فتنتطلق تعمل من أجل بحيث لا يمكن عدوان احدهما على الأخرى أو الانتقاص منها .

المجتمع في الدستور

الدكتور حسين مؤنس

ولد المجتمع المصري قبل الميلاد ببضعة آلاف من السنين ، وشهد الله ن
عاصروه على تاريخه الطويل قرنا بعد قرن ، وعصرا بعد عصر ، بأنه كن
دائما أبدا مجتمعا سليما صحيحا قادرا على التجدد ، مهيا للصمود للمصاعب
والأزمات .. وصفه هيرودوت بأنه مجتمع سليم يقوم على مبادئ صحيحة
وعقائد صالحة ، يؤمن بها أهلها ولا سبيل الى تحويلهم عنها الى غيرها ..

ووصف المصريين بأنهم شعب فريد برأه الله على مالم يبرأ عليه غيره من
الشعوب ، ولهم في كل شيء أسلوب خاص يختلف عن أساليب غيرهم
من البشر ، وقال ان أساليبهم في مجموعها تدل على حكمة وتفكير ..

وزار ديودور الصقلي مصر بعد ذلك ببضعة قرون ، وأعجب بالمصريين
وقال انهم ناس عقلاء متدينون ، مقبلون على عملهم ، وان لهم اهتماما
عظيما بشئون عائلاتهم وبيوتهم .

وفي القرن الرابع الميلادي زار مصر اميانوس مارسيلينوس الرحالة
الروماني المعروف ، ووصف شعب مصر بأنه شعب متدين عنيد شديد
التمسك بآرائه ومعتقداته ، نشيط لا يكل من العمل ، مستعد دائما
للتضحية بكل شيء في سبيل الاحتفاظ بآرائه ومعتقداته .

وعلى طول الأعصر الاسلامية لم تختلف أقوال رحالة المسلمين في المصريين
عن ذلك ، الو وضعنا أقوال مشاهيرهم بعضهم الى جانب بعض لتبيننا أنها
تتقارب جملة وتفصيلا : فشعب مصر شعب نشيط عامل آمن مسالم ،
لا يميل الى الفوضى أو الفساد ، ومصر في رأيهم جميعا بلد الخير ، والجمال
يزورها النيل الذي لا يشبهه نهر في العالمين .

ومنذ عرفت أوروبا مصر ابتداء من القرن الرابع عشر الميلادى وأقوال رحالتها تشهد بأن مصر بلد زاهر ، وأن شعبها شعب سليم نشيط ، له تقاليد نابتة يرعاها ولا يقصر فيها . قال ذلك بيلوتى الرحالة الكريتي ونيفاند الفرنسى وادوارد لين الانجليزى وسافارى وفولنى الفرنسيين ، الى آخر هذه السلسلة من رحلات الغربيين .

وخلال تاريخنا الطويل ، لم تعبر بنا فترة من فترات الانهيار الخلقى أو الفوضى الاجتماعية التى عرفها غيرنا من الأمم : لم يعرف تاريخنا الطويل شيئا يشبه الفساد الشامل الذى عاشت فى ظلاله القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية ، ولم يعرف مفاصد مجتمعات الاغريق والرومان . ولم يمر بنا شيء مما مر بإيطاليا فى أيام آل بورجيا أو انجلترا أيام عودة الملكية ، أو فرنسا خلال القرن الثامن عشر . . لم تعرف بلادنا شيئا من ذلك ولا قربا منه . ولقد مرت بنا أعصر طويلة من الأزمات والمصاعب وعرفنا سنين متعاقبة من المجاعة والمسغبة ، وسنوات متعاقبة من الظلم والقهر والعسف ، وامتحنتنا المقادير بما لم تمتحن به غيرنا من الأمم . فام يؤثر ذلك فى مجتمعنا قليلا أو كثيرا ، وظللنا شعبا سليما صحيح البنية متصل الاعراق محافظا على قواعد العرف والأخلاق .

وتلك ظاهرة فريدة فى بابها بين ظواهر التاريخ ، فان مجتمعنا يظل نحو خمسة آلاف سنة قويا متجددا لا بد أن يكون قائما على أسس تختلف عما يقوم عليه غيره من المجتمعات ، فان طبائع العمران لا تعرف تلك المناعة أمام عوامل الانهيار والفساد . ولو أننا تابعنا ابن خلدون فى منطقة التاريخى لسكان لا بد أن يتلاشى مجتمعنا المصرى منذ أحقاب وأحقاب ، ولكننا نراه اليوم كما كان بالأمس ، ونقرأ أوصافه أيام الفراعنة فإذا هى تنطبق على مجتمعنا الحالى ، كأن هذه الأعصر الطويلة لم تعبر بنا . وأمامك صورة المجتمع المصرى القديم كما جلاها العلماء ، وصورة المجتمع المصرى كما تتبدى أمام عينيك ، فقارن بينهما لتبين هذه الفريدة من فرائد التاريخ .

ومصر اليوم على أبواب دور من أدوار تاريخها لم تعرف له شبيها في ماضيها ، دور بناء لمستقبل زاهر عظيم ، فان الدنيا كلها تقف في مفترق طريق حاسم في تاريخ البشر ، وكل شيء ينبئ بأن عالم الغد سيكون شيئا آخر غير عالم اليوم من كل ناحية ، وعلى الأمم التي تريد أن تحتفظ بمكانها تحت الشمس أن تستعد منذ الساعة للمعركة الحاسمة ، وأن تكون على الأهبة لاجتياز الأزمة والوصول الى عالم الغد بسلام .

وهذه المعركة الحاسمة قد بدأت بالفعل ، بل نحن اليوم في عنفوانها دون أن يدري الكثيرون منا ذلك ، وهم لا يدركون ، لأنها تختف عما تقدمها من معارك التاريخ اختلافا بينا ، فهي معركة أجناس ومعركة قارات ، أى أن أجناسا من البشر كان قد حكم عليها بأن تظل تحت سلطان أجناس أخرى قد قررت أن تتخلص من هذا السلطان ، وأن تستعيد أراضيها وسيادتها ، وأن تخرج الى الدنيا بما لديها من ماض وحاضر ، وبما في ماضيها وحاضرها من خالده وتالده ، وأن تضع نفسها في خدمة قضايا جديدة لم يكن الناس يعرفونها الا بالاسم ، كقضايا السلام بين البشر ، والمساواة الكاملة بين الناس . والتعاون الصحيح بين الأمم لصالح الجميع ، وهى قضايا سليمة ابتكرتها هذه الأمم المكافحة منذ أحقاب طويلة ، وعاشت على مبادئها قرونا بعد قرون ، حتى أتت أوروبا من أواخر القرن الثامن عشر بنظريات سيادة الجنس الأبيض على غيرها ، وأنه أقدر من غيره على فتح أبواب العلم والفن ، وأولى من غيره - بالثنائي - بالولوج من هذه الأبواب وقيادة البشر فى كل ميدان . وعلى أساس من هذه المزايع فرض الأوربي والأمريكي وصايته على الأرض ومن فيها ، وأزاد التحكم فى كل شيء على هواء ، فالأرض له يستغلها باسم الاستعمار أو الوصاية أو الاندباب ، والناس له يقسمهم طبقات متقدمين ومتأخرين . وقسموا بين البشر الحريات التي وهبهم الله إياها ، حتى انعقائد أرادوا أن يحددوا مصائرهم ، وأرسلوا المبشرين ليستنقذوا - فى زعمهم - الناس من الضلالات ، حتى ضاقت الأرض بهم ومضوا يتطلعون الى الآقمار وضاق الناس بهم ، بل ضاقوا هم بأنفسهم . وتقارب المظلومون والمفتري عليهم ، بعضهم من بعض ، فتقاربت أمم آسيا ، وتقاربت أمم افريقية ،

وأخذوا يزيحون ذلك الكابوس الرازح ، حتى زعزعوا أركان سلطانه ، ورموه عن قوس واحدة ، وتمكنت أمم آسيا من الخلاص من هذه السيطرة وتداعت أمم افريقية للخلاص ، وتصدت مصر لقيادة جيش التحرير الزاحف في مجاهل القارة المستنقضة سعة . ولقد فعلت مصر ذلك ، وهي تفصله ، لأن تلك هي رسالتها في الوجود ، وما عرفها الناس في يوم من أيامها الى منبع حضارة أو مستقر حضارة ، وهي على الحالين مركز اشماع نوراني عظيم . وهاهنا اليوم تخوض المعركة ببسالة المؤمن وشجاعة الواثق من النصر ، وهي تقف في وجه الجحفل اللجب وتشق الطريق خطوة خطوة ، ولسان حالها يردد قول الله تعالى في كتابه العزيز « يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم ، والله متم نوره ولو كره الكافرون » .

دخلت هذه المعركة في دورها الحاسم بعد الحرب العالمية الثانية ، وكانت الأمم الأوروبية والأمريكية قد زعمت أنها مستقر العدالة والمساواة بين البشر على أسس قاعده ، وأنشأت هيئة الأمم وأقامت مجلس الأمن ، فما هي الا سنوات حتى تبين أنها لا ترمي الا الى المحافظة على سيادتها ، أو مابقي لها من هذه السيادة . وبدأت قصص الخديعة من جديد ، فبدأت المعركة ، فما هي الا سنوات حتى أسنقلت الهند وولنت باكستان ثم تحررت الصين واندونيسيا ومصر وليبيا والسودان ، وغيرها . نرى أن الغرب وأعوانه قد فقدوا أكثر من نصف الأرض دون أن يدركوا أنهم خسروا المعركة . وفي باندونج ، من بلاد اندونيسيا تجمعت أمم آسيا وافريقية وأعلنت مبادئ السلام الانساني كما ينبغي أن يكون ، وتماهدت على السير في الطريق الذي رسمته لنفسها ، وانتزعت القلم من أيدي جبابرة الأمم ، لتكتب بيدها تاريخها ، تاريخ هذه الأرض من جديد

تلك هي المعركة للدائرة ، وهذه حملوها وأهدافها ، وهذه هي الأمم الناهضة نبعثها ، وهي تنهض بذلك العبء معتمدة على عناصر القوة الحقيقية في كيانها ، وما من أمة من هذه الا تجر وراءها ماضيا حافلا بالامجاد ، قائما على عناصر أصيلة في تكوينها .

وقد أشرت فيما سبق الى أن عنصر القوة في تكويننا على مدار التاريخ هو مجتمعنا ، مجتمع سليم قائم على خلايا حية متجددة لم يتطرق الفساد اليها

ونعم تاريخها الطويل • وذلك المجتمع يتألف من ملايين الأسر المصرية التي تعاقبت على أرضنا منذ الدهر الداهر ، ويقوم على الروابط الانسانية الكريمة التي ربطت أهل الأجيال من بنى مصر ، وجعلتهم يقفون في وجه الأزمات والكوارث صفا متماسكا ، ويقوم أيضا على مبادئ خلقية لم يغيرها فقر ولا نال منها ظلم ، ولا أثر في سلامتها سلطان •

وكان لابد ، ونحن في غمار المعركة الدائرة ، من أن نحشد لها قوانا كلها حتى نخرج منها ظافسين ، ولا بد أن نبحث عن عناصر القوة في تكوينها الاجتماعي فنزجها ثباتا ، وأن نجعل تقاليدنا السامية ونربط بينها ونضعها في خدمة الهدف الأسمى ، وهو بناء هذا الوطن واعداده للمستقبل الزاهر ، وتمكينه من أداء رسالته في الحياة وهي نشر انور في العالمين ، وهذا هو الذي فعله الدستور •

* * *

ولقد دهش الناس عندما وجدوا دستور الشعب يخصص بابين من أبوابه الخمسة للتنظيم الاجتماعي ، لأن دستور سنة ١٩٢٣ مثسلا لم يشر الى ذلك بكلمة واحدة •••

ولم يدهش المصريون وحدهم ، بل دهش العالم كله •••

لأن دستورنا سبق دساتير العالم كلها بذلك •

وسر الدهشة أن جانبها عظيما من جوانب ثورتنا لم يكن قد استقر في الأذهان بعد ، ونقص بذلك الجانب الاجتماعي •••

وقد عرفوا بعد اعلان هذا الدستور أن ثورتنا ليست ثورة سياسية فحسب ، بل هي ثورة اجتماعية كذلك ، وعالمية أيضا •

مصر دولة عربية

فان النص في المادة الأولى على أن مصر دولة عربية وأن الشعب المصري جزء من الأمة العربية ، معناه أن الأمة العربية الكبرى قد أصبحت حقيقة لها حدود وسمات ومكان واضح في ميدان الكفاح العالمي الدائر •

وكان الاستعمار يحذر ذلك أشد الحذر ، كان يخشى نهوض هذه القوة العالمية الكبرى بما لها من حقوق وما يضمه كيائها من امكانيات يعرف مداها من يعرف تاريخ العرب .

وهؤلاء الذين يحاولون السيطرة علينا يعرفون تماما أن العرب شعب من شعوب التاريخ القائدة ، شعب من بناء الحضارة والامجاد ...

فقد أنشأ العرب امبراطوريتهم في قرن واحد من الزمان ، بينما احتاج الرومان الى أربعة قرون ليبتقوا امبراطورية لاتزيد على نصف مساحة الامبراطورية العربية .

ونحن نقول « امبراطورية » على سبيل التجوز ، لأن العرب لم ينشئوا ملكا سياسيا بل أنشأوا عالما حضاريا ...

لم ينشر العرب سلطانهم ، بل نشروا الاسلام ...

والاسلام عالم روحي معنوي وليس ملكا سياسيا ...

وقد وضع السلطان السياسي للعرب منذ قرون ، ولكن عالمهم الحضاري الروحي ظل دائما ، بل ظل ينمو ويتسع ، وسيظل ينمو ويتسع حتى يطوى الله الارض ومن عليها ..

والامة العربية هي جنود ذلك العالم الحضاري الروحي ... ونحن المصريين - فيلق من فيالق هذه الحضارة ، وهذا هو الذي قررته دستورنا ...

وهذا هو الذي يخافه خصومنا ...

وذلك الخوف من جانبهم يسعدنا ، لأن خوف عدوك منك دليل على أنك بخير ...

والويل لك اذا لم يخشك أعدائك ...

وشيء آخر تقرر في مادته الثالثة ، شيء لا يدرك مضاه ومفاهم
الذين يعرفون شيئا عن القوى التي تسير التاريخ .. واللغات قوة هائلة
من قوى التاريخ .

واللغة العربية من أقوى لغات البشر : لقد ظهرت تحت ضوء التاريخ
كاملة ، ونزل بها كتاب الله تعالى ، وقضت على لغات كثيرة وحلت محلها ،
وربطت عالم العروبة الواسع برابط لا يبدانها في متانته برابط آخر . انه فيها
حيوية تدعو الى العجب ، ولها سحر لا يدرك قوته الا من يعرف لغات أخرى .

خذ الفرنسية مثلا : لقد أنفق الفرنسيون - وينفقون - في نشرها الملايين
بعد الملايين عاما بعد عام .. ومع ذلك فمرتبتها بين لغات العالم - من ناحية
الانتشار والتأثير الروحي - أقل من مرتبة اللغة العربية بكثير ...

وماذا فعل أنعرب لينشروا لغتهم ؟ لا شيء تقريبا ...

لقد انتشرت بقواها ، بخصائصها ، بالقرآن الكريم الذي نزل بها ..

ثم ان العربية لغة كاملة ، والفرنسية ليست كاملة .. فقد استعارت
اللغة الفرنسية حروف اللاتينية لتجعل نفسها لغة كتابة . أما العربية فهي
كتابتها الخاصة بها ، بل هي أعادت حروفها للغات أخرى .

وهذه اللغة الكاملة سلاح ودرع ، سلاح للعرب في كفاحهم ودرع لهم من
غارات اللغات الأخرى والحضارات الأخرى .. وهذا هو السر العظيم الذي
يستتر وراء تلك الفقرة الثانية من المادة الثالثة من ذلك الدستور المجيد .

ولم أقل شيئا عن الفقرة الأولى من نفس المادة ، التي تنص على أن الإسلام
دين الدولة ، لأن زميلا ممن يشاركونني شرف تحرير هذا الكتاب قد وفها
حقها ..

وانما وقفت عند اللغة لأنها أداة هائلة من أدوات البناء الاجتماعي الذي
يدور الكلام عليه في هذا الباب .

هذا الدستور كله يدور حول مبادئ رئيسية ، عدد قليل من المبادئ تعتبر المحاور التي سيدور عليها نشاط مصر في كل ميدان في الحاضر والمستقبل ...

فمحور الباب الأول الخاص بالدولة الرسمية ، هو العروبة والاسلام والديموقراطية ...

ومحور الباب الثالث الخاص بالحقوق والواجبات العامة ، هو احترام حقوق الانسان والمساواة وتحديد الواجبات ..

ومحور الباب الرابع الخاص بالسلطات ، هو أن الأمة مصدر السلطات كلها .. وهكذا ، في كل باب من أبواب الدستور ، وكل فصل من فصوله ..

فما هو المحور الذي يدور عليه هذا الباب الثاني ، الخاص بالمقومات الرئيسية للمجتمع المصري ؟

التضامن

هناك محور رئيسي ، محور أصيل ، هو التضامن ..

وهذا المحور الضخم ، مصوغ من عناصر شتى ، حتى يصير متينا قادرا على تحمل المعازل القوية التي تدور عليه ، وحتى يتحمل الثقل العظيم الذي ينبغي أن يحمله ..

بالضبط كما تصاغ محاور القطارات أو السيارات الكبيرة من مزيج من المعادن ، لكل منها خاصيته ودوره الذي يؤديه بالنسبة للقطار أو السيارة ..

فما هو هذا التضامن ؟

هل هو ذلك المعنى العادي الذي تعود أن يقفز الى أذهاننا كلما ذكرت كلمة التضامن ؟

كلا . انه تضامن أعم وأشمل وأعمق ، انه تضامن اجتماعي معناه أننا متضامنون جميعا في بناء مجتمعنا بناء سليما ، ففي كل عمل نقوم به ، في

كل خطوة نخطوها ، ينبغي أن تصدر عن روح تضامني : أنا وأنت متضامنان
في تربية أبنائي وأبنائك وأبناء جيراننا . إذا كان الواحد منا قادرا على أن يقوم
بعبئته كان بها ، وإلا فلا بد أن يتقدم الآخرون بالمعاونة . . .

وكيف يتقدمون ؟ بالاحسان ؟ بجمع التبرعات ؟ بالتفضل ببقايا الجهد
والمال ، كما يفعل الغنى عندما يمد يده لقرينه الفقير ؟

لاشيء من ذلك . . .

لا احسان ولا تبرع ولا تفضل ولا رعاية . .

لأن الاحسان معناه أن هناك محسنا وهناك محسنا اليه ، معناه أن هناك يدا
عليا ويدا سفلى .

ومجتمعنا ، كما يريد دستورنا ، لا ينبغي أن يكون فيه ناس يحسنون ،
وناس مستحقون للحسنة . . ناس يتبرعون ، وناس مستحقون للتبرع . .
ناس يعطون ، وناس يحملون صندوق التبرعات .

الاحسان على هذا المعنى مظهر من مظاهر التفاوت بين الناس ، ودستورنا
لا يريد أن يكون هناك تفاوت بين الناس .

اذن ، ما معناه ؟ . . .

معناه أننا - جميعا - كركاب زورق من زوارق التجديف ، كل منا بيده

مجدافاه ، وهو يعمل ، فإذا كلت يدا واحد من المجدفين استمرت بقية الأيدي
تضرب بالمجاديف في الماء ، وسار القارب دون أن يشعر المتعب أن الآخرين
يتفضلون عليه بجهد السواعد . . معناه أننا كما قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الصحيفة التي كتبها للأمة الإسلامية عقب استقراره في المدينة :
« وإن ذمة الله واحدة ، يجير عليهم أدناهم » وإن المؤمنين بعضهم موالى لبعض
هون الناس ، . . .

أجل • ذمة الله - أى ذمة المؤمنين - واحدة ، يجبر عليهم أدانهم ... وإذا نحن ترجمنا كلمة « الذمة » هنا ترجمة نقربها من مفهوم عصرنا كان معناها « العهد » أو « الضمان » ...

أى أن عهدنا واحد ، وضماننا واحد ..

فإذا تعهد واحدنا بشئ ، كان الآخرون شركاء له فى الوفاء بعهده إذا هو عجز عن الوفاء • وكما قررت صحيفة الرسول أن المؤمن إذا أجار أحدا من الناس ، كان على بقية المؤمنين أن يعتبروا هذا المجار فى حمايتهم أيضا ، عليهم الدفاع عنه والقيام بحقه ، فكذلك نحن ، فيما يتصل بالتزاماتنا الاجتماعية : كل منا مكلف بأن يمين الآخر على القيام بهذه الالتزامات •

وعلىنا أن نصنع نظاما لترتيب هذا التضامن الاجتماعى •

ونحن موالى بعض ، أى أنك ولى وأنا وليك ، إذا أصابك شئ فأنا أتولاك ، وإذا أصابنى شئ فأنت تتولانى ، وإذا أصاب جارىنا شئ توليناه معا ، لأنه بدوره سيتولانا إذا أصابنا شئ ...

وكيف ينظم هذا التضامن الاجتماعى ؟ ..

كيف يرتب هذا التفاعل الاجتماعى ، بحيث لا يشعر واحد منا أنه كافل وواحد آخر بأنه مكفول ؟

ينظم بدراسة المشروعات الجماعية ، التى يسهم المواطنون جميعا فى انشائها ، ليشعروا جميعا أنهم مفيدون منها ..

وينظم بتقرير المبادئ التى يقوم عليها هذا التكافل فى كل ناحية من نواحيه ..

وهذه المبادئ، نص عليها الدستور واحدة قواحدة ، مما يدل على أن الروح التى صدر عنها روح إنسانية عظيمة ، تمثلت معانى الانسانية فى أوسع حدودها ، وصاغتها سطورا ، كل سطر منها كأنه شعاع من نور يضىء الطريق الطويل أمام المصريين

وسنعرض لها واحدا واحدا ..

الدين ، والأخلاق ، والوطنية

فالأُسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية ..

قد يحسب الناس أن الأسرة - على هذا المعنى - فكرة قديمة يعبري عليها العمل منذ زمن طويل ..

ولكن هذا وهم من الأوهام *

لأن الأسرة في مجتمعنا الماضي كانت شيئا فرديا ، فأصبحت بتقص الدستور ومعناه شيئا جماعيا ..

ففي الماضي كان من الممكن - مثلا - أن يصدر قانون يحرم انزواج على العاملات كالمدرسات والمحكيمات ... لأن الذين كانوا يضعون القوانين في الماضي كانوا ينظرون إلى الأسرة على أنها شيء فردي ، فكان إنشاء الأسرة ك شراء العقار مثلا ، فكما أن كل مواطن حر في أن يشتري من العقار ما يريد ، فإذا أفلس أو لم يحسن القيام عليه فلا دخل للجماعة فيه ، ولا مسئولية عليها فيه ، والدولة راعية الجماعة ، لا يهمها أن ينشئ الناس أسرا أو لا ينشئوا ، لأن المهم عندها ألا يضار عملها ، كأداة ينبغي أن تعمل . وحيث أن المواطنة العاملة التي تتزوج تحتاج إلى إجازات قد تطول وقد تقصر ، وقد تتعارض مع لوائح الإجازات . فللدولة أن تحرم الزواج على من يعملن في خدمتها ، حتى لا تتعطل أداؤها ، ولو لفترة وجيزة من الزمن ، وحتى تسرى لوائح الإجازات ..

وأذن فمن الجائز أن يحرم الزواج على العاملات *

ومن الجائز أن يحرم الزواج على الأرامل أو الأيتام ، ممن يتقاضين من الدولة معاشا ، فإذا فعّلن كان على الأوليات أن يخرجن من خدمة الدولة ، وكان للدولة أن تحرم الأخريات من المعاش حرمانا نهائيا ..

وتظل أولئك وأولئك في مهب الريح ..

العاملة لا تتزوج حفاظا على الوظيفة ، والأزمل تغزل عزبا خوفا
من أن يفشل الزواج ، ثم لا تجد بعد ذلك موردا ، واليتيمة تحجم عن
التضحية بالنعاش الا اذا بانث لها فرصة لا شك فيها ، وأين - في عالم
الزواج - الفرصة التي لا شك فيها ؟

أما اليوم ، فلن ينظر القانون الى هؤلاء جميعا الا على أنهم مواطنات من
حقهن أن ينشئن أسرا ، ومن واجب القانون أن يعينهن على ذلك ••

هذه ناحية ، واليك ناحية أخرى ••

ان نفس المادة تقول أن قوام الأسرة الدين والأخلاق والوطنية ••
وكلنا نفهم كيف يكون الدين والأخلاق قوامين من أقومة الأسرة ، ولكن
كيف تكون الوطنية قواما لها ؟

كيف تقوم الأسرة على الوطنية ؟

كان الناس ينظرون الى ما يعتقدون من زيجات على أنها مسألة هم أحرار
فيها : لهم أن يتزوجوا ويطلقوا ، لهم أن ينجبوا أو لا ينجبوا ، ولهم أن
يربوا من ينجبون كيف شاؤوا •

يكون الواحد منهم متزوجا منذ سنوات ، ومنجبا لعدد من البنين
والبنات ، ثم يبدو له أن يفض هذه الشركة ، فيقذف بيمين الطلاق ، ويحطم
البيت على رموس من فيه ، ويمضي لينسى بيتا آخر ، تاركا للمحكمة أن
تقرر ما له وما عليه ••

ولم يكن هناك نظام يجعله يربي أولاده على مستوى معين ، لأنهم أولاده ،
ولا دخل لأحد بينه وبينهم ••

كان ذلك كله يحدث ، لأن « الوطنية » لم تكن قواما من قوامات الأسرة ،
أما اليوم فلا بد أن يراعى مصالح الوطن العام في كل ما يتصل بتصرفات
وب الأسرة وأفرادها جميعا ، لأن الأسرة هي الخلايا التي يتكون منها
الوطن ، وإذا كنا نريد وطننا سليما ، فلا بد أن تكون الخلايا سليمة ••

وكنّا فرديين فى نظرنا الى ما نشئ من أسر ، أما اليوم ، فينبغى أن تكون جماعيين فى تفكيرنا فى هذه الناحية ، ينبغى أن ننظر الى أسرنا فى نطاق واسع ، هو نطاق الوطن الكبير .

والوطن الكبير ماهو الا أسرة واحدة ، وأسرتنا أفراد فى الأسرة الكبيرة ، ومن حق الأسرة الكبير أن توجهنا ، وأن تبدى رأيها فيما نعمل وما لا نعمل .

وكيف يكون ذلك ؟

هل ستتدخل الدولة فى شئوننا العائلية ؟ •• هل ستوضع القوانين التى تحدد متى نتزوج ومتى نطلق ؟ هل سيقال لنا ان كان من حقنا أن ننجب أو لا ننجب ؟ ••

الجواب على ذلك بنعم ولا ••

فأما بنعم ، فلأن لهذه الناحية جوانب يمكن – ولا بد – أن يسيطر عليها القانون ، كمستقبل الأولاد مثلا • فالقانون الآن يلزمنا بأن نعلم أولادنا الى مرحلة معينة ، فليس من حق والد اليوم أن يحرم أولاده من التعليم • وهناك كذلك مسألة مصير الأولاد بعد الطلاق ، فالقانون يتدخل فيها بالفعل ، ويلزم الأب بأن يقوم بما هم بحاجة اليه من نفقات ••

وأما بلا ، فلأن هناك نواحى أخرى لا يستطيع القانون أن يسيطر عليها • ولكننا نستطيع مراعاتها اذا كان احساسنا الوطنى واعيا قويا يفرض نفسه على تصرفاتنا ••

خذ مثلا رجلا يحس أن الانسجام بينه وبين زوجته ليس على ما يرام • فهو لهذا يريد أن يتخلى عنها ، اما لكى يتزوج غيرها أو لكى يوفر على نفسه العناء ••

إذا فكر هذا الرجل تفكيراً أنانياً فردياً فعلى ما يريد ••

أما اذا ذكر أن أسرته هذه جزء من بناء الوطن ، وأن أولاده ليسوا مجرد أولاده بل هم مواطنون أيضا ، وأنه لا ينبغيهم لكي يتلذذ بمراهم فحسب بل ليكونوا مواطنين صالحين ، وأن الوطن في حاجة الى المواطنين الصالحين ، وأنه اذا هدم البيت الذي يعيشون فيه نشردوا وأصبح من العسير عليهم أن يكونوا مواطنين صالحين .. اذا وعى هذا كنهه وأدخله في حسابه هان عليه ما يلقي من المتاعب في سبيل الصالح الأكبر ، صالح الأولاد ، وصالح الوطن الذي يحتاج الى سواعدهم ..

ومثل هذا التفكير تجده عند ذوى الاحساس والوعى من المواطنين .
خذ لذلك مثلا بسيطا ..

خذ ناحية انجاب الأولاد عند الواعين وغير الواعين ، عند المثقفين وغير المثقفين ..

كلما زاد وعى الانسان وثقافته كلما كان أطول تدبرا قبل أن ينجب طفلا ، لأنه يفكر في تهيئة العدة للوليد قبل أن يخرج الى النور ، لأن الأطفال يتكلفون كثيرا ، وعلى قدر ما تهين للطفل من أسباب الحياة تنفسح أمامه مجالات التوفيق ، وخير للانسان أن يكون له طفلان ينشآن في رخاء وسعة من أن يكون له خمسة يعيشون في ضنك وضيق . والوالد الذي ينجب طفلين أقل هموما وأكثر قدرة على العمل ممن ينجب سبعة ، لا يكاد وقته يتسع لأكسر من رعايتهم والقيام على شئونهم ..

ومثل هذا التفكير تجده موصولا بطريقة ما بالتفكير الواسع في المحيط الواسع ، بالتفكير العام في المحيط العام ..

لأن الشعور الوطنى ليس شيئا محددا . انه ايمان يتغلغل في النفس على مهل ويوجه تصرفات الانسان دون أن يشعر ، كالشعور ، الدينى . انه قوة هائلة تستقر في العقل الباطن ، وتوجه أفعال الانسان ، دون أن يشعر في كل لحظة بأن الدين هو الذى يوجهه . فالمسلمون من أمثلا - ينفرون من لحم الخنزير نفورا طبيعيا ، وتعاف نفوسهم مجرد النظر اليه ، ويخيل اليهم أن المنظر يدعو الى الإشمئزاز ، مع أن هيئاته

لا تختلف عن هيئة غيره من اللحوم ، ولكن الشعور الدينى المستقر فى اعمال النفس ، يثير هذه الانفعالات ٥٥

وهكذا الشعور الوطنى العميق يوجه دون أن ندرى ، ويتحكم دون أن نشعر لسلطانه بثقل ، ويملى دون أمر ٥٥

ولن تجد انسانا واعيا يتصرف فى شئون أمرته على النحو الذى يرسمه له هواه •

فاذا جاء الدستور يطالبنا بأن يكون قوام الأسرة الدين والاخلاق والوطنية ، فمعنى ذلك أنه ينتظر منا جميعا أن نراعى الله فى كل ما يتصل بأسرنا ، ومعناه أن نعتبره هذه الأسرة شيئا مقدسا ، وأنها نعمة كبرى من نعم الخالق علينا • ومعناه ألا نصدر فى تصرف متصل بأسرنا الا عن مراعاة لما تقضى به قواعد الاخلاق فى أرفع صورها ، ومعناه أيضا ألا ننسى أن هذه الأسرة ملك الوطن ، وأنه ولانا أمورنا ، وهو ينتظر منا أن نقوم بهذه الولاية فى صدق وإخلاص •

وتعرض المادة السادسة جانباً جديداً من جوانب ذلك التضامن الاجتماعى الذى يترسمه الدستور ، جانباً يتصل بناحية من نواحي المساواة التى كفلها الدستور للمواطنين •

حرية ، وأمن ، وطمأنينة

إنها تقول ان الدولة تكفل الحرية والأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المصريين ٥٥

وعسى من يسأل : ان الحرية حق مدنى للمواطنين ، فكيف أوردها الدستور بين المقدمات الانسانية للمجتمع المصرى ؟

الجواب أن الدستور نص على الحريات المدنية واحدة واحدة فى الباب الثالث الخاص بالحقوق العامة ، فضمن فى المادة ٤٦ حرمة المنازل ، وفى

المادة ٤٢ قرر حرية المراسلة ، وفي ٤٣ حرية الاعتقاد ، الى آخر هاته
المواد الذهبية التي نص عليها ذلك القانون الاعلى الذي كتبه الشعب
بدمائه قبل أن يجريه على الورق سطورا ..

واذن فما ينص عليه من كفالة الدولة للحرية في المادة السادسة يراد
به هذه الحريات اجمالا ، ويراد به أيضا أن الحرية حق اجتماعي الى جانب
كونها حقا سياسيا مدنيا ..

لأن المواطن ينبغي أن يشعر شعورا عميقا كاملا أنه حر ، وأنه يعيش
في مجتمع حر ، وأن الدولة تكفل له وللمجتمع الذي يعيش فيه الحريات
جميعا ..

والحرية - الكرامة والعزة وما اليها - شعور ينبغي أن يستقر في
النفوس ، فاذا لم يستقر فيها ويشمل جوانبها ، فلا فائدة في النص على
تفاصيلها كحرية الرأي وحرية المراسلة وما اليها .. انها شعور ينبغي
أن ينشأ الناس عليه حتى يصبح جزءا من كيانهم ، فاذا اختلط بدمائهم
لم يكن من الممكن استعبادهم ، ولو سلبت الاعضاء عليهم الحديد والنار ..

انها شعور طبيعي يولد به الانسان ، بل يولد به كل حي ، فاما المجتمع
الصالح فيحفظ على الناس ذلك الشعور ، وأما غير الصالح فيسلبهم
حرياتهم شيئا فشيئا ، ولهذا أهاب عبر بن الخطاب بولاته : « كيف
تستعبدون الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ؟ » لأن هذا الخليفة
العقري الفريد كان يحرص أول ما يحرص على أن يشعر المسلمون من
حواله أنهم أحرار ، أنهم سادة ، ولهذا ساءه أن يرى شابا زعم أنه يظهر
التشوع يا حناؤه رأسه ويدل على تقواه بالسير خافض الرأس ، فقوم رأسه
بيده وقال له : « ارفع رأسك ، فالإيمان في الصدور ! »

ولن تنال المصاعب من أمة شيئا ما دام أهلها يشعرون أنهم أحرار ..
قد يغلبهم الخصوم ، وقد يحتلون أرضهم ، وقد يقطعون أرزاقهم ، ولكنهم
لن ينالوا منهم شيئا ما داموا لم يشعروا بأنهم غلبوا على أمرهم ، ما داموا
لم يعترفوا بالهزيمة ..

وفرق بين الهزيمة ، وبين الاعتراف بها ••

فاما الهزيمة فانكسار جيش ، وهى لا تمنع من أن يقوم جيش غيره ليواصل الكفاح ، واما الاعتراف بالهزيمة فمعناه انكسار النفوس وانطفاء شعلة الحرية والعزة فى القلوب • وحيث أن يقوم أمر شعب بعد اعترافه أهله بأنهم غلبوا على أمرهم ، يعد أن يسود قلوبهم الظلام •

ودستورنا يريد أن تظل الشعلة متقدة فى صدورنا ، بل متوهجة • ولهذا فهو يؤكد لنا أن الدولة ، تكفل لنا الحرية ، وتكفل لنا الشعور المقدس بالحرية والكرامة ••

انه يريد أن تكون الحرية أساسا من أسس مجتمعنا ، مقوما من مقومات تربيتنا ••

انه يريد منا أن نشعر أننا أحرار ، وأن ننشئ أولادنا نشأة الأحرار ، وأن نفرس فى نفوسهم خلق الأحرار ، لأن الحرية اذا تاصلت فى النفس أصبحت خفقا •

والاخلاق عادات كما يقول أرسطو ••

والفرق بين خلق الأحرار وخلق العبيد هو الفرق بين الحياة والموت • بين النور والظلام •

ولن يستكمل الانسان شعوره بالحرية الا اذا شعر أنه آمن على نفسه • آمن على مائه ، آمن على عياله ، آمن على مستقبله •

وليس بغير أن سيد المشرعين والمربين محمدا صاوتا الله عليه • بعد أن فتح مكة ، سارع برد الحرية الى أهلها ، فقال لهم : « اذهبوا فأنتم الطلقاء » ثم أعقبها بقوله : « من دخل المسجد فهو آمن ، ومن دخل دار أبى سفيان فهو آمن ، ومن دخل داره فهو آمن » ••

اذ لا حرية بلا أمان ••

ولا أمان بلا حرية ••

ولا أمان بلا طمأنينة ، لأن الطمأنينة هي الشعور بدوام الأمان ، هي شعور الإنسان بأنه في حمي من المخاوف ..

ولهذا نص الدستور على كفالة الطمأنينة بعد كفاله الأمن ، فكأنه لم يقنع لنا بأمان اللحظ وأمان اليوم ، بل أراد لنا الأمان الدائم ، الأمان الشامل العميق ، الذي تطمئن في أعطافه النفوس ، وتنشط وتعمل ، وتستبشر بالحياة ..

وننتقل الى الشق الثاني من تلك المادة السادسة ، ذلك الذي يقرر ان الدولة تكفل لنا جميعا تكافؤ الفرص ..

ان هذا النص فتح جديد في التنظيم الاجتماعي ..

وهو لن يكون فتحا حقيقيا الا اذا آمنا به ايمانا حقيقيا جماعيا ، ولم نفسره على أنه ضمان للفرص لنا وحدنا بل للآخرين أيضا ..

وفي الناس كثيرون جدا يؤمنون ايمانا عميقا بحقهم في كل فرصة تسنح ، ولكنهم ينكرون هذا الحق على الآخرين ..

وقد نكون نحن - أنا وأنت - من هذا الفريق بين الحين والحين ، دون أن ندري ، واليك مثالا بسيطا ..

لنفرض أن لك ابنا تريد أن تدخله مدرسة ما ، وشروط الالتحاق هي كيت وكيت ، وابنك يستوفيها كلها الا شرطا واحدا ، شرطا واحدا يبدو لك تافها ، لا أهمية له ، وهو قد يكون في الواقع تافها لا أهمية له ، ولكنه وضع لتنظيم مسألة الدخول ..

وتنضب أنت وتقول : ابني يضيع عليه عام من حياته بسبب زيادة سنة بضعة أيام ؟؟ هذا والله ظلم !!

وتأخذ أوراق ابنك وتمضي بها الى المسئولين ، تحاول أن تحطم سياجا من سياجات القانون ، سياجا بسيطا تافها ، ولكنه سياج على أي

حال .. وتواصل الضغط والسعى والرجاء والكلام والإقناع .. وتصل
الى ما تريد ، وتضع ابنك على مقعد الدراسة ، وتحسب أنك فعلت شيئا
عظيما ..

أتدري ما الذى حدث ؟

الذى حدث أن غلاما آخر ، غلاما يريثا له كل الحقوق التى لابنك ،
فقد مكانه ، غلاما مستوفيا للشروط ، وكان من حقه أن يفيد من
فرصته .. ولكنك أنت حرمته منها ..

وقد تقول : لا داعى لحرمان هذا الغلام ، افتحوا الباب للثلاثين ،
والفصل الذى يتسع لثلاثين يتسع أيضا لواحد وثلاثين .. منطوق لطيف
شبه مقبول ، ولكنه خادع مسموم ..

واليك الدليل ..

انك تسمى عندما تسعى لاستثناء ابنك أن للآخرين أيضا الحق فى
السعى حتى يحصلوا لأبنائهم على استثناءات مثلك ..

وكما أصبح عدد تلاميذ الفصل واحدا وثلاثين بابنك ، فسيصبحون
اثنين وثلاثين ثم ثلاثة وثلاثين وهكذا الى ما لانهاية ، لأن القانون محدود
أما الاستثناء من القانون فغير محدود ..

والنتيجة أن ذلك الفصل الذى أعد لثلاثين سيحتشد فيه ستون ..
ستون تلميذا لن يفهم واحدا منهم - ومن بينهم ابنك - شيئا .. أى انك
أضعت الفرصة على ثلاثين من المواطنين ، كان من حقهم أن يستمتعوا بها
يحكم القانون ، ولم تغد أنت شيئا ..

والسبب فى ذلك أنك لم تؤمن بذلك الحق الذى تطالب به وتظن أنك
تؤمن به حق تكافؤ الفرص لجميع المصريين ..

انك فى الواقع تؤمن بحقك وحدك فى الفرص ..

ولعلك تقول : وابنى ، ماذا أفعل بابنى ، أليست له فرصة ؟

والجواب أن له فرصة وفرصا ، ولكنك تضيعها عليه باصرارك على أن تلتهم له فرصة من فرص الآخرين ..

ودخول الفصل هذا فرصة من الفرص الكيرة التى مستتاح لابنك فى الغد . فإذا لم يكن قد استوفى الشروط لاستحقاق فرصة الدخول اليوم ، فسيستوفى شروط فرص أخرى فى الغد . وستضيع منه هذه الفرص ، لأن هناك آخرين لم يستوفوا الشروط سيصرون على أن يستثنى أبناؤهم ويقحموا مع ابنك على رغمك .. ولكنك تدرى ، لأنك لا تفكر فى نطاق الوطن الواسع ، بل تفكر فى نطاق نفسك فقط .

وتستطيع أن تطبق هذا المثل البسيط على بقية الحالات ، وستخرج معنا بنفس النتيجة ، وهى أننا قبل أن نطالب بالحق فى تكافؤ الفرص ينبغي أن نؤمن به .

والإيمان به يستلزم أن تحترم حق المواطنين جميعا فيه .. وقد كان الأغنياء وذوو الأحساب والأنساب والجاه فى الماضى يؤمنون بأنهم وحدهم أصحاب الحق فى الفرص ، وكانوا لا يرون أن للمواطن البسيط العادى حقه فيها مثلهم ، فكانت النتيجة أن ضاعت الفرص كلها على الآخرين وعليهم أيضا .. وخسرت البلاد من وراء ذلك خسارات شتى .

لأن الله سبحانه وتعالى يسوى بين العباد فعما يمنحهم من فرص الحياة . وهو لا يخلق دابة ، فضلا عن انسان ، دون أن يهيئ لها - وله - فرصة الحياة . والانسان حر بعد ذلك فى أن ينتهز فرصته أو لا ينتهزها فهو الكاسب أو الخاسر فى كل حالة من الحالات .

والأوطان تحتاج للملكات كلها وللجهود كلها ، فمن لم يجد فرصته فى الدراسة المتصلة ، وجدها فى ميدان الأعمال ، ومن لم يكسب رزقه من الصناعة كسبه من التجارة .

والمهم أن يؤمن المواطنون بذلك ، ويفسح كل منهم للآخرين الطريق إذا لم يكن له حق فيه ، حتى يفسحوا له هم بدورهم طريقه الذي وضعه الله فيه .

فلنؤمن بحق الآخرين في الفرص ، قبل أن نؤمن به لأنفسنا .
ولكن واثقين أن هذا هو الطريق الوحيد لكي نفوز نحن بفرصنا ونحن آمنون . .

تنظيم الاقتصاد القومي

فإذا انتقلنا إلى المادة السابعة وجدنا فيها شيئا يخيل للإنسان بآدى
ذى بدء أن لا علاقة له بالتنظيم الاجتماعى ، فهي تنص على تنظيم الاقتصاد
القومى وتقول انه « ينظم وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة
الاجتماعية ، وتهدف إلى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة »

ولا يكاد الإنسان يفرغ من قراءة هذه المادة حتى يجد نفسه يتساءل :
وما صلة التنظيم الاقتصادى بأسنى المجتمع ، وما دخل تنمية الانتاج
فى مقومات حياتنا ؟

والجواب على ذلك جذ يسير .

فإن المال عصب الحياة ، ومستوى الناس من حيث الغنى والفقر
والتوسط بينهما يحدد لنا نوع مجتمعهم ودرجة ثباته ومستواه العام
بين الارتفاع والانخفاض .

والمال - ككل نعم الحياة - خادم نافع ولكنه سيد ذو سلطان خطير
إذا لم تحدد طرائق جمعه وطرائق استخدامه .

وقد كان الناس فى الماضى يتحدثون عن جأ المال وسلطان أهله ،
وما يتيح لهم من أسباب السيطرة على المجتمع الذى يعيشون فيه . .

كانوا يقولون ذلك ، لأن الثروة فى رأيهم كانت شيئا شخصيا يتصرف
فيه صاحبه ، كيف أراد ، ولهذا كانت حكمة القدماء تستحث الناس على

جمع المال لتحرير رقابهم من ذلك الحاجة ، وتنصح أصحاب المال بأن يتقربوا الى الله بالاحسان على المحتاج ، وقد يتفلسف بعضهم فيحذرن الناس من المال نجاة بأنفسهم من مزالق الشهوات .

ولكن المال فى حكمة المحدثين شئ آخر : انه ثروة قومية ، انه مقوم من مقومات الحياة العامة للشعوب ، ومن ثم فله وظيفة اجتماعية يحددها المجتمع . . .

والمال الذى به يدك ملكك لا ينازعك فيه أحد ، والقانون يحميه لك ، ولكنه يطالبك بأن تتصرف فيه بما ينفع الآخرين ، فليس من حقك أن تستعمل مالك لتكسب به جاها تسيطر به على الآخرين وتجرهم لذة الحياة . . .

وليس من حقك أن تنشئ بمالك ما تشاء ، بل لابد أن يسير انشاؤك فى الاتجاه العام للمخطط المرسومة لاقتصاديات البلاد .

وقد تحسب أن فى ذلك حدا من حريتك ، ونضـييقا على تصرفاتك ، ولكنك - اذا فكرت فى الأمر مليا - تبين أن الطريق الذى يرسمه لك التخطيط العالم لاقتصاديات البلاد يحمى مالك ، ويزيد فرص النجاح أمامك ، وهو يؤمن لك ما تنشئ من أعمال ، ويضمن لك ما ترجيه من الأرباح .

ذلك أن الذين يرسمون خطط الاقتصاد القومى ينظرون الى احتياجات البلاد فى المستقبل القريب والبعيد . وهم يقيمون حسابهم على اعتبارات كثيرة تتصل بزيادة السكان وحالة موارد الدولة ومنايع الثروة وما الى ذلك ، ويوازنون بين ذلك كله ويخرجون منه بما ينبغى أن تفعله فى كل ميدان حتى يعلم المواطنون فى أى ميدان يمكنهم توظيف أموالهم وهم آمنون من الحسائر المفاجئة ، وحتى تعرف الدولة بماذا تبدأ وبم تنهى ، وماذا تقدم وماذا تؤخر . فالمواطن اذا سـير فى استغلال أمواله فى نطاق المخطط المرسومة يضمن التوفيق الى حد كبير ، ويكون واثقا فى نفس الوقت أنه يخدم بنشاطه صالح الوطن العام .

والتخطيط العام للمستقبل - سواء أكان في ميدان الاقتصاد أو المشروعات العامة أو التربية - علم جديد ، لا زال الناس في أوروبا وأمريكا يضعون أصوله ، وهم يعتقدون أنه الأساس القويم الذي ستقوم عليه سياسات الغد كلها . وفي بلد مثل فرنسا لا ينشئ ممول منشأة إلا إذا استشار إدارة التخطيط ، حتى يعرف أنه يسد بما ينشئ حاجة حقيقية ، ويضمن بذلك التوفيق . فإذا جاء الدستور المصري يقرر ذلك فينبغي أن نحمد له ذلك أحسن الحمد ، وأن نقرر أنه دستور تقدمي سابق لغيره ناظر الى الغد ، قائم على العلم والدرس ، بل على آخر ما وصل اليه العلم والدرس من أساليب اسعاد المواطنين .

والمواد الثمانية التالية (من ٨ الى ١٥) كلها تسير في هذا الاتجاه الرفيع : اتجاه النهوض بالمستوى الاقتصادي للمواطنين ، ورسم مستقبل البلاد على خطط ثابتة قائمة على الدراسة وما الى ذلك ، وسيوفيهما المتخصصون في شئون الاقتصاد حقها من البحث والبيان في القسم الخاص بالاقتصاد من هذا الكتاب ، ولكننا نقف هنا وقفة قصيرة عند مفزاها ومعناها الاجتماعيين ، ومن محاسن هذا الدستور أنه نظر الى الناحية الاجتماعية ، والى خير الجماعة المصرية في كل مادة من موادها ، بل في كل فقرة من فقراته .

رأس المال ووظيفته الاجتماعية

فاول ما يستوقف انتباهنا في هذه المواد هو فهمها لرأس المال وتحديد ما لوظيفته الاجتماعية ، وهذه نقطة جديدة بأن نقف عندها لحظات .

ذلك أن الناس قد درجوا - منذ الزمن الطويل - على النظر الى رأس المال على أنه قوة فردية ، أي قوة لصاحبه ، وجاءت الثورة الفرنسية فسرفعت المال والفقار الى مرتبة التقديس ، وجعلتهما حداث القانون كله ، فالضرر في عرف ذلك القانون هو الضرر المادي الذي يقاس ويوزن ويحسب ، حتى الاضرار المعنوية أو الأعمال التي تمس الخلق والشرف والمعنويات عامة ، فلا حساب لها في عرف ذلك القانون الا اذا كان لها خطر مادي واضح .

مثال ذلك أن الأعمال الفاضحة لا يعاقب عليها إلا إذا أخذت صورة العلنية ، فإذا ستر الإنسان أعماله عن أعين الناس فهو حر في أن يفعل ما يريد ، لأن الأخلاق في ذاتها لا حساب لها في عرف ذلك القانون ، وإنما يحسب حسابها إذا أخذت مخالفة العرف الأخلاقي مظهر ماديا ، أى إذا وقع العدوان على الأخلاق برأى من الناس وتأذوا منه ، فإذا لم يتأذوا ، فلا سلطان للقانون عليه .

وكان من نتيجة ذلك الاهتمام بالماديات من مال وعقار أن أحاطها القانون الفرنسي بأكبر الضمانات ، ولم يهتم بالمعنويات ، فأصبح المال ورأس المال شيئين مقدسين ، وأصبح لهما بحكم القانون سلطان عظيم لا يدانيه سلطان وأمام رأس المال تلاشت قيم أخرى كثيرة مثل العمل والجهد والخبرة والكفاية والعلم ، واجتهد الناس في جمع المال بأى طريق ، وظهرت طوائف الوسطاء والمتعهدين والملتزمين ، وجمعوا أموالا عظيمة حماها لهم القانون ، واشتروا العقارات وتوسعوا فيها واستغلوا جهود العاملين في مصانعهم أو أراضيهم أو مكاتبهم ، فكان ذلك كله من أسباب الانقلابات الاجتماعية والاقتصادية التي ملأت النصف الثانى من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين . وما زال العالم ينتقل من هزة الى هزة ، حتى انتهت الأهم العاقلة الى رأى القويم في ذلك الموضوع وهو أن رهوس الأموال في ذاتها أسس لا يقوم اقتصاد بدونها ، وأن الناس ينبغي أن يعانون على جمع الأموال ، وأن الدولة ينبغي أن تيسر لهم ذلك ، وتوفر لهم الأمان الكامل على ما جمعوا ، ولكنها ينبغي أن تسهر على ألا يستخدم رأس المال إلا في خدمة الاقتصاد القومى ، أى فيما فيه نفع الوطن العام ، وألا يسمح لإنسان بأن يستخدم ماله على نحو يتعارض مع الخير العام للشعب .

ذلك أن رأس المال ليست له وظيفة اقتصادية فقط ، بل له وظيفة اجتماعية أيضا . فرأس المال يقيم المصانع التى تفتح أبواب الرزق للكثيرين ، وصاحبه يؤدي عنه الجزارة الدولة ضرائب تستخدم في توفير الخدمات للمواطنين ، وكلما كثرت الأموال بين أيدي الشعب كلما زادت طاقات الناس على العمل والإنتاج ، وزادت قدرتهم على الاستمتاع بخيرات الحياة ، أى زاد نصيبهم من الرخاء ، صاحب رأس المال يستطيع إقامة المعامل

ومراكز التجارب يبحث فيها العلماء عن الدواء الناجع والأداة النافعة وما اليهما ، وهو يستطيع معاونة المعاهد والمدارس والمستشفيات والملاجئ ، وهذه كلها وظائف اجتماعية لرأس المال ، اذا توفرت أصبح رأس المال نعمة وبركة ، واذا لم تتوفر أصبح نقمة وشرا . وهذا هو الذى نص عليه الدستور فى كل المواد التى نحن بصددنا ، فهو يقول فى المادة الثامنة ان « النشاط الاقتصادى حر ، على ألا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس أو يعنى على حريتهم وكرامتهم » ، ويقول فى المادة التاسعة : « يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى ، ولا يجوز أن يتعارض فى طرق استخدامه مع الخير العام للشعب » ، ويقول فى المادة العاشرة : « يكفل القانون التوافق بين النشاط الاقتصادى العام ، والنشاط الاقتصادى الخاص ، تحقيقا للأهداف الاجتماعية ورفاء الشعب » ، ويقول فى المادة الحادية عشرة : « الملكية الخاصة مضمونة ، وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية » ، وفى المادة ١٢ : « يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية ، بما لا يسمح بقيام الاقطاع » ، وفى المادة ١٣ : « يحدد القانون وسائل حماية الملكية الزراعية الصغيرة » ، وفى المادة ١٥ : « تشجع الدولة الادخار ، وتشرف على تنظيم الائتمان ، وتيسر استغلال الادخار الشعبى » .

وهذه كلها مواد تنظم الناحية الاجتماعية للشئون الاقتصادية . فان القوانين كلها انما توضع لتهيئة مجتمع فاضل للمواطنين ، والدستور ابر القوانين كلها ، انما ينظر للصالح العام أول ما ينظر ، ويهتم أول ما يهتم بالرفاء والسعادة للمواطنين . . .

أخذ منذ سنين عدة الحد الأقصى للملكية الزراعية ، وعلى أن هذا الحد الأقصى لا ينبغي أن يسمح بقيام الاقطاع . . هذه المادة (١٢) ذات هدف اجتماعى خالص . .

لأن الملكيات الزراعية الهائلة المساحة لابد أن تجعل لأصحابها سلطانا آخر غير سلطان صاحب الأرض على مستأجرها ، فاذا وقع زمام قرية فى أيدي أربعة أو خمسة من الناس ، اختل التوازن الإنسانى بينهم وبين بقية أهل القرية ، وأين رجل يملك فداناً واحداً أو لا يملك الا يديه من رجل يملك ألف فدان ؟ كيف يستطيع الفكاك من سلطانة ؟ ان المزارع

الصغير مرتبط دائما بالأرض التى يزرعها والقرية التى يعيش فيها ، وليس من اليسير عليه أن يهاجر بأهله وعياله الى ناحية أخرى . ثم ان الزراعة تعاون ، والفلاح الصغير لا يخلو من الحاجة الى آلة زراعية يعسر عليه سرائها ، أو الى بذور طيبة ، أو الى بهيمة قوية وما الى ذلك ، وهذه كلها لا يجدها الا عند المالك الكبير أو بنوك التسليف . والمالك الكبير أقرب اليه ، وهو يقدمها اليه عادة فى مقابل انضوائه تحت لوائه ، أى أن المالك الكبير يتحول من تلقاء نفسه الى سيد . وهذا لم يحدث فى مصر فقط ، بل فى بلاد العالم كلها التى وجدت فيها الملكيات الكبيرة : تحول الملاك الكبار الى سادة من يعملون فى أراضيهم ولمن يعيش الى جوارهم أيضا ، واذا اجتمع الغنى الطائل الى السيادة أصبح المالك الكبير صاحب الأرض ومن عليها ، أرادوا أن لم يريدوا ، وهذا هو الاقطاع .

وقد دلت تجارب الأمم على أن الاقطاع شر لا ينتج عنه الا شر ، لأن المالك الكبير الذى يملك رقاب الأرض ورقاب الناس يتعود الاستهانة بهم وبحقوقهم ، والناس بدورهم يتعودون الخضوع له ، لأنهم ينشأون على طاعته والخوف منه . وهو يلجأ فى الغالب الى تأييد سلطانه والسيطرة على الآلاف باحاطة نفسه بطوائف من الأشرار وغلاظ القلوب يستخرجون له أمواله ويرهبون أعداءه . وعلى رقاب الناس يأخذ طريقه الى المجالس النيابية ويتحكم فى الحكومات ، وينتهى الأمر دائما بخروج أداة الحكم عن نصاب العدالة والمساواة . ويتعرض المزارعون لأنوان من العسف والمظالم يعسر عليهم التخلص منها ، لأن الحكام يمالئون الاقطاعيين الظالمين .

ولهذا يعتبر الاقطاع من الأخطار الحقيقية على الروح الديمقراطية الصحيح ، واذا كان دستورنا يحول بينه وبين العودة ، فلا أنه يرمى من وراء ذلك الى غايات انسانية اجتماعية ، أيسرها حماية كرامات المواطنين وقيمهم الانسانية ، وتهيئة جو ملائم للمساواة الحققة وصيانة الحكم النيابى من باب من أبواب أفساده .

ويكمل هذا الاتجاه ما تنص عليه المادة ١٣ من حماية الملكية الزراعية الصغيرة ، لأن الملكية الزراعية الصغيرة فى ذاتها حماية للقيمة الانسانية

للملاح الصغير ، وتيسيراً للسبيل أمامه ليشعر أنه مواطن حر مالك لأرض هو مطلق التصرف فيها . وقد نظر المشرع هنا الى الفائدة المادية والمعنوية للمواطنين . وقد كان نفر من الرجعيين يزعمون أن الملكيات الصغيرة تحول دون الانتاج الزراعى الممتاز ، وزعموا أن المالك الصغير لا يستطيع شراء البذور الطيبة والأسمدة الغنية ، ولا يقدر على أتمان الآلات الزراعية التى تعين على وفرة الانتاج ، وقد طال كلامهم فى هذا ، حتى خذلهم الواقع وأثبت أنهم أبعد الناس عن فهم الاقتصاد الزراعى ، فقد زاد محصول القطن وجاء ، بل ان قدر القطن المصرى لم يرتفع فى أسواق العالم كما ارتفع خلال السنتين الأخيرتين ، حتى قضى على الحرير وأنزله عن مكانه الرفيع ، وأصبحت المنسوجات القطنية أعم المنسوجات فى العالم كله ، وما من قماش رفيع تزمى به مصانع النسيج فى العالم الا ويدخل القطن المصرى فى تركيبه . بل حدث أن أدخل القطن المصرى انقلاباً شاملاً فى صناعة النسيج ، وأصبحت محال الأزياء تعلن عن منسوجات قطننا ، وصارت عبارة « منسوجات من القطن المصرى Cottnnadeo Egyptiennes مصطلحاً شائعاً فى العالم كله اليوم . وهذا القطن الرفيع الذى أحدث ذلك الانقلاب هو القطن الذى أخرجته أرضنا بعد زوال الاقطاع ، فأى حجة تنهض أمام حجة الواقع الراهن أمام الأعين ؟ وأين تذهب منه فلسفة المتفلسفين أو كلام المتشدين ؟

أما انتاج المحاصيل الزراعية فقد أربى على كل ما عرفناه فى سالف السنين ، وكفت مصر نفسها من الحبوب للمرة الأولى منذ عشرات السنين ، وانقطعت تلك المهزلة التى لم يسمع بمثلها فى زمان أو مكان ، مهزلة بلد كان طول تاريخه يصدر القمح فأصبح يستورده ، وكل ذلك بسبب الاقطاعيين ، ومن كانوا يفسدون اقتصادياتنا من وسطاء ودخلاء ومتلاعبين !

بل لقد ارتفعت قيمة الفاكهة المصرية الى حد لم تعرفه مصر فى تاريخها الزراعى الطويل ، وأصبح برتقالنا أجود من برتقال كاليفورنيا ، وهذا ليس من قبيل المبالغة ، واتما هو حق ينطق به الأمريكيون أنفسهم وما من رجل زار بلادنا منهم الا وقف ذاهلاً أمام هذا البرتقال البديع ، حتى لقد أستحلقتنا نفر منهم على أن هذا البرتقال محلى غير مستورد ، كأنه غير مصنوع أن يصل الفن الزراعى فى بلادنا الى هذا المستوى .

الرفيع ، وقد حلفنا له ، وجرى لساننا بالحمد لله الذى تجرى أنعمته بين
أيدينا يوماً بعد يوم ، وسبحانه حارس الكنانة وشعبها وراعى عباده
الصالحين .

ونقف لحظات عند المادة الأخيرة من ذلك التشريع الاقتصادى
الاجتماعى ، تلك التى تنص على تشجيع الدولة للادخار واشرافها على
تنظيم الائتمان وتيسير استغلال الادخار الشعبى (مادة ١٥) .

ان هذه المادة تربوية أخلاقية قبل أن تكون اقتصادية . انها ترمى
الى تنمية ملكة الادخار فى هذا الشعب ، وترمى الى القضاء على فلسفات
ترسبت فى عقولنا الباطنة من عصر التهاون والتساهل ، فلسفات تقول :
« أنفق ما فى الجيب يأتيك ما فى الغيب » ، وأن الانسان لا عليه اذا أنفق
دون أن يخشى عيلة وما الى ذلك . وهذه مبادئ ربما كانت مقبولة
بالأمس ولكنها ضارة اليوم وغداً ، لا لأن الادخار حسنة لذاته فحسب
بل لأنه دليل عقل وتدبير ، وصمة تفكير وتقدير . فاذا كنا نحث
المواطنين اليوم على أن يدخروا فلأننا نريد أن نعلمهم التقدير والتدبير
والنظر الى بعيد .

والادخار فى ذاته^{مهم} لون من التربية النفسية ينبغى أن يؤخذ به الناس ،
وهو فى ذاته قوة قومية لا يتبين مداها الا الذى يدرك أن المليون من الجنيهات
يتكون من قروش ، فإذا لم يجمع القروش الى القروش لم تكن الملايين .

وفى بلاد مثل ألمانيا وسويسرا يعتبرون الادخار فى ذاته فضيلة قومية
يفخرون بها على غيرهم من الأمم ، ومن الحكم الألمانية التى تلقنها الأمهات
للبنين أن الوسادة تكون أطرى اذا كان تحتها فتنج - وهو عملة تساوى
بضعة مليات - وهم يقسمون للتلميذ « حصالة » النقود فيما يقدمون اليه
من أدوات الدراسة - لأنهم لا يوصلون الى القروش المدخرة فى ذاتها ،
بل الى تنمية ملكة الادخار فى عقل التلميذ . لأن الادخار فى المال يعظم
الادخار فى القوى والاعتماد فى التصرف ، فهو مبدأ خلقى قبل أن يكون
مبدأ اقتصادياً . وهو - مهما يجمع من القروش - لن يصل الى دواوس
الأموال ، ولكن الادخار يعود التدبير والاستغناء فيما لا حاجة له به ،

ويقوى في نفسه ملكة التبصر والتفكير ، وينمى في الصبى الرجولة ، وفي الفتاة نزعة الأمومة وتدير البيت •

وإذا أردت برهاناً على حكمته الاقتصادية فيكفى أن تعلم أن الشركات العالمية الكبرى التي تتحكم في مصائر الدنيا إنما قامت على مدخرات المواطنين العاديين ، ولعلك تدعش إذا علمت أن قوة بلجيكا المالية قائمة على الادخار وحده ، ولقد أنشأ أولئك البلجيكيون خطوط الترام في نواحي أفريقية وآسيا كلها من شنغهاي إلى الدار البيضاء بفضل المدخرات الصغيرة التي تتحول إلى أسهم وشركات •

والدستور هنا يريد أن يعلم ويقوم ويربى ويبنى كيانه الاقتصادي من أسفل كما يبنيه من أعلى ، ولذلك فهو يقرر أن الدولة تشجع الادخار وتشرف على تنظيم الائتمان وتعين الناس على استغلال مدخراتهم الاستغلال الصحيح •

وإذا نخلص من هذا العرض للجانب الاجتماعي من تلك المواد الخاصة بالاقتصاد الشعبي في الدستور ، نتجاوز عن الأفاضة في الحديث عن المادة السادسة عشرة الخاصة بالتعاون ورعاية الدولة للمنشآت التعاونية وتنظيم الدولة للجمعيات التعاونية ، لأن الجانب الاجتماعي للتعاون أوضح من أن نقف عنده ، وسيجد القارئ في القسم الخاص بالاقتصاد من هذا الكتاب ما فيه الكفاية •

مستوى لائق من المعيشة

فإذا فرغنا من ذلك وجدنا أنفسنا أمام مواد سبع تتوالى على نسق كأنها آيات بينات ترسم لمستقبل مصر صورة زاهرة زاهية ، وتقص كل منها قصة كفاح طويل قام به هذا الشعب المجيد ليصل إلى أعلى ما تصل إليه الشعوب من السعادة والرخاء •

وأولى هذه المواد - وهي السابعة عشرة - تقول إن الدولة تعمل « على أن تيسر للمواطنين جميعاً مستوى لائقاً من المعيشة ، أساسه تهيئة الغذاء والسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية » •

ولا يكاد الإنسان يفرغ من قراءة هذه المادة حتى يتكون في ذهنه مفهوم جديدة للدولة وحقوق المواطنين عليها .

فإن الدولة تبدو لنا هنا وكأنها راع صالح يقوم على رعيته ، ويحرص على أن يهيئ لها أسباب الرخاء المادى والمعنوى ، ويرتفع بها فى مدارج الرقى درجات بعد درجات .

والمفهوم أن الدولة فى ذلك الدستور هي الشعب ، لأن الشعب ينتخب حكامه انتخابا مطلقا صحيحا ، ويشرفه على أعمالهم أشرافا متصلا حقيقيا ، أى أنه - نحن المصريين - علينا أن نهيم لأنفسنا عن طريق الحكام الذين ننتخبهم مستوى لائقا من المعيشة ، وعلينا أن نهيم لأنفسنا الغذاء والسكن والرعاية الصحية والثقافية والاجتماعية . . نقول هذا لأن الناس فى الماضى كانوا يقفون ، وقد شبكوا أيديهم فوق صدورهم ، ويمضون يقولون : يا دولة اعملى ! يا دولة أدركينا ! وربما كانوا على حق فى ذلك ، لأن الدولة كانت شيئا منفصلا عنهم ، كانت سيذا يفرض سلطانه عليهم . كانت سيذا متجبرا يفرض عليهم ولا يحبوتة ، أو لا يعباون بمصيره على الأقل . يذهب ملك ويأتى ملك ، وتسقط وزارة وتقوم وزارة ، وهم بعيدون عن الميدان ، كأنهم متفرجون على حلبة سباق . .

أما اليوم فهم أنفسهم المتسابقون . انتهى زمن الشعب المتفوج ، وأقبل زمن الشعب المصارع ، الذى ينزل بنفسه الى الميدان ، ليخوض المعركة ويفوز بشرفها .

فإذا قال الدستور أن الدولة تعمل على تيسير الرعاية الطبية للمواطنين ، فمعنى ذلك أن الشعب نفسه هو الذى سيجبرص على أن يقيم لنفسه المستشفيات ، وستعاون جماعته فيما بينها لكي يقيموا الجماعات التعاونية للرعاية الصحية . والدولة بعد ذلك تؤيده وتساعد .

وكذلك الأمر فيما تنص عليه المادة من الخدمات الثقافية : لا بد أن يبدى الناس أنهم راغبون فى الثقافة طامعون فى خيراتها ، لكي تنشئ لهم الدولة المكتبات والمراكز الثقافية ، والمكتبات المتنقلة والأفلام الثقافية .

أما أن تنشئ الدولة مكتبات لا يتردد عليها أحد ، وتنشر كتباً لا يطالعها أحد ، فأمر لا يستقيم في المنطق ... أى أن الناس ينبغي أن يتطلبوا الخدمة ويؤدوا شيئاً من حقها ، وعلى الدولة بعد ذلك أن تكمل وتنم ، وتقوم بما يعجز عنه الأفراد ، أو لا تنهض به الجماعات الصغيرة .

والدولة هنا تتعهد بأن تحفظ على المواطنين مستوى لائقاً من المعيشة ، فلا تدع مواطناً تهوى به الحاجة إلى درجة الجوع ، أو تشتد به الحفاصة حتى لا يجد سقفا يظله ، ولا تترك مواطناً دون أن تحسب حساباً في أسيرة المستشفيات ، ولا تدع مواطناً راغباً في تنقيف عقله دون أن تهيم له وسيلة إشباع رغبته ، وتحسب في تنظيمها حساب المعوزين والمحتاجين ومن قعدت بهم السن فتقيم للملاجئ وما إليها .

أى أن الدستور - عندما نص على ذلك - قدر في حسابه أن الشعب يتبهى أن يعاون فيه ، فليس من حق أى مواطن أن يكف عن السعى معتمداً على أن الدولة التزمت بأن تهيم له الغذاء والمسكن ، لأن الأساس في ذلك أن يبذل الفرد جهده ، فإذا لم يوفق إلى ما يريد وجد المجموع على الأهبة لمعاونته والأخذ بيده .

هنا يكون المستوى اللائق لائقاً حقاً .

لأن الشعب هو الذى يحدد بنفسه المستوى اللائق به ، يحدده بالجهـد والعمل ، والتطلع إلى المستوى الأعلى والطموح إلى الشئ الأحسن .
ولن نقف طويلاً عند المبدأ السلمي الذى تقرره المادة الثامنة عشرة ، التى تقول أن الدولة تكفل ، وفقاً للقانون ، دعم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة ، لأننا تناولنا جوانب من ذلك فيما سبق من الحديث عن المادة الخامسة من مواد الدستور .

المرأة بين البيت والعمل

يبد أن المبدأ الذى تقرره المادة التاسعة عشرة يعتبر ثورة اجتماعية كبرى ، إذا نحن نظرنا إليه في نطاق الماضى القريب والبعيد ، وتأملناه في ضوء نظريات التقدم الاجتماعى للأمم والجماعات .

هذه المادة تقرر أن الدولة تيسر للمرأة « التوفيق بين عملها في المجتمع وواجباتها في الأسرة » .

ولعل القارئ يذكر المناقشات السفسطائية التي درج كثير من الحليين على شغل أنفسهم بها عن المرأة ومكانها وواجبها ، والموضع الذي قدرته المقادير لها . ولعله يذكر كذلك حماسة القائلين بأن المكان الوحيد للمرأة هو البيت ، ولا شيء سواه .

وهؤلاء المتحمسون ينسون في غمرة الكلام أن المرأة تعرف بطبعها أن مكانها الأول في البيت ، وأن واجبها الأول هو رعاية أسرتها ، وأنها تفضل ذلك بغيريتها كأمراة ، دون أن تكون بأحد حاجة إلى أن يذكرها بحق بيتها عليها . فهي بطبيعة تكوينها ، تشعر وتتصرف - أولا وقبل كل شيء - كزوجة وأم وربة بيت ، وقد تناول ما تشاء من أعمال ، ولكن ذلك يغير من موقفها من بيتها وزوجها وأبنائها . ولا يحتاج على ذلك بأن هناك نساء ينصرفن عن بيوتهن ، لأن أولئك المنصرفات يوجدن بين العاملات وغير العاملات . بل أن أكثر المهملات شئون بيوتهن من بين العاملات الحليات . والاهمال في هذه الحالة نقص في التكوين ونقص في التربية ، ولا دخل للعمل أو غير العمل فيه . بالضبط كما يوجد رجال يقومون بشئون بيوتهم على أحسن صورة رغم قلة الدخل وانحصار الموارد ، ورجال لا يعرفون حقوق بيوتهم عليهم رغم السعة وكثرة المال . لأن المسألة هنا أيضا مسألة احساس وكرامة .

واذن فالمرأة العادية تعرف حقوق بيتها من تلقاء نفسها دون حاجة إلى توجيه ، ولا محل كذلك لأن يتصدى نفر من الناس للدفاع عن قضايا تثبت نفسها بنفسها ، جريا وراء ألوان من البطولة لا معنى لها .

والهم عندنا أن الدستور يقرر هنا أن للمرأة عملا في المجتمع ، ويذهب إلى أبعد من ذلك فيقرر أن الدولة تعينها على التوفيق بين ذلك العمل وواجباتها في الأسرة .

والدستور يقرر ذلك لأنه شريعة تقدمية ، قائمة على درس واستقصاء
 فان الذين وضعوه يعرفون أن للمرأة أن تعمل ، وأن المجتمع في حاجة الى
 عملها ونشاطها ، وأن مجتمعا من المجتمعات لا يقوم صليبا اذا لم يكن
 لنسائه مكانهن فيسه ، فإندنيسا خلقت للرجال وللنساء ، لا للرجال
 وحدهم . وقد قدر الله لكل من الطائفتين نصيبها من الذكاء والقدرة
 والكفاية ، ومن الاخلاق بحق الوطن أن نحرمة من كفايات نسائه وذكاتهن
 ورغبتهن في الاسهام بنصيبهن في بناء صرح الوطن .

ثم ان حياة اليوم والغد كثيرة المطالب ، وكلما تقدمت بنا الأيام زادت
 الأعباء ، فلا معنى لأن نلزم امرأة ذكية قادرة على كسب رزقها بأن
 تتعطل وتعيش عالة على رجل مرهق بالمسئوليات ، لأن هذا المنهاج
 قد أضر برجال الماضي وعطل نسائه ، ورحم الله أعصرا من ماضينا
 غيبت ونحن في ركود ، لأن الرجل الواحد كان يحمل أعباء النفر الغفير
 من النساء والعيال ، فلم يتسع جهده بعد ذلك لكتطلع أو الطموح ،
 وعاش الرجال يطلبون الحبز والإدام ، وماتوا عن حيوات مثقلة حزينة
 لا حوافز فيها ولا دفعات .

* * *

ونقف مليا عند تلك البشريات المسعدات التي تعلنها المادتان ٢٠ و ٢١
 فهما شعاعان من ضوء باهر يضيء جوانب حياتنا في الطفولة والشيخوخة

حماية النشر

فالمادة المشروطة تعنى النشر من الاستغلال ، وتقية الأهمبال الأدبي
 والجسماني والروحي .

ولو تصورنا كل ما يتفرع عن كل فقرة من فقرات هذه المادة ، واضغنا
 عليه ما تقرره مواد أخرى من حق النشر في التعلم ، وواجب الدولة في
 ذلك السبيل ، لتبيننا أننا في الواقع أمام دستور كامل في رعاية الناشئين

ولقد كانت هذه الرعاية فيما مضى كونا من التفضل والاحسان تقدمه الدولة الى نفر قليل ، وفي حساب شديد . وغاية ما بلغ اليه التشريع القديم هو تنظيم « تشغيل » الصغار في المصانع ، أما وقاية النشر من الاعمال الأدبي والجسماني والروحي .. فمعنى جديد من معاني المواطنة التي تتعلمها في هذا العهد الجديد . فان الدولة اليوم مسئولة أدبيا وروحيا عن أولئك الصغار ، عليها أن ترعى معنوياتهم وتدخرها لهم وللوطن ، وعليها أن تهيم للناشئ الظروف المواتية ليشب كريما عزيزا لا يشعر أن لاحد عليه فضلا ، وأنه - وان أعوزه المال أو غال القدر أباه أو رماه في بيت لا يرعى حرمة الصغير ولا يعرف حقه - مواطن كريم له الحق في أن يشب كريما مكتمل البناء سليم دواعي الصدر صافي الروح ، مؤهلا للكفاح قادرا عليه ، غير مدين إلا لله الذي برأه ويسر له الرعاية والوطن الذي أشفق عليه وأمناه .

في الدولة أن تحمي الطفل من افعال ذويه اذا كانوا من المهمين ، عليها أن تنظر في غذائه كيف هو ، وفي معاشه كيف يكون ، وفي تكوينه الخلقى والديني كيف يتولاه الذين يتولونه ، فأى ضمان لمستقبل الوطن هو أعظم من هذا الضمان ! وأى سعادة ستقدر للناشئين في فيوض هذا العطف الكريم ! ما أسعدهم والقانون يقرر لهم هذا حقا ثابتا غير منازعين فيه ، ولا ممتنا عليهم به من أحد !

رعاية الشيخوخة والعجز

ويتصل بهذا ما يقرره الدستور للمواطنين في المادة التالية (٢١) من حق المعونة في حالات الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل .

لقد سبقت مصر بذلك بلادا هي أقدم منا في ميدان الإصلاح الاجتماعي ، وهي تدل بهذا السبق على أن الذين وضعوا هذا الدستور ، وقطعوا على أنفسهم عهدا بالسهر على تنفيذه ، انما هم مشرعون انسانيون بلغوا الذروة في فهم روح القوانين وادراك مقومات الشعوب ، والالام بحاجات المواطنين جميعا ، شيئا وشيا ، رجالا ونساء .

ومجتمعنا - بطلعه - يرعى الشيوخ ولا يكلفهم الى ضعفهم ، وما من شيخ أفعدته السنون الا وله ابن أو قريب يقوم بحاجاته • ولكن الدولة لا ترضى بأن تكل نفرا من المواطنين الى العواطف التي قد تلين وقد لا تلين • وتأبى الا أن يكون ذلك حقا لهم مقررًا في صلب القانون .

وهذا كله جانب من التأمين الاجتماعى والمعونة الاجتماعية وكفالة الصحة العامة التي تنص عليها الفقرة الثانية من تلك المادة ، لأن هذه المعانى تدور كلها حول معنى واحد : هو أن الجماعة المصرية متضامنة متكافلة ، ترعى صغيرها وتحمى ضعيفها ومريضها وتقوم بشئون المسن من أفرادها • وذلك كله يتم في جو من التضامن الجماعى لا يشعر أحد معه بأنه يتلقى احسانا أو ينال فضلا ، وانما هو يأخذ إذا احتاج لأنه يعطى إذا قدر ، كما تستعين أنت وقت الحاجة بمالك المدخر •

ونختتم هذا الكلام عن النواحي الاجتماعية فى دستور جمهوريتنا المباركة بوقفة عند المادتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين ، وكل منهما تقرز مبدأ رفيعا يضيف على مجتمعنا قوة فوق قوة ، ويجعلنا نشعر أن كفاح السنين قد وصل بنا - رغم طوله ومراته - الى بر الامان .

العدالة الاجتماعية أساس التشريع

فاما المادة الثانية والعشرون فتقرر أن العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف الانسانية ، أى أن تشريعاتنا انضرايبية ستقوم منذ الآن على الأساس الانسانى قبل الأساس الحسابى • وقد انقضى الزمن الذى كان الناس فيه أرقاما فى الدفاتر • ولم يعد من الممكن أن تهدر لقيمة الانسانية فى سبيل سداد خانات فى قوائم الاموال المقررة وغير المقررة • ولن نرى بعد اليوم فلاحا تفدحه الضريبة وترغمه على أن يبيع بهيمته التى يستعين بها فى حياته ، ولن ترى قرانا بعد اليوم مأسى البيع الجبرى وخراب البيوت • انما هى رحمة وعدالة ، كل منا يدفع قدر ما يطيق يحمل من التكاليف العامة مالا يخل بوضعه فى المجتمع • لن يكون

هناك أناس كل عملهم أن يضعوا ساقا على ساق ليجلسوا المال تحب
الوساد أو كل شهر ، كأنهم خلقوا ليعيشوا على دماء الآخرين ، لن تجد
ناسا مثقلين بالتكاليف ليجنى غيرهم الثمرات ، وانما هي العدالة الاجتماعية
أساس لما نؤدى للخزانة العامة وأساس أيضا لما نحمل من تكاليف .

وأما المادة الثالثة والعشرون فهي مسك الختام لهذا الحديث ، وهي أشبه
بالنبوة الصادقة عن مستقبل زاهر بإذن الله . فهي تقرر أن المصريين
متضامنون في تحمل الأعباء الناتجة عن الكوارث والمحن العامة ، وهي
تجعل منا جسدا واحدا اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء
بالسهر والحمى ، فكانها تضمين لحديث شريف وأنباء عن مستقبل شريف !

وبعد ، فإن الحديث عن التواحي الاجتماعية فى هذا المستور لا ينضب
معينه ، وما من مادة من مواده الا وفيها لمحة اجتماعية أو لمسة انسانية ،
فكانه وحى صادق من ضمير شعب نبيل قضى القرون تلو القرون يلتبس
الطريق الى العزة والكرامة والسلام والعدالة الاجتماعية . وما من سطر
من سطوره الا ويشعرك بأن وراء مئات السنين من الكفاح .

ولا ينسى مصرى ما عاش ذلك الصوت الجليل الذى تردد فى جنبات
مصر فى السادس عشر من يناير الماضى ، يوم وقف الرجل الذى يمثل هذا
الكفاح فى كيانه وتمثلت هذه المعانى فى روحه ، رئيسنا جمال عبد الناصر ،
فأوجز فضائلنا فى الامس ونضالنا فى الغد فى كلمات تهز النفس وتروع
الحاطر وتبعث على الأمل ، وقال يختم خطابه الخالد الذى قدم به هذا
المستور :

« نحن الشعب المصرى ، الذى يعرف مكانه على ملتقى القارات والبحار
من هذا العالم ، ويقدر تبعات رسالته التاريخية فى بناء الحضارة ، ويؤمن
بالانسانية كلها ، ويوقن أن الرخاء لا يتجزأ ، وأن السلام لا يتجزأ :

نحن الشعب المصرى

بحر هذا كله ، ومن أجل هذه كله

نرسى هذه القواعد والأسس دستورا ، ينظم جهادنا ويصونه ، وتعلن
اليكم هذا الدستور ، تنبثق أحكامه من صميم كفاحنا ، ومن خلاصة
تجاربنا ، ومن المعاني المقدسة التي هتفت بها جموعنا ، ومن القيم الخالدة
التي سقط دفاعا عنها شهداؤنا ، ومن أحلام المارك التي خاضها أبائنا
وأجدادنا جيلا بعد جيل ... من حلاوة النصر ، ومن مرارة الهزيمة ! «
كلمات هي بشرى ، وإيماءات هي هتافات تتردد في جوانب خمسة آلاف
سنة من الأمجاد والانتصارات والآلام والدموع ، وتعلن ميلاد آلاف أخرى
من السنين ، كلها أمجاد وانتصارات بلا آلام ولا دموع !

الأهداف السياسية في الدستور
للأستاذ محمد مصطفى عطية

تمهيد

فترة الانتقال

ظلت مصر قرابة أربع سنوات بعد قيام ثورتها ، تحكم حكما انتقاليا . كان من الحتم اللازم أن يكون ، فلم يكن تصحيح الأوضاع بميسور الا فى ظل هذا الحكم الثورى .

والأوضاع التى كانت فى حاجة الى تصحيح كانت كثيرة مشعبة الجذور .

فالملكية الرجعية التى حكمت البلاد قرابة قرن وربع واستحلت لنفسها آلاف الأقدنة ، واستولت على مئات الدور والقصور ، وطبعت مظاهر الحكم بطابعها ، وجعلت لها أعوانا وأنصارا كانت لاتزال قائمة .

وكذلك كان الأقطاع المتحكم فى رقاب الناس ، المتسلط عليهم ، الموجه لدفة الحكم بوسائله السافرة والمستترة ، الظاهرة والباطنة .

وكانت أداة الحكم متسمة بالتباطؤ والتعويق ، وكان الروتين الحكومى معقدا طويلا لأجراء .

وكانت الوصولية والنفعية هى القيم السائدة ، وكان الانتاج عقيما بل مشلولاً ، على الرغم من تزايد السكان تزايداً ملحوظاً ، حتى هبط دخل الفرد هبوطاً يندر المجتمع بالخطر والانهيار والتفوضى .

وكانت اقتصاديات البلاد قد أصيبت بهزات عنيفة بعد حريق ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .

وكانت أمورنا كلها تسير من سيئ إلى أسوأ .

هذا في الداخل أما في الخارج ، فكانت انجلترا لاتزال تحتل جانباً من البلاد ، وتوجه السياسة المصرية ، وتحكم فيها ، ولا تزال مصر على البقاء وتعارض في الجلاء بحجة ما يترك من فراغ في الشرق الأوسط بعد التخل عن قاعدة قناة السويس .

وكانت أمورنا معلقة مع السودان الذي جعل منه المستعمر حجر عثرة في كل المفاوضات التي قامت بها مصر لاكمال سيادتها .

وكانت قواتنا العسكرية رابضة خارج مصر للدفاع عن حدودها أمام الجيوش الاسرائيلية ، وكانت في حاجة ملحة الى التنظيم والتدعيم والتسلح تأميناً للوطن ، ودفعاً للأخطار المحيطة به ، والعمل على توازن القوى في الشرق الأوسط .

ولم يكن من السهل التغلب على كل هذه المشكلات بين يوم وليلة أو بين لحظة وأخرى .

انها مشكلات غاية في التعقيد والازمان ، ولا بد من وقت لتسطيع البلاد حلها ، ووضع سياسة مرسومة للمستقبل القريب والبعيد ، فكان على رجال الثورة أن يتعرفوا امكانيات البلاد ويقفوا على مدى قوتها وطاقاتها وأن يمهّدوا الطريق للعمل الجدي المنمر .

وكان عليهم أن يهيئوا الشعب لهذه الحياة المستقبلية ، وأن يزيحوا الأركام التي تعوق التقدم والنهوض ، وأن ينحوا من الطريق المعوق والصوبين والمتعصبين .

كان عليهم أن يفعلوا كل أولئك في غير ما تراخ أو تهاون ليصيب التوفيق ، ولتكون أداة الحكم أداة مستقرة مطمئنة ، لتثمر وتنتج .

وقد كان ، واستطاع رجال الثورة أن يقوموا بالمعجزات ، معتمدين على اخلاص المواطنين ، وايمان المصريين ، وجهد العاملين .

لقد استطاعوا أن ينفثوا روح العزيمة ، وأن يعيدوا الثقة الى المواطنين •
وأن يدفعوا بهم الى حيث المجد والقوة ، وأن يفيدوا من كل طاقة ومن كل
جهد ومن كل موهبة •

وبدأ الدولار يعمل • وهنا اطمأن النوار الى المستقبل العظيم فاذا هم
ينجزون ما سبق أن وعدهم به من اقامة حياة ديمقراطية سليمة •

وكان اعلان الدستور فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ •

وهنا قد يعرض لنا سؤال •

كيف نجح مجلس الثورة هذا النجاح الرائع ؟ الاخلاص أعضائه ؟
قد يكون •

الايمان أعضائه ا قد يكون أيضا •

التأييد القوات المسلحة ؟ ربما

التأييد الشعبى ؟ قد يجوز •

ولكن الأمر الذى لا شك فيه يرجع الى استعانة رجال الثورة بالمتخصصين
فى كل فن من المواطنين ، وتكوين اللجان المختلفة فى كل ميدان ، واستماعهم
الى كل رأى ، وتقبلهم كل نقد منمّر بناء ، وتفانيهم فى العمل لا يكلون
ولا يملون حتى كتب لهم التوفيق واستطاعوا أن يصلوا الى أهدافهم فى هذه
الفترة الوجيزة التى تعد كالبارقة فى دورة الفلك ، أو الومضة فى تاريخ
الأمم •

وقد نتساءل أخيرا ماذا كان يحدث لو لم تكن هذه الفترة أو قصر مداها
كما أراد لها بعضهم ؟

كانت النتيجة المحتومة العودة الى سيرتنا الأولى أو تنويق الشوط الذى
بدأ ركب الثورة يقطعه ويفرغ منه ، فلم تكن مصر قد تخلصت نهائيا من
المعوقين وقوى الرجفية والمتعصبين الغلاة •

ولم تكن مصر قد تهيأت تهيأ كاملاً للوحدة المتناسكة ، ولم تكن مصر قد
تحللت من فساد الماضي وأوضاعه •

ان مجرد التفكير فى التغيير يصحبه بلبله ، فتشعب فى الرأى ، فانقسام
فى كيفية معالجة الأمور •

ولم تكن مصر فى الوضع الذى يؤهلها للسير فى طريقها المرسوم ، طريق
القوة والمجد والكرامة •

ان كل انسان له فكر محايد مستقل يتفق وهذا الرأى الذى وفق اليه
مدبرو الثورة ، وكان فيه صلاح البلاد ووشادها ، وبلوغها الهدف المرجو
والحياة المأمولة •

- ٩ -

مصدر الدستور

- ٩ -

ما الدستور الجديد الذى أعلنه مدين الثورة الرئيس جمال عبد الناصر ؟

انه لا يعدو أن يكون رسالة الثورة ومبادئها ، مترجمة الى نصوص «
فالثورة المصرية ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ م لم تكن ثورة سياسية فحسب
أو ثورة لهدف معين تنتهى ببلوغه وتنفض بالوصول اليه ، ولكنها كانت فى
جوهرها ثورة اجتماعية واقتصادية » .

ومن هنا لم تكن نصوص الدستور الجديد غريبة عنا بل هى روح الثورة
أو دستور الثورة قد أرسى على أسس مكيئة ، متخذاً وضعه القانونى .

ان مبادئ الثورة التى طوف بها مدبرها فى كتابه « فلسفة الثورة »
وفصلها فى خطبه المتعددة ، وأجملها فى خطابه فى مؤتمر « باندونج » ، هى
بمعناها النصوص الدستورية المعلنة فى ١٦ يناير الماضى .

أقول هذا (وهو الذى ستبينه وتفصله فى هذا البحث) وهو رد على
اشفاق المشفقين ، وحسد المتظنين ، وقد يكون كثير منهم مدفوعاً بدافع
الايمان بالثورة ومبادئها ايماناً قويا راسخاً ، من أن الدستور قد يسكون
تعويقاً لسير الثورة ، أو تجديداً للحياة البرلمانية الماضية .

وهذا مدفوع أو مزدود عليه بما قدمت ، وبما أضيف اليه من أن بعض
النصوص الواردة فى الدستور الجديد قد كفلت ضمان الحقوق والأهداف
التي أعلنتها الثورة منذ أن اجتمعت عليه إدارة دفة الحكم فى مصر .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن رسل الثورة المؤمنين بها لا يمكنهم أن يتخلوا عن المبادئ التي آمنوا بها ، وكانت ترجمة صادقة لآمال الشعب وآلامه ، وإذا أرادوا هم أن يتخلوا عن هذه المبادئ فإن الشعب نفسه الذي ظفر بهذه الحقوق الخالدة التي كانت ثمرة كفاح طويل مرير لن يسمح لهم بهذا التخلي .

فليطمئن الشعب على حقه الذي ظفر به ، والذي أعانه عليه رجال عاهدوا الله - الوطن أن يظلوا له مخلصين مضحين ، حتى يدفعوا بعجلة الوطن إلى الأمام وفي ظل حياة دستورية عتيقة .

٢٠٣ -

وقد صدر الدستور بمقدمة ، هي فلسفة هذا الدستور ، وهي روحه ، وهي معناه .

هذه المقدمة توجت بضمير المتكلم « نحن » كما كان العهد بالدستور الماضي دستور ١٩٢٣ ولكن من نحن ؟ أهو رئيس الدولة ؟ كلا . أهو مجلس قيادة الثورة ؟ كلا . أهو الوزراء أو من ييدهم السلطة التنفيذية ؟ كلا .

إنه الشعب .

إنها كلمة الجماهير التي تملو كل كلمة .

إنه شعور الثقة .

الثقة التي زابت للشعب المصري في أوقات محنته ، وفي فترات العصف به ، وفي الأجيال المتعاقبة التي زهرت بعض أيمانها وكاد يناله إلياس شعور الثقة الذي استرده بعد أن طال به الأمد مكافحا مجاهدا صابرا .

شعور الثقة الذي حزنه في عنف بعد أن أطاح بالأسرة المالكة . أميرة محمد على المنحلة التي اتخذت من هذا الوطن خبيعة تغل لها المال الموفور

المنتهب ، والنورة الطائلة المستباحة ، ومن المواطنين أسلابا وغنائم
يسخرونها كما شاعت لهم أهواؤهم ونزواتهم الوضيعة .

شعور الثقة الذى يمنحنا الأمل فى المستقبل ، ويرد إلينا كرامتنا ويقوى
معنويتنا ويسدل ستارا صفيقا على الماضى وما سببه .

نحن الشعب المصرى

الشعب الذى لا يخضع ولا يذل مهما يلق من عنت ، ويوضع فى طريقة
من صعاب ويكبل فى الأصقاد .

الشعب الذى هو روح وهو قوة وهو عزة . الشعب بأجمعه . الشعب
بوحدة . الشعب بقوته . الشعب المصرى الذى له طابعه ، وله أسلوبه .

الشعب الذى تداولت حكمه أمم ودول فلم تنل من كتلته ومن روحه ومن
طابعه .

الشعب الذى صمد للأحداث ، وكافح الرجعية ببسالة منقطعة النظير ،
غير معروفة فى تاريخ الأمم .

ان هذا الشعب له قدرة عجيبة على أن يطوى الفاتحين الغزاة ، وأن
يشكلهم بطابعه ، وأن يبذل قواتهم بسحره وعظمته .

هذا هو الشعب الذى صدر باسمه الدستور الجديد ، هو الشعب الذى
حتم فى ساعة نصره أن يكون رئيس الدولة مصريا ، ومن أبوين مصريين ،
وجدين مصريين .

وفى هذا ابلغ الرزد على الحق المهدر المقتصب ، وعلى الحكم المطلق الذى
انفردت به الأسرة المنحلة ، وتجاهلت مشيئة الشعب وارادته منذ أن كان
أسسها وأول حاكم من حكامها محمد على ، هذا الذى أجلسه الشعب على
أريكة الحكم فإذا هو يتنكر له ، ويقضى مثله النبيل السيد عمر مكرم حق

لا ترد له كلمة ، وحتى يتصرف تصرف الطاغى أو الدكتاتور الاُحق الذى لا اراد لمشيئته •

وهو أبلغ الرد على حفيده توفيق الذى مكن لعرشه على حراب الاستعمار ، وبخيانة أذئاب الاستعمار •

انه الشعب المصرى الذى لا يهزم •

وهو أبلغ الرد على تصدير دستور سنة ١٩٢٣ هذا التصدير الذى يعترف بنظرية « الحق الالهى » للملك ، هذه النظرية المتهاففة فى عصر النور والحضارة •

لقد قال فؤاد فى هذا التصدير « نحن ملك مصر » بنا اننا مازلنا منسقة ثبوانا عرش أجدانا ، وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التى عهد الله تعالى بها لينا • •

اليس الأمانة التى يتحدث عنها هى هذا الحق الالهى ؟

بهذه الروح العتيقة حكم هو وابنه البلاد المصرية فكان من الطبيعى أن يكون حكما مليئا بالدسائس والاحقاد ، والتحايل على تمكين هذا الغير المتمثل فى « الحق الالهى » وفى « أن الملك ظل الله فى أرضه » من رقاب الشعب المصرى • •

ان هذا الماضى الحافل بالالام ، المليء بالكفاح هوالذى أملى على رجال الثورة أن يتوج دستور الثورة بهذه العبارة الخالدة •

« نحن الشعب المصرى »

والدستور الجديد هو الدستور الذى صدر حقا عن الشعب للشعب لا لرئيس دولة بعينه ، ولا لصالح دولة أجنبية . تتحكم فى مصائر هذا الشعب • ولا فى ظل رجعية متجبرة تسوق الشعب لمصالحها الذاتية وجشعها الاشعبي •

دستور هذا شأنه ، وهذا مصدره ، هو الدستور الخالد الباقي ، لأنه دستور لا تشوبه شائبة ، ولا يتأثر بمؤثر داخلي أو خارجي .

دستور منحور من السيطرة الأجنبية والتحكم الداخلي . .

دستور يبدو كالنارد الجبار .

دستور اذا قورن بدستور سنة ١٩٢٣ م يبدو كالعلاق المتناول الى السماء أما الآخر فهو قزم ملتصق بالفجاء .

فلا غرو أن تسرى العزة في الشعب المصري ، وأن يقرر في ثقة وحزم في ختام هذه المقدمة التي ستظل منارا لأجيالنا ، تهديها الطريق السوي ، وآيات اقرب الى التنزيل يرددها أترابنا وأبنائنا وأحفادنا على مر الأيام والأعوام والقرون .

انه يختمها بقوله الرائع العظيم . .

« وبعون الله وتوفيقه وهده »

نملي هذا الدستور ونقرره ونعلنه بمشيئنا وارادتنا وعزمنا الاكيد ، ونكفل له القوة والمهابة والاحترام .

وهو دستور يبشر بالخير لأن من مثل الشعب في اصداؤه وفائق مؤمنون مخلصون ، اخوان من أوساط الشعب ومن طبقته الوسطى النابهة .

جماعة لم تكن في يوم ما تنتمي الى أرسقراطية خاملة ، ولم ترب في احضان النعمة ، ولم تعش في ظل ثراء فاحش طاغ .

فئة اكتوت بلذع الحرمان ، وأحست احساس الشعب المتألم المتذمر الساخط .

فلا عجب أن عرضت على الناس دستورا صدى لهذه الآلام ، وثورة على هذه الأوضاع ، دستورا لمجتمع أكمل ، وحياة أفضل ، وديمقراطية حقة .

مصر العربية

تعد الجزيرة العربية المكان الأول للجنس السامي ، ومنهها تعددت الهجرات الى البلاد العربية المجاورة حيث المدنات القديمة ، مدنات مصر وبابل وآشور وفيليقيا وحيث الحصب ، وسهولة الحصول على الرزق ، ويسر أسباب المعيشة فيها .

حدث هذا قبل ظهور الاسلام بعدة قرون ، مما خلف جذورا للعرب في مصر ويغلب على الظن أن نجاح الفتح العربي غير المتوقع في هذا القطر الفسيح يرجع الى المعونة القيمة التي قدمها اليه هؤلاء المنحدرون من اصل عربي الذين استوطنوا مصر وجعلوها وطننا ثانيا لهم .

* * *

وما أن كان هذا الفتح المبين حتى انثالت القبائل العربية على مصر ، وبخاصة في صعيدها وفي أطرافها التي تشبه شبها قويا الحياة في البادية وفي الواحات .

.. وتحدثنا الكتب التاريخية القديمة حديثا مفصلا عن هذه الهجرات التي صاحبت الفتح العربي ثم تلتها فيما بعد ، فتذكر مثلا أنه في ولاية الوليد بن رفاعه الفهمي على مصر في سنة ١٠٩ هـ وفي عهد الخليفة هشام بن عبد الله هاجرت قبيلة قيس أو بالتحديد ثلاثة آلاف رجل منها بأسرهم الى مصر وأقاموا في مدينة بلبيس .

ويذكر المصدر وهو « خطط المقرئزي » أن هذه الأسر توالدت في مصر ثم قدم عليها فيما بعد كثير من القيسيين المقيمين في جزيرة العرب .

* * *

أما في عهد عمرو بن العاص فقد اختط مدينة الفسطاط ، وأخذت القبائل العربية تقيم في هذه المدينة ، كل قبيلة منها تتخذ لها حيا من الأحياء أو دريا من الدروب وكان التنافس بينها واضحا على مواقع هذه الأحياء .

ومما لا شك فيه أن هؤلاء العرب قد طاب لهم العيش فى مصر ، وانهم
تخذوا الزراعة والرعى مهنة أساسية لهم ، وأنهم اختلطوا بالمصريين
اتصلت أنسابهم بهم .••

هذا حديث التاريخ ، أما حديث الواقع والمشاهد فنحن نرى فى لغتنا
لحاضرة جذورا من اللهجات العربية القديمة التى تدل دلالة واضحة على
قائمة المتحدثين بها فى مصر بل ان السحنة المصرية قوية النسبة بالسحنة
عربية ، وفى سماتنا الخلقية ضربا من السمات العربية الاصيلية •

هذه الامور لا سبيل الى انكارها ، ولا محيص عن اقرارها .

ومصر قد أصبحت عربية بعاملين أساسيين يضافان الى ما ذكرنا •
ما العامل الأول فهو التحدث باللغة العربية أو بلمهجة من لهجاتها والثانى
عتناق الدين الاسلامى الذى أنزل على نبي عربى أمين •

بل انى لا جاوز ذلك الى أن مصر دولة عربية بكيانها وبوجودها
موقعها الجغرافى والاستراتيجى •

فحدود مصر الجغرافية تحاذى المملكة العربية السعودية ، وفى الشمال
نمها فلسطين العربية والأردن والعراق والشام ، وفى غربها المملكة
ليبية العربية ثم شمال افريقيا أو المغرب العربى الذى أصبح هو الآخر
طرا عربيا •

ومصر دولة عربية لأنها كانت محور الارتكاز فى السياسة العربية فى
صورها المتباينة • فمصر « الترسانة » البحرية فى أثناء الفتوحات العربية
الى الغرب ، ومصر كانت مستودع الجيوش العربية الضاربة واندفاعه •

ومصر هى التى احتضنت التراث العربى والاسلامى ، ودفعته عنه
ومصر هى التى احتضنت التراث العربى والاسلامى ، ودفعته عنه
موادى ومكنت له على مختلف العصور •

ومصر الآن بماؤها وعمائرها وروحها وثقافتها ، عربية أو تم
الطابع العربي في العصر الحديث •

ومصر الفرعونية قد ذابت منذ عصور متطاولة في مصر العربي
الاسلامية •

انه لم يبق من مصر الفرعونية الا آثار واغلة في الزمن وشواخص
في ضمير الغيب • ومصر الفرعونية جدنا الاول ، أما مصر العربية
جدنا الثاني الجد الاقرب الى نفوسنا ، الى أرواحنا الى ثقافتنا الى سماء
وسلوكننا •

والحضارة الفرعونية لم يبق منها الا رموز وخطوط باهتة •

أما الحضارة العربية فهي الحضارة التي لما تزل باقية ، وهي التي
بروافدها ، وتبعث فينا روح التقدم ، وتكيف سلوكننا ، وتهدينا سـ
السبيل •

وليس وضع مصر في هذا الصدد الا كموضع العراق والشام والا
التي كانت مركز حضارات قديمة كما قدمنا ، ومع ذلك فهي أص
الآن دولا عربية جنسا ولغة ودينا وتاريخا ، ومصر التي تتصل حد
بحدود شقيقاتها الدول العربية تتأثر سياستها حتما بما يجري في
الدول الاخرى المجاورة ، وتأمين هذه الدول تأمين لحدودها فكيف تت
سياسة لا تتفق وهذا الوضع ؟

وكيف تشق لنفسها طريقا مغايرا للطريق الذي تسلكه الدول العربي

ومصر قد تضامنت مع البلاد العربية الاخرى في حرب فلسطين واح
في الدول العربية •

ومصر قد تضامنت مع البلاد العربية الاخرى في حرب فلسطين واح
ما احتملته الشقيقات الاخرى •

بل ان جيوشها قد صاحبت الجيوش العربية الاخرى فى مواقع كثيرة ،
دافعت عن الجنس العربى دفاعا مجيدا سواء فى موقعة « حطين » لدفع
صليبيين أو موقعة « عين جالوت » حيث جنبت البلاد العربية ويلات
لغول الذين عطلوا سير التطور الثقافى والحضارى فى البلاد التى غزوها
الشعوب العربية تعرف لمصر ذلك وتعرف ما احتملته فى سبيل هذه الرسالة
تتى اضطلعت بها ودافعت عنها وضحت على مذبحها •

والشعوب العربية تؤمن بأن تخلى مصر عن جارتها ضار ابلغ الضرر
الامة العربية وبآمالها التى تصبو اليها وبحقوقها التى اغتصبت منها •

والشعوب العربية تعرف مبلغ الخطر الصهيونى وما يبذل من جهد
لنزال الضربات وانقرقة بالبلاد العربية ، وأن الامة العربية تمر الآن
تاريخ دقيق بل انها تقف الآن على مفترق الطرق •

ومن هنا كان ايمانها بالوحدة العربية والتخلى عن النزعات التى تهدف
الفرقة والتخاذل حتى تتجنب المستقبل الرهيب •

* *

ومصر الآن قد تحررت من الاستعمار ونزعات الاستعمار وفكرت
كثيرا عميقا مستقلا عن آثار هذه النزعات ، وبعيدا كل البعد عن ضغط
استعمار فاذا هى تعلن فى دستورها الجديد فى المادة الاولى منه « مصر
ولة عربية » والشعب المصرى جزء من الامة العربية » •

ولم تكف بهذا بل جعلت مقدمة الدستور تردد هذه العبارة التاريخية
فى توثق بين الشعب المصرى والشعوب العربية الاخرى قائلة « نحن
شعب المصرى » •

الذى يشعر بوجوده متفاعلا فى الكيان العربى الكبير ويقدر مسئولياته
لتزاماته حيال النضال العربى المشترك لعزة الامة العربية ومجدها •

وبهذه العبارة التى ترجمت عن شعور المصريين جميعا بل الامة العربية
الخليج الفارسي الى المحيط الاطلسى أقر الدستور ما بيننا وبين العرب

من وشائج ، ووصل ما بين سياستنا وسياستهم وخطا الى الامام خطوة لم
سبيل تكوين الاتحاد العربى الذى هو الحصن المنيع ضد اطماع الطامع
واحقاد الحاقدين .

* * *

وبهذا النص الدستورى ابرز الحقيقة التاريخية الكبرى التى يدل على
دلالة قاطعة تاريخنا العربى الطويل .

وقد يكون هناك من يرى أن هذا النص قد يضر بنا اذا لم تنجح سيا
الاتحاد العربى فى المستقبل .

وهذا قصر نظر لا شك فيه . . لم ؟

لأن هذه حقيقة تاريخية أولا والنص عليها من سبيل التأكيد .

ولأن النص عليها يجعلنا نؤمن ونسعى فى سبيل اقرارها ، ويكفى
تؤمن به الآن حكومات عربية أربع . فالمصير المحتوم أن يبقى الاصلح
تأخذ الحكومات بايمان الشعوب بحق من الحقوق . .

فالمستقبل بهذا النص لنا لا علينا كما يرى بعض المتشائمين .

وقد يقال لم لم ينص دستورنا القديم على هذا الوضع ؟ . . الجواب
لأننا نعلم فى أى الظروف المحيطة بمصر والعالم العربى وضع دستور .
١٩٢٣ م . انه دستور منح ممن لم يؤمن بالاتحاد العربى والامة العرب
فهو بعيد عن روحها ، بعيد عن آمالها .

وهو دستور وضع فى عهد لم يكن يرضى عن انص عليه لأن فى
ميرا الى الوحدة المنشودة والقوة المرهوبة فكان من الطبيعى أن يضعف
روح هذا الاتحاد ، وأن يقوى النزعة الاخرى « نزعة الفرعونية » .

فمصر اذا أعلنت عرويتها كان فى ذلك تهديدا مباشرا لقوة الاس
فى الشرق . فامكانياتها وسكانها وحضارتها ومواردها قوة لا يستهان
اذا وضعت فى خدمة بلاد الشرق الادنى أو الشرق العربى .

وهذا هو السبب الأصيل في اغفال النص على عروبة مصر في
لدستور الماضي •

على أن مصر لم تكن بدعا في ذلك بين الدول العربية الأخرى ، فقد
سبغها الى هذا النص الدولة الشقيقة سورية في دستورها الجديد (المادة
الأولى - فقرة ١ ، ٣) وأنها أحسنت صنعا بهذا النص حفزا للشعوب
العربية الأخرى على أن تضع سياستها في حقل أوسع متسمة ببعد النظر ،
وايحاء للدول العربية الأخرى بأن تحذو حذوها وترتبط برباط وثيق في
عالم مليء بالاطماع ، عالم لا يزال تسوده القوة والتكتل ، عالم لم ينحدر
بعد من نوازع الاعتداء وحب السيطرة •

* *

واذا كانت بريطانيا العظمى قد اتجهت الى سياسة التكتل مع الدول التي
تبط بها أوهى رباط فأقامت « الكومنولث » البريطاني الذي ينتظم فيه
ضوء الشعوب الناطقة بالانجليزية فيما عدا الولايات المتحدة ، فما بالنا
من العرب المتجاوزون أرضا ، المتفقون هدفا ، المتحدون جنسا ، المعتقدون
بنا ، المتكلمون لغة ، الواقعون تحت خطر واحد ، ما بالنا لا نعان عروبنا
الملا ؟

وما بالنا لا نرتبط بهذا الرباط المتين ؟••

وما بالنا لا نضم دساتيرنا - التي هي في الحق والواقع - دستور واحد •
هذه العروبة الصريحة ؟••

- ٣ -

الدين والدولة

نصت المادة الثالثة من الدستور على أن « مصر دولة اسلامية » وقد
يز هذا النص حقيقتين ، الأولى أن مصر دولة تضع في اعتبارها الأول

التمسك بالدين والمحافظة على شعائره والتزام مبادئه ، إيماناً منها
الدين هو النبع الروحي الذي يطفى ظمأ الانسانية ، وهو النور الالهي
يشع فيهدى البشرية سواء السبيل ، وهو القوة التي ترد جموح الج
وتقيها سوء المصير •

والدستور المصري بتقريره هذه الحقيقة أشاع في النفوس الطمأنينة
وجعلها تستروح نسمات الحياة ، وتتهيا لعيش كريم ودنيا فاضلة •

وإذا كان الدستور قد نص على مبادئ اجتماعية فما أحرأه أن
في طبيعتها الاستمساك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها ، والاعت
بجبل الله ، والهداية بهدى الدين •

وقد فطن واضعو الدستور الى تقرير هذا النص ، لأن الدستور
الا مواضعة بين الحاكم والمحكوم ، فإذا كان المحكوم يعتقد عقيدة ،
ويؤمن بها ويفنى في سبيلها ، فكيف لا يقرها ؟ وقد أكد الدستور
الحقيقة في موضع آخر منه حين ذكر أن « الأسرة أساس المجتمع »
الدين « مادة (٥)

أما الحقيقة الثانية فنصه على أن الدين الذي تلتزم به الدولة هو
الاسلامى •

ولم تكن مصر في هذه السبيل بدعا بين الدول فقد أقيمت دولة بال
سنة ١٩٤٨ م على أساس الدين الاسلامى ، ونص دستورهما على
جمهورية اسلامية •

وأن أسبانيا هي الأخرى قد وضعت في صلب دستورهما أنها كا
المذهب •

ونص الدستور الأرجنتيني في مادته الثانية على تبعية الحكومة
للكنيسة الرسولية للروم الكاثوليك »

بل ان الديمقراطيات الحديثة تفاخر أول ماتفاخر بحفاظها على الدين واستمساكها به وغلوها في المحافظة عليه •

وان لم تنص صراحة على ذلك في صلب دستورها فهي تقلس أيام الاتحاد ، وهي تفتن في تشييد الكنائس والصوامع ، وهي تعمل على نشر الدين المسيحي بكل الوسائل والأساليب ، مشروعة وغير مشروعة ، والكنيسة فيها لها سلطانها وسطوتها ، والدين له منهجه وسناده •

والنص على اسلامية الدولة تقرير لحال قائمة لا سبيل الى انكارها او امكان تجاهلها

فمصر منذ الفتح الاسلامي تحتل عيه النهوض بالدفاع عن هذا الدين •
ومصر قد احتضنت التراث الاسلامي على مر العصور وبخاصة بعد ضعف الخلافة العباسية •

ومصر قد ضحت برجالها ومواردها حفاظا على هذا التراث من أن يفرق في لجة الغزو الأرعن الجارف •

ومصر لها علائق وثيقة بالشعوب الاسلامية جميعها ، ولا يمكنها أن تقدم على فسخ هذه العلائق •

ومصر تهفو اليها قلوب المسلمين في شتى الاقطار ، وبخاصة الاقطار المغلوبة على أمرها •

ومصر لا تستطيع أن تفعل ما فعلته تركيا الفتاة ، فتقدم على اعلان « علمائية الدولة » وتضم الشريعة الاسلامية بأنها « شريعة عتيقة » •

لماذا ؟ لأن مصر أولا دولة عربية •

ولأن الدين الاسلامي فيها متمكن من قلوب المصريين متفاخل في عماقهم •

ولأن مصر تقوم في نشر حضارتها على ركن ركين من الدين الإسلامى
ومصر نصت في صلب دستورها على دينها الإسلامى ، مع أن الد
هو تنظيم للعلاقة بين الفرد والفرد ، لأن الدين الإسلامى قد يكون
الوحيد الذى ينظم هذه العلاقة الى جانب العلاقة بين الانسان وربه

* *

على أن النص على اسلامية الدولة لم يمله التعصب ، فطبيعة
الإسلامى تأبى هذا التعصب بنص الآية القرآنية الكريمة « ولتجلن
مودة للذين آمنوا الذين قالوا انا نصارى ، ذلك بأن منهم قسيسين
وأنهم لا يستكبرون » آية ٨١ من سورة المائدة .

ولأن طبيعة المصريين أنفسهم تنأى بهم عن التعصب ، لسماحة
وسعة مداركهم ومن هنا أخفقت فيها كل الجماعات الدينية التى تج
التطرف والانحراف .

والدستور لم يفعل حين نص على اسلامية الدولة « اطلاقه حرية
وحماية الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات
فى مصر ! على ألا يخل بالنظام العام أو يتنافى مع الآداب » مادة ٢
الدستور .

فالدين لله ، والوطن للجميع .

وبهذه المادة الحالية صان الدستور حريات أهل العقائد الأخرى
وحماها .

وهى المادة التى تقرر وضعنا منذ أن كان الفتح العربى فى مصر
عشنا فى تسامح رائع ، وفى مودة خالصة مع أهل الديانات الأخرى
لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

ولم يكتف بهذه المادة بل أكدها فى مقدمته حين قال « نحن
الذى يؤمن بأن لكل فرد حقا فى عقيدته » . وزادها تأكيدا بهذه

الفاصلة القاطعة « المصريون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تميز بينهم بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو العقيدة » مادة ٣١

هو ايمان راسخ ، ايمان عميق يستمد جذوره من الماضى السحيق •
والدين الاسلامى الكريم •

- ٤ -

الديمقراطية الحققة

سمعنا طويلا ، وتحديث المتحدثون كثيرا عن الديمقراطيات حتى وقر لفظها فى نفوس المواطنين واستقر فى أسماعهم ، وان كنا لم نحدد بعد مدلوله ، ولم نقف على كنهه ، فهو من المدلولات الدخيلة علينا أو المجلوبة إلينا من الخارج ، وباسم الديمقراطية ضل الطريق ، وخادع المخادعون ، ومكر الماكرون •

وتحت ستارها عانت مصر طويلا فى الحقبه الاخيره ، لأن معنى الديمقراطية لم يحدد فى أذهاننا ، ولأننا ، لم نتعرف على أخطائها البارزة فى الدول الديمقراطية أو التى تطلق نظام الحكم فيها « النظام الديمقراطى » فانجلترا مثلا التى تتغنى بهذا النظام لا تطبقه بروحه ، وتكاد لا تؤمن بجوهره ، اذ النظام المطبق لا يزال قائما فيها ، فهناك الجماهير وهناك السادة أو اللوردات ، والولايات المتحدة هى الأخرى لا تزال تؤمن بالفرقة العنصرية ، فيعامل البيض معاملة سخية آدمية أما السود فيعاملون معاملة فيها حطة من قدر الانسان وكرامته ، والانباء توافينا بين لحظة وأخرى أو بين يوم وآخر بما يلقاه السود هناك من مهانة وازدراء •

والديمقراطية الحققة هى التى تهيب الفرص للجميع ، وتجعل المواطنين أمام القانون سواء ولا تكاد تفرق فى التعليم أو المجتمعات بين جنس وآخر أو بين فئة وأخرى ، ولا مكان للديمقراطية فى مجتمع تشوبه الفواصل والفوارق •

والديمقراطية هي التي تجعل السيادة ، للامة أو الشعب وتعامل
الجميع معاملة سواء .

والدستور المصرى قد أدرك هذه النواحي فعمد الى خلق مجتمع متماسك
لا تشوبه شائبة ترزعزع أو تخلخل ، فهو قد نص فى مقدمته على أن
« الشعب المصرى هو الذى تولى أمره بنفسه ، وأمسك بزمام شأنه بيده ،
غداة النصر العظيم الذى حققه بثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وتوج به كفاحه
على مدى التاريخ »

ونص على أنه « رسم معالم الطريق الى مستقبل

متحرر من الخوف

متحرر من الحاجة

متحرر من الذل

وأن هذا المستقبل ...

« يقضى على الاقطاع »

وعلى الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم

وعلى اقامة عدالة اجتماعية .

وأخيرا على اقامة حياة ديمقراطية سليمة »

وهو الشعب ...

« الذى يقدس الكرامة والعدالة والمساواة باعتبارها جذورا أصيلة
للحرية والسلام ، وذكر فى مادته الثانية أن « السيادة للامة » .

وفى مادته الرابعة « أن التضامن اجتماعى أساس للنجم المصرى »

وفى مادته السابعة عشرة أن « الدولة تيسر للمواطنين جميعا مستوى
لائقا من المعيشة أساسه تهيئة الغذاء والسكن والخدمات الصحية والثقافية
والاجتماعية »

وفى مادته التاسعة والعشرين جعل « انشاء الرتب المدنية محظورا » .
وتوج كل أولئك بالمادة الحادية والثلاثين من « أن المصريين
لدى القانون سواء » .

ونص فى المادة التاسعة والاربعين على أن « التعليم حق للمصريين
جميعا » . الى آخر ما جاء فيه مما يؤكد معنى الديمقراطية الحقبة .

* * *

والدستور نص فى مادته الاولى على أن مصر « جمهورية ديمقراطية »
وهذا أبو المواد جميعها عراقة فى الديمقراطية ، فالنظام الملكى أول ما يوجه
اليه من نقد قيامه على التوارث وهو معنى يحطم أول عماد من عمد الديمقراطية
الصحيحة ، فاذا كانت السيادة للامة فمن حقها أن تختار رئيس الدولة ،
وأن تتيح الفرص لكل الأفراد ليكون لهم الحق فى الوصول الى هذا المنصب
حتى كانوا له أندادا ، ويؤكد هذا قول دليل بيرنز « النظام الديمقراطى فى
أنقى صورة فى فرنسا وأمريكا يفترض من غير شك وجود الحكم الجمهورى
أى أن الوظيفة التى هى رمز وحدة الشعب كله فى النظام الديمقراطى ووظيفة
انتخابية » .

واذا كان دين الدولة الرسمى هو الاسلام فكيف لا نهتدى بهديه ونسير
على ضوئه !!

فالاسلام يقوم نظامه على انتخاب رئيس الدولة وعلى أساسه ببيع
أبوبكر فعثمان فعلى ولولا ضرورة ملحة وخرج موقف الدولة الاسلامية
لكان شأن عمر بن الخطاب شأن غيره من الخلفاء .

والنقد الجمهورى الذى يوجه الى معاوية أنه صير الخلافة « ملكا
كسروريا » كما يقول الماحظ .

أما أن يكون « الملك يملك ولا يحكم » فما معنى وجوده اذن على رأس الدولة ؟ . . .

والاسلام قائم فى جوهره على نظام الاستفتاء أو المبايعه فى اختيار رئيس الجمهورية وهو نفس النظام الذى ارتضاه الدستور المصرى كما نصت المادة (١٢١) وحددت يوم الاستفتاء المادة (١٩٤)

وأوضح الاسلام أن يقوم جوهر الحكم على الشورى فى هذه الآيه الكريمة « وأمرهم شورى بينهم » .

فكان أن نص الدستور المصرى على قيام مجلس الأمة الذى خوله سلطات واسعة كما سيفصل بعد .

وانتخاب مجلس الأمة قائم على الاقتراع السرى العام وهذا جوهر الديمقراطية .

والشعب يتكون من الرجل والمرأة فمن الديمقراطية السليمة أن يتاح هذه المرأة ما يتاح للرجل لتختار الممثل الجدير بتمثيلها ، والدفاع عن حقوقها فى مجلس الأمة .

وقد أقر الاسلام هذه القاعدة فى حديث النبى الكريم « النساء شقائق الرجال لمن مثل الذى عليهن بالمعروف » .

وقد يؤخذ على هذا الدستور أنه لم يسمح بقيام الحزبية والاحزاب ، وهذا ربما يجافى روح الديمقراطية .

ولكن التروى فى بحث هذا الموضوع يجعلنا نرجب بحكمة واضع الدستور فى هذا الصدد .

فمن قال ان أساس الديمقراطية قيام الحزبية ؟

قد يجاب بأن قيام الحزبية فيه فرصة لتصارع الآراء وتمحيض

المشروعات وهذا من الديمقراطية ، قد يكون في ذلك شيء من الصواب ولكن
اثم الحزبية أكبر من نفعها كما هو حادث الآن في الدول الديمقراطية التي
تعاني من جراء السماح بهذا النظام .

لم ٩٩٩

لأن من مستلزمات الحزبية قيام المزايدات ، وفي لجة هذه المزايدات تغرق
الحقوق وتضيع المصالح .

وكلنا يعلم ما آل اليه أمر سياسة الولايات المتحدة بشأن قضايا الشرق
الأوسط فكل من الحزب المعارض والحزب الحاكم يعرف حقائق هذه المشكلات
ولكنه يتجاهلها على حساب بقائه في الحكم واحرازه عددا أكبر من أصوات
الناخبين .

ومما لا شك فيه أن مصلحة الولايات المتحدة نفسها ستتأثر حتما من
جراء الانسياق وراء الهدف الصهيوني المعادي للأمة العربية ذات الثروات
الطبيعية والملايين العديدة من السكان .

ولكنها الحزبية الطاغية .

والنظام البرلماني الحزبي في إنجلترا تتأثر مصالح البلاد بقيامه ونضرب
مثلا لذلك التأميم ، فحكومة العمال تنجبه إليه ، وحكومة المحافظين تعمل على
هلمه .

وكلنا يدرك بلا شك عقبى هذا التبديل والتغيير في اشاعة عدم الاستقرار
في الأمة .

بل ان النظام الجمهوري الفرنسي يعد مثلا فريدا في هذا التغير الذي نلمح
أثاره الوخيمة بين عام وآخر حيث لا استقرار ولا سياسة مرسومة ولا
اتجاها معينا وكل هذا له تأثيره العميق في مستقبل الأمة الفرنسية .

أما الدول التي أراحت نفسها من هذا النظام غير مأمون العاقبة فقد خطت
خطوات واسعة في التعمير والبناء اللذين يطلبان الحسب وسرعة البت في
الأمور .

بل ان كل أمة قد عانت من جراء الاستعمار أو الاحتلال أو الرجعية لجأت
فى اذاحة هذه الرواسب المتخلفة ، والاركام المتراكبة الى الاخذ بمبدأ علم
قيام الأحزاب السياسية •

فعلت هذا الولايات المتحدة عند ما نالت استقلالها بعد حرب دامية مع
الانجليز ولم تبج نظام قيام الحزبين الا بعد مرور سنوات •

وفعلته المانيا وايطاليا وروسيا ويوغوسلافيا وكثير غيرها فى أوقات محنها
وأزماتها العصبية •

وفعله العرب فى عهدهم الاول الزاهر الذى فتحوا فيه الفتوح وأقاموا
دولة اسلامية مترامية الأطراف ، ولم يضعف شأن العرب الا بعد هبوب ريح
الانقسام والتعصب والتحزب •

والآيات القرآنية تدعو فى كثير من المواضع الى التماسك والوحدة
« واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » و « تعاونوا على البر والتقوى »
و « اذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته
إخوة » ، وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها •

* * *

وهذا الوضع هو الذى يلائمنا الآن كل الملامة فنحن أمام عدو يترصد بنا
الدوائر ويؤب علينا كل القوى ، والاستعمار لا يزال يقاوم سياستنا المستقلة
ومشروعاتنا الانتاجية وتكليف وضعنا الاجتماعى ليكون ديمقراطيا صرفا •

ونحن قد جربنا فتح مصر اعى بابنا للحزبية والأحزاب ، فماذا كانت
العقبى ••• وماذا كانت النتيجة ؟•••

هل حققنا أساسا واحداً من أسس الديمقراطية ؟ هل قضينا على
الاقطاع ؟ هل حططنا صرح الاحتكار ؟ هل نجحنا فى مجرد تخطيط
لمشروعاتنا القومية ••• هل شققنا طريقا واحدا الى تصنيع البلاد وزيادة
الانتاج ؟ هل نجحنا فى القضاء على الأمية ؟ أمية الصغار وأمية الكبار ؟ هل

وددتنا على العامل والفلاح كرامتهما ؟ هل أبقينا على خلقنا ومثلنا العليا ؟ هل عرفنا معنى المعارضة فى سبيل الصالح العام ؟ كل هذا راح فى خضم الحزبية ولم تبجن منها البلاد آية ثمرة ، ولم تظهر بأى نجاح حقيقى فى أى هيدان ، ومع كل أولئك فكنا نتغنى بالديمقراطية التى لم تكن الا وهما أو صرابا خادعا .

لقد ظلمت الديمقراطية فى مصر فيما مضى ، وجرت علينا الإحقايق والاضغاث والحزازات ، أما الديمقراطية اليوم فقد رد لها الدستور الجديد اعتبارها وأشربتها الثورة أرواحنا ودماءنا ، وسيصونها اتحاد قومى يؤصل لها ويدافع عنها ، ويسهر عليها حتى تصبح حقيقة واقعة لالفاظا يتردد ، أو كلمة تنطق ، أو ستارا يخفى وراءه الخوف والذل والحاجة .

فالاتحاد القومى ممثل الرأى العام الذى قال عنه ميرابو « انه سيبقى المشرعين وأقوى الجبابرة على الإطلاق » .

ستكون ديمقراطية حقبة ، ديمقراطية سليمة ، ديمقراطية وصفها السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه الذى قدم به الدستور الى الشعب بقوله « ديمقراطية تستمد ارادتها من ارادتك ، وتستمد وجودها من وجودكم » .

ديمقراطية لاتحكم فيها الاقلية باسم الاغلبية ولا تحكم فيها الاقلية لتخدع الاغلبية .

ديمقراطية لا يتحكم فيها الاستغلال أو الاستبداد .

ولا شك أن فى ظل هذا النظام المقترح ستمر المشروعات ذات النتائج الخطيرة فى تاريخ مصر بأدوار تفحص فيها وتدرس دراسة عميقة واسعة المدى ، وسيكون ذلك عن طريق المجالس الفنية ، والادارات المختصة ثم عن طريق مجلس الأمة ولا ننسى فى هذا الشأن الصحافة الحرة النزيهة التى تعبر تعبيرا حقا عن الكتلة الشعبية ، وتضطلع برسالتها فى بناء المجتمع .

فكيف اذن تمر المشروعات الحيوية بكل هذه اللجان المختلفة وبكل هذه العقول من غير أن يسمع فيها صوت معارض ؟

اننا نعلم أن كل هيئة من الهيئات أو جماعة من الجماعات مهما يكن تجانسها واثلاثها لا بد وأن تتردد فيها أصوات معارضة .

هذه المعارضة التي تقوم عندما يكون هناك وجه لها ، معارضة بنامة ، معارضة ليست من قبيل المعارضة التي تقوم في ظل الحزبية ، المعارضة الهدامة ، المعارضة التي تجعل غرضها الأسمى احراز الأغلبية والوصول إلى الحكم وان يكن ذلك على أجداث المصلحة القومية العليا التي نتوخاها جميعا .

وقد أصاب دليل بيرنز في كتابه « الديمقراطية » عندما قال « ان المبدأ الجوهرى الذى تقوم عليه الديمقراطية هو بحث الآراء المختلفة أو المتعارضة ، واتخاذ هذا البحث وسيلة لتعرف طريق العمل الصحيح » .

والنظام المقترح نظام المجلس الواحد فيه اختصار للاجراءات ، وكسب للوقت ، وبعد عن المناقشات البيزنطية غير المجدية ، وفيه قرب من الديمقراطية اذ أن نظام المجلسين مرده فى الواقع الى وجود النظام الطبقي ، وتغلغله فى الأمة سواء أكان طبقيا من ناحية السيادة والجاه أو من ناحية الثراء والاقطاع .

هذا هو الشأن فى مجلس اللوردات فى إنجلترا وفى مجلس الشيوخ المصرى فى العهد الماضى .

أو الى تعدد الولايات فى الدولة الواحدة كما هو الحال فى الهند والولايات المتحدة الأمريكية .

* * *

ولا أجد أروع ختام لهذا الحديث من قول دافيد كوشمان كوبل فى مؤلفه « النظام السياسى فى الولايات المتحدة » .

« وغاية ما يستطيع الشعب الأمريكى أن يوصى به الشعوب الأخرى
التي استعادت حريتها هو أن تسرع فى المسير فى الضروب الديمقراطية ،
مستلهمة تقاليدھا الذاتية ، معتمدة على خصائصھا المتميزة ، وسوف يوفق
الشعب الى أن يهد طريقه الى السعادة بشق الوسائل يحفزه العلم ، وتضيء
تعاليم الدين سبيله (١) »

- ٥ -

فلسفة الحكم فى الدستور الجديد

يستمد الدستور الجديد فلسفته فى الحكم لا من مذهب من المذاهب التي
تسود العالم الآن كالشيوعية أو الاشتراكية أو الدكتاتورية أو النيابية
وانما تستمد فلسفته من منطق الحوادث التي مرت بها أنظمة الحكم فى
عصر ، ومن الروح الثورى الذى بشر بفلسفة جديدة ومن نزعة المصريين الى
الحرص على وحدة صفوفهم فى كل مرحلة من مراحل تاريخهم ، ومن روح
الساتير الحديثة التي أخذت اليوم فى الاعتبار العناية بالنواحي الاجتماعية
والاقتصادية ومن عبقرية الاسلام « فى نظم الحكم » .

فمصر قد جربت فى تاريخها الحافل نوعين من أنظمة الحكم ، النظام
المطلق أو الدكتاتورى وقد ابتدعه فيها محمد على وظل قائما حتى دستور
سنة ١٩٢٣ ولا عبرة بالمجلس الصورى الذى أطلق عليه « شورى القوانين »

وفى ظل هذا النظام ألغى كل نوع من أنواع الحرية الفردية ، فكان
الحاكم كل شيء ، وهو صاحب الأرض ، وهو الذى يعلن الحرب ، وهو الذى
يبرم المعاهدات ، وهو الذى يسخر أهل البلاد الشرعيين ، وهو الذى
يتصرف فى مالية الدولة وخزانتها العامة ، هو كل شيء والشعب ليس بشيء
كما بالك اذا كان هذا الحاكم غريبا عن أهل البلاد ، قد دفع اليها دفعا فى
غفلة من الزمان ؟

١) النظام السياسى فى الولايات المتحدة ص ٣١٦ .

وجريت الحكم النيابى واباحة الحزبية والاحزاب ، ومن المؤلم أن الحكم فى هذا الوقت كان للاقلية لا للاغلبية الا فى الاقل النادر •

وكانت الاقلية تصل الى الحكم تارة بالتضليل ، وأخرى بالتزوير ، وثالثة بالارهاب ورابعة بتملق صاحب العرش أو الزلفى الى المستعمرين •

واذن فنحن نعتبر بل نعتقد أن الشعب كان مقصى عن الحكم طوال هذه الفترة من تاريخنا المصرى الحديث •

وقد أثبت الاقتراع الشعبى أن المصريين كانوا اذا وثقوا فى جماعة يعينها أولوها ثقتهم هى وأنصارها ، وكانت الاغلبية الساحقة فى جانبهم حتى أن صوت المعارضة كان دائما ممعنا فى الحفوت ، وضالة الشأن •

وهذا موقف يحتاج منا الى تأمل •

الذى لا شك فيه أن المرد الأول لاصرار الشعب فى كل انتخاب حسن نزيه على الثقة بهيئة معينها من غير نظر الى الأشخاص هو أنه مهيا نفسيا للوحدة الشعبية ، وعدم ايمانه بالانقسام ، ويتعدد الاحزاب ومن هنا نجد أن احزاب الاقلية جميعا لم تنم ولم تقو على مرور الاعوام ، وكان أفرادها من التفعيين والوصوليين أو ممن ملأ الحقد أفئدتهم ، وكانوا منبوذين أو مغضوبا عليهم من عامة الشعب •

فالشعب المصرى بطبعه وفى لمن يعطف عليه ، ويدافع عن حقه ، فيؤليه دائما ثقته • حورب مصطفى كامل من الانجليز ثم من الحديوى ولكن الشعب التف حولہ . ووقف دائما الى جانبه ، وحورب سعد زغلول من المستعمر ، ومن الجالس على العرش ، ومن احزاب الاقلية المبتدعة ولكن الشعب لم يتغض عنه بل ظل على الوفاء له حتى أسلم الروح •

وكانت الاقلية دائما تعيب هذا الشعب الوفى بأنه لا يؤمن بروح الدستور وأنه لا يعرف مايتبغى أن يكون للمعارضة من قوة وشأن ... الى آخر ما يقال فى هذا الصدد •

والحق أنها جهلت روح هذا الشعب ، هذا الشعب الذي يتماسك في
المحن والشدائد ويعرف عند الخطوب •

الشعب الوفى لمثليه •

الشعب المؤمن بالذائدين عنه ، الحريصين على حقوقه •

فاذا بشرت الثورة بأنه لاحزبية بعد اليوم طرب المصريون وزحّبوا بهذه
الفكرة الرائعة التي توائم روحهم ، وتتجاوب مع طبيعتهم التي تنكر التحزب
والتشيع •

* * *

على أن الثورات جميعها تعقبها فترات من التماسك والوحدة ، حدث هذا
في أعقاب الثورة الأمريكية الاستقلالية ، وفي الثورة الكمالية وفي الثورة
الصينية وفي الثورة الروسية وفي الثورة الإيطالية •

وقد أورد هذا الرأي دافيد كوشمان كوبل الذي سبق الاستشهاد به
ولكنه لم يعلل لذلك • أما تعليله في نظرنا ، فلأن هذه الثورات ذات
رسالات محددة واضحة وبرامج طويلة الأجل ، يحتاج أنفاذها إلى الإبقاء على
وحدة الأمة حتى يمكن أن تحقق مشروعاتها الحيوية في شتى الميادين في
أقصر وقت وبروح ثورية واعية مستيقظة •

* * *

وقد كان جورج واشنطن الزعيم الأمريكي المشهور بطل حرب الاستقلال
وأول رئيس للجمهورية رائعا حقا بعيد النظر حقا عندما حذر الشعب
للأمريكي في خطبة « الوداع » التاريخية من العواقب الوخيمة ، لتعدد
الأحزاب والنتائج التعسة التي تنبئ عموما على الروح الحزبية •

وهي « روح كثيرا ما تؤدي إلى التمرد والعصيان » وكان تحذيره هذا
هينيا على تقدير اللاهور ، وبصر بمجرى الأحداث فقد أكد التاريخ صدق
تحذيره حين نشبت الثورة المسلحة بين الحزبين القائمين سنة ١٨٦٠ م

على أنه سبق أن نوهت بأن هذه الروح التي انطبع عليها المصريون إنما هي نابعة من دينهم الاسلامى الذى يحض صراحة وفى وضوح على الوحدة لأن فيها المنعة والقوة .

* * *

وسبق كذلك أن قلت ان المصريين يتوقون الى حياة مطمئنة بعد هذا الكفاح الطويل المرير ، وبعد هذا الاضطراب الذى عانته البلاد آجالا متطاولة ، فالدستور الجديد معبر عن روحها متمش مع وجهتها ، محقق لأهدافها .

والدستور الجديد يتفق والدستور الأمريكى فى الأخذ بإزدواج الرئاسة وهو أكثر مناسبة لنا من الأمريكىين ، لم ؟

لأن نظام الحكم الاسلامى يقره ولا يرى سواه ، ولأن رئيس الدولة الذى أولاه الشعب ثقة ينبغى أن يعمل ، وأن يوجه دفة الأمور ، وأن يكون مسئولا عن سياسته أمام الشعب ، وحتى يتحقق الاستقرار الذى تنشده مصر منذ زمن طويل ، فلا أزمات تثار بين الحين والحين بين رئيس الدولة وبين رئيس السلطة التنفيذية التى يترتب عليها بلبلة فى الفكر وتوقف دولاب العمل وتارجح الأتكار الى اليمين أو اليسار .

وهو إذا اتفق فى ذلك مع الدستور الأمريكى فإنه يختلف مع الدستور الهندى مثلا الذى ينص على وجود ریاستین يشغل احدهما رئيس الجمهورية والاخرى رئيس الوزراء ويقول شراح الدستور الهندى « ان مركز رئيس الجمهورية يشبه مركز الملك فى ظل الدستور الانجليزى فهو رئيس الدولة ، ولكنه يسود ولا يحكم ، وهو يمثل الشعب ولكنه لا يحكمه ، ولا يزيد الدور الذى يقوم به فى ادارة شئون الدولة على وضع خاتمه على قرارات ممثلى الشعب كى تصبح معلومة للجميع » .

وهو تعقيب يغنى عن التعليق .

وعلى كل فقد يكون هذا النظام أنسب للجمهورية الهندية المتراامية الأطراف ، المتعددة الطوائف والمذاهب ، الكثيرة الولايات ، وبخاصة فى عهدها الاول الذى تمر به الآن بعد الحصول على الاستقلال .

وخلاصة هذه الفلسفة أن الدستور قد جعل من الكتلة الشعبية محور
نصوصه لأنها قد عانت طويلا من جراء التحكم والرجعية والافطاع والكبت،
فكفل لها الحرية وأقر المساواة وقضى على الاقطاع وهيا لها التقدم والنبوغ ،
والوصول الى أعلى الدرجات والمناصب ، وضمن لها حياة هائلة ومستوى
لائقا من العيش ان اقتصر في يومنا على البوادر فستظهر ثمارها يانة في
المستقبل القريب وبفضل هذا الدستور العتيد .

وأيا ما كانت فلسفة هذا الدستور فان روحها ستشع وضرءها سيسطع
إذا أنفذها قوم مؤمنون مخلصون فكما يقول الدكتور أمبدكار رئيس لجنة
صياغة الدستور الهندي « مهما تكن حسنات دستور من الدساتير فان هذه
الحسنات قد تتقلب الى سيئات اذا كان القائمون على تنفيذها هم أنفسهم
قوم فاسدون » .

الأصول الفقهيّة في الدستور

للدكتور السيد محمد مدني

أولاً - مبدأ السيادة الشعبية في انشاء الدستور وتعديله

تنشأ الدساتير المكتوبة عادة بإحدى طرق ثلاث ٠٠

١ - بطريق المنحة من ولى الأمر الذى قبل أن يتنازل عن بعض حقوقه ،
فيمنح أمته دستورا ، تشاركه بمقتضاه فى حكم البلاد ٠

٢ - أو بطريق التعاقد بين ولى الأمر وممثلى الشعب ، الذين يحزمون
أمرهم ويجبرون رئيس الدولة على قبول ما اتفقوا على وضعه من قواعد
دستورية ٠

٣ - أو بواسطة جمعية تأسيسية وطنية ٠

وتتبع الدول إحدى الطرق الثلاث المتقدمة ٠

ولقد أثير بحث طبيعة مصدر الدستور المصرى الذى صدر فى سنة
١٩٢٣ ، فتشعبت الآراء فى ارجاء الدستور الى أى من المصادر السابقة ٠

وطبقا للرأى الراجح كان الدستور الملقى منحة من الملك تصدق فيما
دريج به من عبارات قاطعة الدلالة ، هى :

» نحن ملك مصر

بما أننا منذ تبوأنا عرش أجدادنا ، وأخذنا على أنفسنا أن نحفظ
بالإمانة التى عهد الله تعالى بها إلينا نتطلب الخير دائما لأمتنا بكل ما فى
وسعنا ونتوخى أن نسلك بها السبيل التى نعلم أنها تفضى الى سعادتها
وارتقاؤها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة ٠

ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح الا اذا كان لها نظام دستورى
كأحدث الأنظمة الدستورية فى العالم وأرقاها تعيش فى ظله عيشا سعيدا

مرضيا وتتمكن به من السير في طريق الحياة الحرة المطلقة ويكفل لها الاشتراك العملي في ادارة شئون البلاد والاشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها ويترك في نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والابقاء على صفاتها ومميزاتها التي هي تراثها التاريخي العظيم .

وبما أن تحقيق ذلك كان دائما من أجل رغباتنا ومن أعظم ماتجه اليه عزائمنا حرصا على النهوض بشعبنا الى المنزلة العليا التي يؤهلها ذكاؤه واستعداده وتنفق مع عظمته التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدنين وأمه .

أمرنا بما هو آت

غير أن أصحاب الرأي الذين كيفوا الدستور بأنه منحة ، أتبعوا هذا التكييف بأن ذلك لا يعنى حق ما نحه في استرداده متى شاء ، لأن الدستور وقد صدر قد تعلق به حقوق الامة ، فلا يجوز المساس به الا برضاها .

ولكن الحوادث السياسية التي توالى منذ صدور هذا الدستور ، ففعل حيناً وألغى حيناً آخر ثم استبدل به غيره ، وبعث مرة أخرى ، لتثبت بجلاء أن هذا الدستور وهو وليد ارادة الحاكم كان ألوبة في يد أذنان السياسة الذين لم يخافهم أدنى شك في أن يسخروا أحكامه لتحقيق أغراضهم ، والتستر وراءه لتبرير ما يصدر عنهم من تصرفات .

فأين يكون وضع دستورنا الجديد من هذه الطرق الثلاث ؟

اذ في تعيين هذا المصدر ما ينبىء عن قيمته ومدى حفظه من الاحترام .

لو رجعنا الى هذه الطرق التي سلفت الاشارة اليها لما وجدنا دستورنا يدخل تحت احداها ، فلا هو منحة ، ولا هو تعاقد ، كما أنه ليس من عمل جمعية تأسيسية .

ولئن كان رجال الفقه الدستوري يجمعون على أن وضع الدستور بواسطة جمعية تأسيسية وطنية يعتبر أكثر الطرق الثلاث ديموقراطية . وبهذه

الطريقة وضعت الولايات المتحدة دستورها سنة ١٧٨٧ ، ووضعت فرنسا دستورها سنة ١٨٧٥ ودستورها الصادر سنة ١٩٤٦ ، وكذا كثير من الدول الديمقراطية الأخرى التي وضعت دساتيرها عقب الحربين العالميتين الأخيرتين

فانه يلاحظ أن الجمعية التأسيسية التي يعهد اليها بوضع الدستور طبقا لهذه الطريقة ، يقوم الشعب بانتخابها لهذا الغرض ، لتتوب عنه في وضعه ، ولا جدال في أن استثثار الشعب صاحب الحق اصالة باقرار دستوره عن طريق الاستفتاء ، ليفوق الطرق المعروفة في وضع الدساتير من حيث تعلقها بالديمقراطية ، لأن هذا الاجراء عنصر ديموقراطي مباشر لا تأخذ به الا دولة واحدة عريقة في الديمقراطية هي الجمهورية الاتحادية السويسرية .

لذلك كان استهلال الدستور ديباجته بتعيين مصدره ومنشئه :

« نحن الشعب المصرى » فيه من الدلالة على دور الشعب الخطير في عمل الدستور . وشتان أن ينبع الدستور من ارادة « الشعب » وبين أن ينبع من ارادة « ملك مصر » في دستورنا الملغى ، وبدلا من أن يكون الأمر الصادر بمنح الدستور في سنة ١٩٢٣ هو من ولى الأمر ، كان « املاء الدستور وتقريره واعلانه » في سنة ١٩٥٦ من « الشعب المصرى » الذى تستقر السيادة الشعبية فى مجموع أفراده ، ويعود الشعب فيؤكد فى المادة الثانية من الدستور أن : « السيادة للأمة » وتكون ممارستها على الوجه المبين فى هذا الدستور » .

ويقتضينا الأمر ان نتعرض بهذه المناسبة لتعديل الدستور ، فقد كان الدستور الملغى يقضى فى هذا الصدد :

١ - بتجديد بعض أحكامه ، فلا يصح اقتراح تعديلها ، تلك التى تشمل القانون الخاص بتصفية أملاك الخديوى السابق وتضييق ما له من

حقوق (مادة ١٦٨) ، والتي تتناول شكل الحكومة النيابى البرلمانى ونظام وراثه العرش ومبادئ الحرية والمساواة (مادة ١٥٦) .

٢ - بعدم جواز تعديل بعض أحكامه فى فترة معينة ، وهى الخاصة بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش (مادة ١٥٨) ، بمعنى أن التعديل المذموم هو الذى يهدف الى انقاص حقوق الملك أثناء قيام الوصاية .

٣ - بجواز تعديل أحكامه الأخرى ، بإجراءات هى بدورها جامدة نصت عليها المادة ١٥٧ ، وتتلخص فى :
(أ) أن يصدر كل من مجلسى البرلمان بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورة تنقيح الدستور وتحديد موضوعه . (فلا تكفى الأغلبية المطلقة لأعضائه الحاضرين) .

(ب) أن يصدق الملك على هذا القرار ، واعتراضه فى هذه الحالة هو اعتراض مطلق ، بينما لا يملك بالنسبة الى القوانين العادية أكثر من حق اعتراض موقف .

(ج) أن يصدر المجلسان قرارهما بشأن المسائل التى هى محل الاقتراح بشرط أن تكون المناقشة فى كل مجلس بحضور ثلثى أعضائه ، وأن يكون قراره بأغلبية ثلثى الآراء .

(د) أن يكون قرار المجلسين بالاتفاق مع الملك ، بمعنى أنه تجب مصادقته أيضا على القرار النهائى للمجلسين ، فإذا اعترض فلا مسيل لاستكمال المشروع الشكل القانونى اللازم لنفاذه ، ويعتبر حينئذ لاقيمة له من الناحية انقائونية ، لأن حق التصديق هنا عمل تشريعى يجعل الملك على قدم المساواة فى شؤون التشريع مع البرلمان .

واذا كانت نصوص الدستور الملقى على درجة من الجمود بحيث تجعل منه دستورا متخلفا عن تطورات الزمن ، وأن مبدأ « السيادة الشعبية » الذى نص عليه فى المادة ٢٣ من هذا الدستور بعبارة : « جميع السلطات مصدرها الأمة » ، قد قيد استعماله « بأن يكون على الوجه المبين بهذا الدستور » ،

فلم يكن هناك اذا من سبيل الى تقوية سلطات الامة ، أو تقرير حقوق تكون أكثر ملاءمة مع تطور الجماعة المصرية ، الأمر الذى تلافاه دستورنا الجديد ، عندما أجازت المادة ١٨٩ :

« لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الامة طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ، ويجب أن يذكر فى طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية الى هذا التعديل » .

فاذا كان الطلب صادرا من مجلس الامة وجب أن يكون موقعا من ثلث أعضاء المجلس على الأقل .

وفى جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره فى شأنه بأغلبية أعضائه ، فاذا رفض الطلب لايجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضى سنة على هذا الرفض .

واذا وافق مجلس الامة على مبدأ التعديل ، يناقش ، بعد ستة أشهر من تاريخ هذه الموافقة ، المواد المراد تعديلها ، فاذا وافق على التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتاءه فى شأنه .

فاذا ووفق على التعديل ، اعتبر نافذا من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء ،

ويستفاد من حكم هذا النص :

١ - أن المجلس اذا وافق على مبدأ التعديل بأغلبية أعضائه ، لم تكن هناك حاجة الى تصديق رئيس الجمهورية على هذا القرار .

٢ - وأنه صوناً لحقوق الأفراد التى وردت فى صلب الدستور ، يكون المرجع فى اقرار التعديل المقترح هو الشعب نفسه .

وبذلك كان صاحب الحق فى اصدار الدستور هو صاحب الحق أيضا فى ادخال تعديل على أحكامه ، بما يتبينه من حاجة الى هذا التعديل ، حتى يظل الدستور متمشيا مع ميول الشعب وأهدافه المتطورة .

وينتج مما تقدم :

أن الدستور ينبثق من إرادة الشعب ، وأن بقاءه بنصوصه المقدسة أو بنصوصه المدلة ومن أيضا بإرادة الشعب ، وفي هذا أعمال لمبدأ « السيادة الشعبية » أعمالا سليما ، وتطبيق له على أحسن الوجوه في الحياة الديمقراطية الحديثة •

ثانيا - الأفكار الفلسفية بدياجاة الدستور

يرتبط التاريخ السياسي لبلد ما بالتاريخ الدستوري له أشد الارتباط ، فالتورات والاصلاحات الدستورية وثيقة الصلة بالأحداث التاريخية ، وإذا أردنا أن ندرك ما يستتر وراء العبارات القوية التي أبرزتها دياجاة دستورنا الجديد من فلسفة عميقة ، وجب علينا أن نلم بما تعاقب على مصر من أحداث سبقت إصدار هذا الدستور ، والمحت إليها الديباجة في عبارات خلاصة :

• نحن الشعب المصري •

الذي استلهم العظة من ماضيه ، واستمد العزم من حاضره • •

ورددت معناها قائلة :

• • • • • وعلن اليوم هذا الدستور ، تنبثق أحكامه من صميم كفاحنا ، ومن خلاصة تجاربنا ، ومن المعاني المقدسة التي هتفت بها جموعنا ، ومن القيم الخالدة التي سقط دفاعا عنها شداؤنا ، ومن أحلام المعارك التي خاضها أبائنا وأجدادنا جيلا بعد جيل • • •

من خلاوة النصر ، ومن مرارة الهزيمة • •

وأحاول أن أرد في أيجاز الأفكار التي تضمنتها الديباجة الى أصولها المصرية فيما يلي :

يفتح الشعب دستوره المعلن بقوله ...

« نحن الشعب المصرى :

الذى انتزع حقه فى الحرية والحياة ، بعد معركة متصلة ضد السيطرة
المعتدية من الخارج والسيطرة المستغلة من الداخل » .

هذه العبارة الخالدة تشير الى نضال الشعب فى جبهتين :

١ - جبهة خارجية ، لتخليص البلاد من نير الاستعمار الذى ربط مصر
بعجلة بريطانيا منذ اثنين وسبعين عاما .

ذلك لأن حركة تطهير البلاد من ربة الاحتلال انصرفت فى أول الامر
الى منازلة المحتلين ، واستمدت قواها من ذات نفسها ، فاقترنت مكان
الصدارة من الحياة السياسية المصرية ، الى أن أعلنت بريطانيا تصريحها
المعروف فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، المتضمن إلغاء الحماية والاعتراف بمصر
دولة مستقلة ذات سيادة مع الاحتفاظ بتحتفظات أربعة .

ولما صدر دستور سنة ١٩٢٣ على أثر هذا الاعلان ، جمعت حركة
التحرير - الى منازلة الاحتلال - السعى الى الحكم كحق أصلى ، ووسيلة
مباشرة لمعالجة العلاقات الخارجية ، والعناية بمصالح البلاد عناية مصرية
صميمة .

فما ان أبرمت المعاهدة المصرية الانجليزية فى سنة ١٩٣٦ ، حتى هبطت
الحركة الوطنية من مستوى النضال بين أمة تريد أن تستقل ودولة تريد أن
تستعمر الى مستوى التحايل على الفوز بالحكم بين بضعة أفراد بطمحون
اليه ، وبين ممثلى الدولة المحتلة التى تتصرف فى أمر هذا الحكم ، وغالباً
ما انتهى الطامحون الى الاستناد الى احدى السلطتين القائمتين : سلطة العرش
وسلطة المحتلين ، وتحولت الازمات المصرية الى مناوشات بين هاتين
السلطتين بينما قنعت المجالس التمثيلية بدور ثانوى فى هذه المناوشات .

ومنذ أن قامت ثورة ٢٣ يوليه ، وضع قادتها نصب أعينهم تخليص البلاد
من وصمة الاستعمار ، وانتهى سعيهم فى ٢٧ من يولية سنة ١٩٥٤ الى

توقيع اتفاق ينهى الاحتلال ، وينظم عملية جلاء القوات الأجنبية عن أرض الكنانة . بل ان الحكمة في تحديد يوم ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٦ لاتجاء استفتاء الشعب على هذا الدستور ، هي أنه في هذا التاريخ يتم اجلاء القوات المحتلة نهائيا عن أرض الوطن ، ويسترد الشعب بالتالي حريته المغتصبة .

* *

ولئن عمد واضعو الدستور الى الكشف في ديباجته عن نياتهم المشتركة، ومثلهم العليا التي أوحى اليهم ما استنوه من قواعد ، « ترسم معالم الطريق وترسيها دستورا ينظم جهادنا ويصونه » ، على نحو ما سطره الشعب المصرى عن معركته ضد الاحتلال ، فقد أجملوا استظهار ما يجب عليهم ازاء تثبيت دعائم هذا الدستور ، وارساء قواعده على أسس متينة ، ركيئة لاتنال منها الايام أو الأحداث .

فأضافوا الى « القضاء على الاستعمار » ، « القضاء على أعوانه » . كما أضافوا « اقامة جيش وطنى قوى » ، يدفع عن البلاد عوادي المعتدين ويشبت دعائم الاستقلال .

ولو أن هذين المبدئين هما من الدستور طريقان لارساء قواعده ، فهما أيضا هدفان من أهداف الثورة الستة .

* * *

وبمناسبة الكلام عن نضال الشعب المصرى فى الجبهة الخارجية ، نجد نصا هاما وثيق الارتباط بهذه المعركة هو :

« نحن الشعب المصرى :

الذى يشعر بوجوده متفاعلا فى الكيان العربى الكبير ، ويقدر مسئولياته والتزاماته حيال النضال العربى المشترك ، لعزة الأمة العربية ومجدها » .

هذا النص الخطير لايجعل من نضال الشعب المصرى هدفا أساسيا فى تحقيق سيادته الخارجية فحسب ، وانما يوصف هذا الشعب عضوا فى

الجماعة العربية ، عليه أن يتضمن مع الأعضاء الآخرين من شعوبها ، في الذود عن حمى العروية ، لتقف كلها كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا ، صفا واحدا أمام السيطرة الأجنبية غير العربية ، مثل هذه الشعوب كمثل الاعضاء في جسم واحد ، اذا شكك عضو تداعت له سائر الأعضاء .

* *

ويتصل أخيرا بالدور الذي أبرزه الدستور في المجال الخارجي ، يضع مصر ازاء العالم ، عندما سجل النص :

« نحن الشعب المصري :

الذي يعرف مكانه على ملتقى القارات والبحار من هذا العالم ، ويقدر نبعات رسالته التاريخية في بناء الحضارة ، ويؤمن بالانسانية كلها ، يوقن أن الرخاء لا يتجزأ ، وأن السلام لا يتجزأ » .

بهذه العبارات البسيطة يشير الى أهمية مصر في مجال الحياة الدولية ، ويذكرها باعتبارها مهدا لحضارة عظيمة شملت أنوارها على العالم منذ آلاف السنين ، بأن عليها أن تستعيد مجدها القديم ، وأن تسهم أيضا في صيانة التراث الذي يقوم على المدنيات الأخرى وأصبح مهددا بقيام حرب لا تبقى ولا تذر .

ولما كان تجنيب العالم ويلات الحرب يرتكز على الاعتراف بحقوق الانسان ، وتوفير الرفاهية لسائر الشعوب ، وأن اشتباك العلاقات الدولية بلسخ حدا من شأنه أن يعكس آثار كل اضطراب في احدها على سائر العلاقات الأخرى .

فقد أبدعت الديباجة في تصوير هذه الأفكار تصويراً رائعاً ، يبدو مداها بمقارنته بما نص عليه الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٩٤٦ في ديباجته ، من أن : « فرنسا الأئمنة على تقاليدها تعلن تمسكها بقواعد القانون الدولي العام ، فهي لا تعلن حرباً من أجل الغزو ولا تستعمل

قواتها ضد حريات شعب من الشعوب ، وهى تقبل - على شرط التبادل -
تقييد سيادتها من أجل الدفاع عن السلام العام »

* * *

٢ - أما الجبهة الداخلية ، فقد كان نضال الشعب فيها متشعبا فى
ثلاثة اتجاهات متشابكة : اجتماعية واقتصادية وسياسية ، كان لها أثرها
المباشر فيما ألهم به واضعو الديباجة ، أتناول عرضها بإيجاز حيث قد
فصلتها أحكام الدستور الواردة فى باب « المقومات الأساسية للمجتمع
المصرى » وفى باب « الحقوق والواجبات العامة » .

ذكرت الديباجة :

« نحن الشعب المصرى :

الذى استلهم العظة من ماضيه .. فرسم معالم الطريق الى مستقبل :

متحرر من الخوف ..

متحرر من الحاجة ..

متحرر من الذل ..

يبنى فيه بعمله الإيجابى .. مجتمعا تسوده الرفاهية ويتم له فى ظلاله :

القضاء على الاستعمار وأعوانه ..

القضاء على الاقطاع ..

القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ..

اقامة عدالة اجتماعية ..

اقامة حياة ديمقراطية سليمة ..

الذى يؤمن بأن :

لكل فرد حقا فى يومه ٠٥

ولكل فرد حقا فى غده ٠٠

ولكل فرد حقا فى عقيدته ٠٠

ولكل فرد حقا فى فكرته ٠٥

هذه العبارات تعرب عن الاسباب والغايات التى قامت عليها الثورة المصرية ، فهى الى جانب كونها حركة تحرير ضد الفاسد المستعمر كما سبق البيان ، هى ثورة على الظلم الاجتماعى وعلى الفساد السياسى الذى استشرى فى البلاد .

لذلك كان من أهداف الثورة ، فضلا عن القضاء على الاستعمار وأعوانه وإقامة جيش وطنى قوى ، أهداف أربعة أخرى ، هى :

١ - القضاء على الاقطاع :

تدل الاحصاءات قبل قيام الثورة ، على أن ما يزيد على ثلاثة عشر مليونا من المصريين لا يملكون شيئا من الاراضى الزراعية ، فى حين أن هناك ٦١ شخصا يملك كل واحد منهم ما يزيد على ألفى فدان ، كما أن هناك ١٨٠ شخصا يملكون ٥٨٣٤٠٠ فدانا ، بينما ١٦٧١٤٥٩ را شخصا لا يملكون سوى ٤١٣٥٥١ فدانا ، أى أن ما يملكه هؤلاء يقل عما يملكه ١٨٠ شخصا .

كما دلت الاحصاءات على أن الدخل من الملكية الزراعية يترجم عن سعة فى الفوارق بين الحدود العليا والحدود الدنيا لفئاته ، فمتوسط الدخل القومى السنوى من الملكية الزراعية يتراوح بين جنيهين و ١٧ جنيها للفرد من صغار الملاك ، وبين ١١٧ جنيها و ٤٩٨٩ جنيها للواحد من كبارهم ، وهم على ما رأينا يمثلون الاقلية .

فإذا أضفنا الى ما تقدم أن علة الجماعة المصرية هي فى فقدان التوازن والاستقرار الاقتصادى ، وأن الفقر هو الداء الأصيل ، وليس الجهل والمرضى سوى بعض آثاره ، وليس أدل على ذلك من أن الأوبئة التى اجتاحت البلاد فى السنوات الاخيرة كانت أكثر فتكا بين الطبقات الفقيرة ، وأن آخرها هو وباء الكوليرا الذى اكتسح أرض الوطن قد خلف وراءه آلاف الضحايا ، واستهدفت البلاد بسببه لشلل تام فى كيانها الاقتصادى والاجتماعى .

وأن المحاولات الإصلاحية قد انصرفت عن معالجة الفساد الحقيقى لتقف عند معالجة آثاره ، كما تمكن أصحاب الأراضى الزراعية بنفوذهم فى دوائر الحكم من توجيه التشريع المالى والاجتماعى الى ما يرجح كفتهم .

أدركنا أهمية حل هذه المشكلة المزمنة التى سببها قيام الاقطاع الزراعى فى مصر .

ولئن كان قانون الإصلاح الزراعى هو أول خطوة من خطوات الإصلاح بعد الثورة ، فإن النص على الغرض منه فى ديباجة الدستور الجديد كمبدأ من المبادئ التى يقوم عليها مجتمعنا الجديد ، ثم ترديد حكم هذا القانون بالمادة ١٢ فى باب « مقومات المجتمع المصرى » ، إنما يدخله فى عداد النصوص الدستورية التى يجب على المشرع العادى أن يضعها مكانها من السمو فى النظام القانونى المصرى ، فيغدو هذا المبدأ قيذا على القوانين العادية فلا تمتد الى منطقته المحظورة بتنظيم جديد .

٢ - القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم :

تبدو أهمية هذا الهدف اذا أدركنا أن عالم المال كان له أثر كبير فى أفساد الحياة المصرية ، حتى صدق تعبير الأستاذ جوزيف برتلى فى وصف محترفى السياسة ، بأنهم : « أخطر طبقة على المجتمع ، اذ هم لا يتورعون عن اغفال الصالح العام لتنمية ما لهم من موارد الأرزاق »

وكانت لا بد وأن يكون في مقدمة الاهداف الأساسية في قيام الإصلاح المنشود ، القضاء على سيطرة رأس المال ، فيعنى بالنص عليه في الديباجة ويتردد في المادة ٩ بما يقتضى أن : « يستخدم رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي ، ولا يجوز أن يتعارض في طرق استخدامه مع الخير العام للشعب »

٣ - إقامة عدالة اجتماعية :

العدالة الاجتماعية لا يتوافر لها تعريف دقيق يحدد مبنائها ويعين على وجه الدقة مرماها ومداها ، لأنها بطبيعتها متغيرة ومتطورة ، ولا يستقيم التعريف الدقيق مع طبيعة التطور والتحول .

فالعدالة الاجتماعية كانت هدفا للمؤتمرين لابرار معاهدة الصلح في فرساي من انشاء هيئة العمل الدولية ، في سنة ١٩١٩ عقب الحرب العالمية الأولى ، يتوافر في تحقيق رفاهية العمال من النواحي الجسمانية والمعنوية والثقافية ، رؤى تحقيقه آنئذ بتسعة مبادئ ، وصفت يومها بأنها ليست وافية أو محددة ، ولكنها مبادئ تؤدي الى اشاعة الرفاهية الدائمة بين سائر العمال في شتى أنحاء المعمورة .

وعندما شارفت الحرب العالمية الثانية على النهاية ، عمد مؤتمر فيلاديفيا الى استعراض نتائج أعمال العشرين سنة الماضية ، ثم عاد الى بحث المبادئ على ضوء ما مر من تجارب وما قد يواجه هيئة العمل من مشكلات جديدة ، فأخرج المؤتمر ميثاقا في ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ أطلق عليه « اعلان فيلادلفيا » ، اشتمل على مبادئ أكثر ايجابية من سابقتها متجاربة مع دواعي الفلسفة الاجتماعية الحديثة .

فجاء في البند الأول : « أن الفاقة أينما وجدت خطر يهدد رفاهية الناس ، وأن مكافحة الفقر واجب عام لا يجوز التهاون فيه ، ويجب أن تساهم فيه كل أمة على حدها »

كما جاء بالبند الثاني : « ان لكل انسان أيا كان عنصره أو جنسه أو اعتقاده ، الحق في السعي وراء رقيه المادي والمعنوي ، دون المساس

بخصريته أو كرامته أو أمنه الاقتصادي أو حقه في تكافؤ الفرص ، وان تحقيق الشروط التي تؤدي الى بلوغ هذه الغاية يجب أن يكون هدف كل سياسة وطنية أو دولية .

وجاء بالبند الثالث : « ان من واجب الهيئة أن تسعى لدى مختلف الدول لوضع برنامج يكفل : توفير العمل لرفع مستوى المعيشة ، واستخدام العمال في أعمال يستطيعون فيها اظهار أقصى كفاءتهم والاشتراك على أحسن وجه في تحقيق الرخاء العام ، وتمكين جميع العمال من الاشتراك في جنى ثمار كل تقدم فيما يتعلق بالأجور والكسب ومدة العمل وبقية شروطه ، وتعميم نظام الأمن الاجتماعي بحيث يحصل كل ذي حاجة على الدخل الذي لا غنى له عنه وعلى العلاج . العلاج الطبي الكامل ، وحماية الطفولة والامومة ، وتوفير مايلزم من وسائل التغذية والسكن والترفية والثقافة »

ومن ثم كانت هذه المبادئ من السعة بحيث تشمل سائر أفراد المجتمع الذي يسعى الى اقامة « عدالة اجتماعية » دون قصرها على أفراد طبقة معينة هي طبقة العمال .

فاذا أخذنا في الاعتبار مدى ارتباط الديمقراطية السياسية بالعدالة الاجتماعية ، كما أبرزه الأستاذ ألبرت توماس Albert Thomas بقوله : « الديمقراطية السياسية التي يجب أن تكون الحائل بين الشعوب وبين الاندفاع نحو الحرب ، لن تكون فعالة أو واقعية ، الا اذا استندت واعتمدت على ممارسة الديمقراطية الاجتماعية ، وشرط هذه الديمقراطية هو العدالة الاجتماعية »

أدركنا الأهمية القصوى التي تنعقد على تحقيق هذا الهدف ، لأن العدالة الاجتماعية ليست في العصر الحديث هدفا وطنيا فحسب بل هي أيضا هدف تضامني من الدول على تحقيقه لسائر الشعوب ، لانها الأساس الذي يركز عليه السلم العالمي الدائم .

ولقد أراد دستورنا الجديد أن يساير الدساتير العالمية ، فلم يتسرك للشارع المصري مجالا تقديريا في إصدار التشريعات ، التي من شأنها أن

تحصن النظام الديمقراطي • كنظام سياسى • أمام التيارات الانقلابية
والافكار المتطرفة على اختلاف صورها •

بل عمد الدستور الى ابراز هذا الهدف الاساسى فى الدباجة ، كما رسم
فى باب « مقومات المجتمع المصرى » وفى باب « الحقوق والواجبات العامة »
المعالم التى تؤدى الى تحقيقه ، وهى ذات المعالم التى انتهى اليها « اعلان
فيلادفيا » ونص عليها فى مشروعات اتفاقات حقوق الانسان التى أعدتها
لجنة حقوق الانسان ، المتفرعة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم
المتحدة •

٤ - اقامة حياة ديمقراطية سليمة :

وقد عبرت الدباجة عن هذا الهدف فى عبارات قوية :

• نحن الشعب المصرى :

الذى يؤمن بأن :

لكل فرد حقا فى عقيدته ••

ولكل فرد حقا فى فكرته ••

حقوقا لا سلطان عليها أبدا لغير العقل والضمير •

نحن الشعب المصرى :

الذى يقنن الكرامة والعدالة والمساواة باعتبارها جذورا أصيلة للحرية
والسلام •

ومرمى هذا الهدف يبدو فى القاء نظرة على الماضى ، اذ انقسمت البلاد
شيعا وأحزابا ، تشترك جميعها فى تسيبها وتفكيرها ووسائلها ، واشتد
التناحر فيما بينها من أجل الوصول الى كراسى الحكم ، وهم فى الحكم
لا يميزون بين المصلحة العامة وبين المصلحة الخاصة ، فتحول الحكم فى

يسر الى وسيلة من وسائل اصلاح الحال ومحابة ذوى القربى ، ولقد صدق أحد أقطاب السياسة فى ذلك العهد فى وصف الحال حين قال :

« اننا لا نجد فى سياستنا ، بل نتبع وسائل قديمة لا ابتكار فيها ، فنحن نعتمد على المظاهرات والتهافتات ، ومنذ سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٦ كان بيد الزعماء مزایدات وطنية ، فاذا طالب أحدهم « بالاستقلال التام » وبعد هذا التاريخ أصبحت هناك مناقصات وطنية لتقديم البضاعة بأسهل مايمكن ، بغية اقتناص الحكم ، وأصبح كثير من الزعماء أثرياء من سوق السياسة ، وأصبحت الأحزاب شركات مؤسسة ومساهمة » .

وقد شعرت الجماهير بأن الأمر لا يعدو أن يكون أمر وصول بعض الرجال الى الحكم ، ولما لم تجد لدى من يحكم منهم ما يتصل بحياتها اليومية ، كانت لا بد منتهية الى عدم الاختصاص بالحياة السياسية .

كما اتسم طابع هذا العهد بميوعة الحياة النيابية ، لفتور الانتخابات وتغير نتائجها بتغير لون الوزارات الموجودة فى الحكم ، وانتقال النواب والشيوخ من حزب الى حزب ، أو تغيير رأيهم فى نفس الموضوع وفى نفس الدورة البرلمانية بتغير الحكم .

لذلك كان تحقيق هذا الهدف يقتضى :

أولا - تربية أفراد الشعب تربية سياسية صالحة ، فهذه التربية لازمة لمبدأ السيادة الشعبية ، حتى يمكنهم القيام بما توجبه عليهم الحياة العامة فى بلد يتمتع بنظام الحكومة الديمقراطية ، فالاستبداد الذى عاناه الشعب من تصرف الحكومة فى شئونهم بلا رقيب أو حسيب ، كان مبعث غفلة الأمة ، لأن الأمة التى ليست أهلا لرقابة الحكام ، يستبد بها حتما وكلاؤها ، إذ أن الاستبداد أمر طبيعى فى السلطان .

وقد تناولت مواد الدستور ، فى باب « مقومات المجتمع » وفى باب « الحقوق والواجبات العامة » كثيرا من القواعد التى تعد الشعب لهذه التربية القوية ، وقضت المادة ١٧٢ من الفصل الثالث عن السلطة التنفيذية فى

الفرع الرابع (الدفاع الوطنى) بأن : « تنظم الدولة وفقا للقانون ، تدريب الشباب تدريبا عسكريا كما تنظم الحرس الوطنى » .

كما جعلت المادة ٦١ من مساهمة المصريين فى الحياة العامة واجبا وطنيا عليهم ، حتى يعود الشعب على التمتع بالحرية والافادة من النظم الديمقراطية ، لأن الديمقراطية لا تقرأ على القراطيس ولا تلقن بين جدران المعاهد العلمية ، بقدر ما تتشربها الشعوب من الحياة العملية ، ويدركها الأفراد حقائق مادية يلمسونها فى مباشرتهم لحقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وكان من مقتضى هذه التربية القوية ، أن ينص الدستور الجديد فى المادة ٢٨ على أن :

« الوظائف العامة تكليف للقائمين بها ، ويستهدف موظفو الدولة فى أدائهم أعمال وظائفهم خدمة الشعب » .

هذا النص واضح الدلالة فى اعلام كل موظف صغر أو كبير ، أن الوظيفة وسيلة لخدمة الشعب ، وليست غاية لقضاء المآرب الشخصية ، فكثيرا ما عانى أصحاب المصالح فى المصالح الحكومية من معاملة الموظفين لهم معاملة السيد للتابعين .

* * *

ويتصل بأعداد المحكومين لممارسة الحقوق العامة تعديل قانون الانتخاب ليكون متسقا مع المبادئ الجديدة ، وقد صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ . بعد إعلان الدستور ، بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، ومن أهم ما استحدثته من أحكام :

١ - تخفيض سن الناخب الى ثمانى عشرة سنة ميلادية ، بعد أن كانت فى القانون القديم ٢١ سنة لانتخاب النواب ، و ٢٥ سنة لانتخاب الشيوخ وبهذا التعديل انداحت دائرة من لهم مباشرة الحقوق السياسية ، حتى يتاح للشباب ، وعلى الأشخاص طلاب الجامعات ، دور ايجابى فى الاشتراك فى شئون البلاد .

٢ - كما ازداد عدد من لهم هذا الحق من ناحية أخرى ، نتيجة تطبيق مبدأ المساواة فى الحقوق تطبيقا واسعا ، بحيث يتاح حق الانتخاب لفئات حرّمها قانون سنة ١٩٣٥ هـ :

(أ) للنساء ، اعترافا بالدور الهام الذى تشترك به المرأة فى الحياة المصرية العامة منذ عهد بعيد .

(ب) للمصريين المقيمين فى الخارج المقيدين فى القنصليات المصرية .

(ج) للمصريين الذين يعملون على السفن المصرية .

(د) لأفراد القوات المسلحة .

٣ - تضمن القانون أحكاما لملافاة العيوب القديمة ، ولتحقق لعملية الانتخاب مايرجى لها فى العهد الجديد ، وما يتفق مع الغرض الذى استهدفه الدستور من :

اشتراك الشعب فى انتخاب أعضاء مجلس الأمة .

وابدأ رأيه عن طريق الاستفتاء فيما يتصل بمصالح البلاد العليا ، وفى اختيار رئيس الجمهورية

ثانيا - تنظيم الترشيح لعضوية مجلس الأمة

لا يكفى أن يدرك أفراد الشعب أهمية دورهم فى التصويت ، ولا أعدادهم أعدادا سليما للقيام بهذا الدور ، فى إقامة حياة ديمقراطية سليمة ، اذا لم تنظم عملية الترشيح تنظيميا يقضى على المثالب القديمة ، حتى يتيسر لأفراد الشعب أن يتخيروا أصحاب الكفايات الذين سيعهد اليهم بزمام التشريع والرقابة فى البلاد .

ولئن كانت المادة ٦٧ من الدستور فى تأليف مجلس الأمة ، تقضى بأن : « يحدد القانون عدد الأعضاء وشروط العضوية » ، وأن المادة

١٩٢ تنص على أن : « يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق
الأهداف التي قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما
من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية » .

ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة :

فاننا نعتقد أن القانون المنتظر الذي يعين الشروط الواجب توافرها في
المرشح ، وأن القرار يصدر من الرئيس بتكوين الاتحاد القومي ، سيعملان
على تحقيق هذا الهدف الذي يتمشى مع أهداف الدستور الأخرى .

وإذا كان هناك ما يقال في هذا المجال ، فانه تجدر الإشارة الى أن
الأحزاب المصرية القديمة التي تولت في الماضي ترشيح أعضاء البرلمان ،
قد فشلت في اختيار الأكفاء لحمل أمانة تمثيل الأمة ، كما أخطأت هذه
الأحزاب في توجيه الشعب لحسن الاختيار .

فاذا أضفنا الى ذلك أن عضو البرلمان ، اذا جاء عن طريق الترشيح
الحزبي ، كان مسيرا بارادة الحزب التي تستقر في أقلية ضئيلة تسيطر على
المنتخبين الى هذا الحزب ، وأنه لم يكن لهذا العضو أن يعرب عن رأيه
الخاص ، وليس له الا أن يردد مع أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني
قوله :

« لقد سمعت في مجلس العموم كثيرا من الخطب التي غيرت رأيي ،
ولكنني لم أسمع خطبة واحدة غيرت صوتي !! »

كان يتحتم معالجة هذه النقائص التي شابته الحياة البرلمانية في مصر
بحيث لا تنحرف الحياة الديمقراطية عن مجراها الطبيعي .

على أنه لما كانت نشأة الأحزاب ترجع الى اختلاف في البرامج والوسائل
من حزب الى آخر ، وأن الأهداف المصرية قد أجمع الشعب عليها وضمنها
مقدمة دستوره الجديد ، الذي رسم القواعد المؤدية الى تحقيق هذه الأهداف

فلم تعد هناك أسباب جدية تقوم عليها أحزاب في الحياة المصرية
الجديدة خصوصا وأن لأعضاء مجلس الأمة أن يمارسوا نيابتهم عن الشعب

المصرية فى حرية تامة ، دون التقيد برأى حزب معين ، اللهم الا تقليب
الرأى على مختلف أوجهه بقصد الوصول الى أفضل الحلول •

فضلا عن أنه ، اذا عن لممثلى الأمة اجراء تعديل فى برنامج معين تمثل
فى شكل قاعدة دستورية منصوص عليها ، تجاوبا مع حاجات المجتمع
المصرى أو سدا لنقص أظهره التطبيق العملى لاحكام الدستور ، كان لهؤلاء
الممثلين أن يرجعوا الى ارادة الشعب فى هذا التعديل ، عن طريق الاستفتاء
بالتطبيق لاحكام التعديل السابق الاشارة اليها •

كما أن الدستور لم يقف بالاستفتاء عند حد الرغبة فى تعديل بعض
أحكامه ، بل جعله وسيلة فعالة للتقرير فيما يتصل بأمور البلاد ، بنص
المادة ١٤٥ الذى يقضى بأن :

« لرئيس الجمهورية ، بعد أخذ رأى مجلس الأمة ، أن يستفتى الشعب
فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا ، وينظم القانون طريقة
الاستفتاء » •

* * *

والخلاصة :

ديباجة دستورنا الجديد تجمع من فلسفة الفكر الاجتماعى والاقتصادى
والسياسى الحديث ، ما ينبىء عن تطور عظيم فى حياة الشعب المصرى ،
وأن ما أجملته من غايات ومثل عليا تجيش بها صدور المصريين ، قد
فصلت أحكامها قواعد غالية ، يجب علينا أن نحصرص عليها ، لما فيها من
عاطف ، وما تقيمه من تضامن وتساند وما تحققه من عزة وكرامة

وانه ليسعدنا أن نردد بقوة وإيمان :

« نحن الشعب المصرى :

وبعون الله وتوفيقه وهده ••

نمل هذا الدستور ونقرره ونعلنه ، مشيئتنا وارادتنا وعزمنا الاكيد
ونكفل له القوة المهابة والاحترام »

ثالثا - الحقوق والواجبات العامة

١ - الحقوق

الديمقراطية فى صورتها الاصلية التى جاءت بها الثورة الفرنسية هى
ديمقراطية سياسية ، تستهدف المساواة فى الحقوق السياسية وأهمها حق
الانتخاب ، وتقوم على احترام حقوق الافراد وحررياتهم ، بالعمل على
التوفيق بينها وبين مقتضيات الصالح العام .

وكان الفرد فى القرن الماضى وحتى مطلع القرن الحالى ، حريصا على
استقلاله وشخصيته ، يرى السعادة فى أن تضمن له الدولة الفرص المتكافئة
ثم تدعه وشأنه للكفاح والمنافسة .

لذلك تأثرت الديمقراطية فى ذلك الوقت بفلسفة الثورة الفرنسية ،
التى تمثلت فيما نص عليه اعلان حقوق الانسان الصادر سنة ١٧٨٩ ،
من أن : « غرض كل جماعة سياسية هو المحافظة على حقوق الانسان
الطبيعية الدائمة » .

فاقتصرت ديموقراطية ذلك العهد على مجرد اشراك الشعب فى اختيار
النظام السياسى ، وايجاد حكومة تحافظ على حقوق الافراد الطبيعية
الدائمة ، دون التدخل فى مجال نشاطهم .

ولقد سبق اعلان الاستقلال الأمريكى الصادر فى ٤ يولية سنة ١٧٧٦ ،
الى نفس الفكرة . فيما تضمنه قوله : « نحن نؤمن بهذه الحقائق البديهية
وهى أن كل الناس خلقوا متساوين ، وأن خالقهم وهبهم جميعا حقوقا
لا يملكون التنازل عنها ، ومن هذه الحقوق الحياة والحرية ابتغاء السعادة ،
وأن الحكومات انما تقوم بين الناس لتحفظ عليهم حقوقهم هذه ، وأن
الحكومات انما تستمد سلطانها المشروع من رضا المحكومين » . فاذا اتجهت

آية حكومة مهما كان شكلها الى محو هذه الحقوق ، فان للشعب أن يغيرها
أو يمحوها ، ويقيم مكانها حكومة تستند الى هذه المبادئ ، وتنظم سلطانها
على نحو يكفل للشعب سلامته وسعادته •

فسميت هذه الحقوق الطبيعية : حقوق الانسان ، لأنها تلاصق الانسان
باعتباره انسانا ، وتسبق في الوجود الدولة والقانون كليهما ، وتصلو
عليهما في القدر ، لأن علة وجود الدولة وسلطانها ، على ما رأينا ، ليست
الا الرغبة في حماية الأفراد وحرياتهم •

وكان الفرنسيون أول من أطلقوا عليها هذا الاسم ، ليكون لهذه الحقوق
صفة التعميم ، باعتبارها لا تخص مواطننا كائنا من كان ، لأنها خاصة
بالانسان •

وقد جرت أكثر الدول على تضمين هذه الحقوق أو بعضها في دساتيرها
لا على الطريقة التي جرى عليها دستور فرنسا سنة ١٧٩١ ، تلك الطريقة
التي أريد بها اشعار الناس بالعزة والكرامة ، وتبصرهم بحقوقهم التي
أنكرتها حكومات الاستبداد السابقة ، وانما يقصد صبغها بالصبغة
الدستورية •

وسار الدستور المصري الملغى هذا المسرى ، جريا على سنن الدساتير
الأخرى ، فأفرد لبعض هذه الحقوق : الباب الثاني ، من المادة الثانية
الى المادة الثانية والعشرين •

ويلاحظ أن الدستور قد أورد بعض هذه الحقوق بعنوان « في حق
المصريين وواجباتهم » ، ولكن هذا الباب لم يشتمل على أية واجبات محددة
واقصر نص المادة الثالثة على ذكر « المساواة فيما عليهم (أي المصريين
من الواجبات والتكاليف العامة » ، دون ايضاح لهذه الواجبات بجان
الحقوق •

وان كان استعمال الحقوق والحریات قد أجاز قيده بالقدر الذي يحق
صالح الجماعة والأفراد في مجموعهم ، فان ذلك يرجع الى ما تضمنته
المادة الرابعة من اعلان حقوق الانسان الفرنسي الصادر سنة ١٧٨٩ من أن

• الحرية هي الحق في عمل كل ما من شأنه ألا يضر بحقوق الغير ، ومباشرة الحقوق الطبيعية لكل فرد ليس لها من حدود الا تلك التي تكفل تمتع أفراد الجماعة الآخرين بنفس هذه الحقوق ، ويجب ألا تقرر حدود الحقوق الطبيعية الا بقانون •

ومن ثم كان النص على تنظيم هذه الحقوق بقانون ، يرجع - كما قال الأستاذ اسمان - الى سببين :

الأول : أن بعض هذه الحقوق عند ممارستها يكون لها في الواقع صفات سياسية من بعض الوجوه ، كحرية الصحافة ، وحرية تكوين الجمعيات ، وحرية الاجتماع •

الثاني : حماية صاحب الحق من الأضرار التي تعود عليه ، نظرا لسوء استعماله حقه ، لعدم كفاءته في الواقع ، كتنقيص حرية العمل في بعض الأحوال بالنسبة الى الأطفال والنساء •

* * *

والمستحدث بالنسبة الى هذه الحقوق في الدستور المصري الجديد

أولا : أن الدستور قد اشتمل على الحقوق التي تضمنها الدستور الملقى ، مع بعض التعديلات على النحو الآتي :

١ - تتكلم المادة ٣٠ من الدستور الجديد على الجنسية المصرية ، وهي تقابل نص المادة الثانية من الدستور الملقى •

ويضيف النص الجديد : « ولا يجوز استقاطها (أي الجنسية) عن مصري ولا الأذن في تغييرها أو سحبها ممن اكتسبها الا في حدود القانون » •

وقد أراد دستورنا بهذه الاضافة أن يصيغ أحكام الجنسية بالصيغة الدستورية ، ليزيد من الضمانات المقررة للمصريين ، سواء منهم الأصلاء والمتجنسون ، وهذه الاضافة تقابل نص الفقرة الثانية من المادة ١٥ في الاعلان العالم لحقوق الانسان الصادر سنة ١٩٤٨

٢ - تنص المادة ٣١ من الدستور الجديد على المساواة بين المصريين ،
وهي تقابل نص المادة الثالثة من الدستور الملغى ، غير أن النص الجديد :
(أ) يضيف الى المساواة بدون تمييز بسبب الاصل أو اللغة أو الدين ،
بسبب : « الجنس أو العقيدة » ، تأكيداً للمساواة بين المصريين على أوسع
نطاق ، وهذه الاضافة تضمنتها المادة الثانية من الاعلان العالمى لحقوق
الانسان •

(ب) استبدل « الحقوق العامة » فى قوله : « المصريون لدى القانون
سواء وهم متسارون فى الحقوق والواجبات العامة » ، بالتعبير القديم فى
دستور سنة ١٩٢٣ : « الحقوق المدنية والسياسية » ، لأن تعبير « الحقوق
العامة » يشمل « الحقوق السياسية » ، التى يكتسبها الشخص باعتباره
عضواً فى هيئة سياسية ، كحق الانتخاب وحق الترشيح وحق تول
الوظائف العامة ، بالاضافة الى الحقوق المقررة لحماية الشخص فى نفسه
وحريته وماله •

(ح) أسقط ما تضمنه النص القديم من أن :

« واليهام (أى المصريين) وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت
أو عسكرية ، ولا يولى الاًجانب هذه الوظائف الا فى أحوال استثنائية
يعينها القانون » •

وذلك للأسباب الآتية :

(١) - لأن المادة ٥٢ من الدستور الجديد قد نصت على حق العمل
للمصريين ، باعتباره حقاً اجتماعياً ، وهو يشمل بالضرورة حق التوظيف •

(٢) - ولأنه إذا نص على حق العمل تعمل الدولة لتوفيره للمصريين
وحدهم ، فلا الزام عليها بتوفيره كذلك للأجانب ، ومن لم يرتض من
الأجانب بانفراد المصرى وحده بهذا الحق ، بما يقابله من تحمل أعباء
التكاليف العامة ، فعليه أن يقبل الى بلاده راجعاً ليفيد فيها من الحقوق
الخاصة بالمواطنين •

(٣) ولأن الدستور استن سنة حميدة ، اذ جعل من « تقليد الوظائف العامة » تكليفا للقائمين بها (بنص المادة ٢٨) ، متمشيا في ذلك مع أهداف المجتمع المصرى الجديد الذى نظمته أحكام المواد الواردة فى الباب الثانى .

ومن شأن قيام هذا التكليف ، ألا يتخذ الموظف العام من وظيفته تكأة لتحقيق أغراضه الشخصية أو لاستغلال نفوذه ، وانما يستهدف الموظف من وراء الوظيفة « خدمة الشعب » باعتباره عاملا فى خلية المجتمع المصرى .

ويتفرع على ما تقدم أن النص الخاص بتقليد الوظيفة العامة فى المادة ٢٨ يقيد النص المطلق الوارد فى المادة ٥٢ ، بمعنى أن للمصريين حق العمل ، باستثناء تقليد الوظيفة العامة الذى يفرض بنص المادة ٢٨ واجبا ، فلا يقوم الحق الا بالنسبة الى العمل فى غير مصالح الحكومة والمؤسسات العامة .

٣ - تنص المادة ٣٨ من الدستور الجديد على عدم جواز ابعاد المصرى عن الاراضى المصرية ، وهى تقابل نص المادة ٧ من الدستور الملغى ، غير أن النص الجديد أضاف الى هذا الحكم عدم جواز منعه من العودة اليها ، فجاء النص :

« لا يجوز ابعاد مصرى عن الاراضى المصرية أو منعه من العودة اليها »

والإضافة الجديدة يقصد بها تحقيق ضمانة أكثر للمصرى الذى يوجد فى الخارج ، حتى لا يحال بينه وبين الدخول فى الاراضى المصرية ، وقد كان النص القديم غير واف لمواجهة مثل هذه الحال عندما منع مصريون غادروا مصر فى ظروف سياسية معروفة دفاعا عن الحركة الوطنية ، من العودة الى وطنهم سنوات طويلا .

٤ - أضافت المادة ٤١ من الدستور الجديد الى نص المادة ٨ من الدستور الملغى ، التى تتناول حرمة المنازل ، ضمانة جديدة هامة هى :

« للمنازل حرمة ، فلا يجوز مراقبتها » .

٥ - نصت المادة ٩٩ من الدستور الملغى على حرمة الملكية فى باب حقوق المصريين ، ولكن الدستور الجديد أفرد للملكية نصا هو المادة ١١

فى باب حقوق المصريين ، ولكن الدستور الجديد أفرد للملكية نصا هو المادة ١١ فى باب « المقومات الأساسية للمجتمع المصرى » جاء فيه :

« الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون » .
وهو استحداث قصد به إبراز طبيعة الملكية ، باعتبارها وظيفة اجتماعية ، فى ظل المجتمع المصرى الجديد .

٦ - تنص المادة ٥٧ من الدستور الجديد على حظر المصادر العسامة ، وهى تقابل نص المادة العاشرة من الدستور الملغى ، غير أن الدستور الجديد قد أضاف ضمانا جديدة لم يتضمنها الدستور الملغى هى :

« ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى »

٧ - استحدثت المادة ٤٤ من الدستور الجديد حرية جديدة هى :
« حرية البحث العلمى » لم يتضمنها النص المقابل بالمادة ١٤ من الدستور الملغى ، وهى من الحريات التى نص عليها الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، (بالمادة ٢٧ فقرة ٢)

٨ - أضافت المادة ٤٥ من الدستور الجديد الى حرية الصحافة : « حرية الطباعة والنشر » ، لم يتضمنها نص المادة ١٥ من الدستور الملغى .

كما عدل النص فى الدستور الجديد بما يتمشى مع فكرة التضامن التى يقوم عليها المجتمع المصرى ، فجاءت كفالة هذه الحرية :

« وفقا لمصالح الشعب وفى حدود القانون » .

وكان النص القديم فى عبارته مرنا الى حد القضاء على حرية الصحافة استنادا الى منطقته :

« وانذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » .

هذه العبارة المطاطة كانت من المرونة بحيث سمحت للجهات الادارية -
فى ظل الدستور الملغى - باتخاذ اجراءات تعسفية ضد الصحافة ، بحجة
« رقاية النظام الاجتماعى » .

٩ - استبدال الدستور الجديد فى المادة ٤٦ التى تتكلم عن حق
المصريين فى الاجتماع ، عبارة : « على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله
سلمية ولا تنافى الآداب » بعبارة :

« كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى » ،
التي قيدت بها المادة ٢٠ من الدستور الملغى حرية الاجتماعات ، وكانت
هذه العبارة المطاطة تسمح للادارة بالحيلولة دون ممارسة هذا الحق .

وهذا القيد الجديد يقابل ما تضمنته المادة ٢٠ من الاعلان العالمى لحقوق
الانسان ، ونصها : « لكل شخص الحق فى حرية الاشتراك فى الجمعيات
والجماعات السلمية » ، كما يتفق هذا القيد مع الحكم العام الذى أوردته
المادة ٢٩ من هذا الاعلان العالمى .

١٠ - جاءت مواد الدستور الجديد أرقام ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ المنظمة
لحق التعليم أوفى لحاجة لشعب فى عهده الجديد مما تضمنته نظائرها من
مواد الدستور الملغى أرقام ١٧ و ١٨ و ١٩ ، والمواد الجديدة تتفق فى
مضمونها مع أحكام المادة ٢٦ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ثانيا : اسقط الدستور المصرى الجديد نصي مادتين فى الدستور الملغى
هما :

(١) نص المادة ٤ من الدستور الملغى ، وكانت تقضى بأن « الحرية
الشخصية مكفولة » .

لأن هذا النص عام يتكلم عن كفالة الحرية الشخصية ، ويغنى عنه النص
على كل حرية بذاتها فى الدستور الجديد .

(٢) نص المادة ١٦ من الدستور الملغى ، وكانت تقضى بأن

• « لا يسوغ تقييد حرية أحد في استعماله أية لغة أراد في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف والمطبوعات إلا كان نوعها أو في الاجتماعات العامة »

وهو نص أصبح غير ذي موضوع ولا يتمشى مع نص المادة الثالثة من الدستور الجديد ، الذي يقضى بأن :

• « الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية »

فضلا عن أن النص الملغى ليس له ما يسند في إعلان حقوق الإنسان العالمى .

ثالثا : تضمن الدستور الجديد حقوقا لم يسبق النص عليها في الدستور الملغى ، وإن كان الإعلان العالمى للإنسان الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قد نص عليها ، وهى :

(١) نص المادة ٣٣ : « العقوبة شخصية » ويستفاد حكمه من مواد اعلاز حقوق الإنسان الآتية :

مادة ٣ : « لكل إنسان أينما وجد الحق فى أن يعترف بشخصيته القانونية »

مادة ٩ : « لا يجوز القبض على أى إنسان أو حجزه تعسفا »

ومن ثم كان من مقتضى الاعتراف بشخصية الفرد وحقه فى سلامة شخصه ، وعدم القبض عليه تعسفا ، ألا يؤخذ بجريرة غيره مهما انتسب هذا الغير اليه .

ولقد أراد الدستور المصرى الجديد ، تأكيدا لحرية الفرد فى ظل المجتمع المصرى الذى يقوم على التضامن بين أفراده ، أن يقرر بحكم هذه المادة : « شخصية العقوبة » التى لا تنال غير من يستحقها قانونا .

(٢) نص المادة ٣٥ : « حق الدفاع أصالة أو بالوكالة يكفله القانون »
ونص المادة ٣٦ : « كل متهم فى جناية يجب أن يكون له من يدافع عنه » •

ويقابلها نص المادة ١١ من اعلان حقوق الانسان ، الذى يقضى بأن :
« كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا الى أن تثبت ادانته قانونا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه » •

(٣) نص المادة ٣٧ : « يحظر ايداء المتهم جسمانيا أو معنويا » وهو يقابل نص المادة ٥ من اعلان حقوق انسان ، الذى يقضى بأن : « لا يعرض أى انسان للتعذيب ••• »

(٤) نص المادة ٤٠ : « تسليم اللاجئين السياسيين محظور » •

وهو يقابل نص المادة ١٤ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، الذى يقضى بأن : « لكل فرد الحق فى أن يلجأ الى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء اليها هربا من الاضطهاد ، ولا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة فى جرائم غير سياسية ••• »

(٥) نص المادة ٦١ من الدستور الجديد ، وهو يقضى بأن :

« الانتخاب حق للمصريين على الوجه المبين فى القانون ••• »

ولقد أريد بالنص عليه فى الدستور الجديد إبراز أهمية هذا الحق فى النظام الديمقراطى من جهة ، وتنبيه أفراد الشعب الى اشراكهم فى الحياة العامة من جهة أخرى •

وقد ورد ذكره فى المادة ٢١ من اعلان حقوق الانسان •

رابعا : استحدث الدستور المصرى الجديد نصا لم يتضمنه الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، هو نص المادة ٦٣ ، ويقضى بأن :

« للمصريين حق تقديم شكاوى الى جميع هيئات الدولة عن مخالفة الموظف العموميين لقانون أو اهمالهم واجبات وظائفهم » .

ولئن كان هذا الحق يستفاد من حكم النص العام الوارد فى المادة ١٠٠ من الدستور الجديد ، وهو : « للمصريين مخاطبة السلطات العامة كد وتنقيحهم » ، الذى يقابل نص المادة ٢٢ من الدستور الملغى .

الا أن الدستور الجديد بتخصيص نص لحق المصريين فى تقديم الشكاوى عن مخالفة الموظفين العموميين ، بجانب الحق العام فى مخاطبة السلطات العامة ، إنما يتمشى مع الفكرة التى تقوم على اعتبار « تقليد الوظيفة العام تكليفا للمصريين ، الغرض منه خدمة الشعب » .

فاذا حاد الموظف العام فى سلوكه عما يستلزمه أداء وظيفته لتحقيق الغرض ، أو أهمل فى أداء هذا الواجب ، كان معرضا للمؤاخذه بناء على شكوى من أهملت حاجته من أفراد الشعب .

وهذا الحكم يؤكد مرة أخرى مبدأ « السيادة الشعبية » فى أجمل صوره إذ يتيح لأفراد الشعب مراقبة ومؤاخذه عمال الإدارة والقائمين بالسياسة التنفيذية فى أوسع تفصيلاتها وتفرعاتها .

على أنه يلاحظ أن هذه الحقوق التى ذكرناها آنفا ، هى حقوق مقررّة للانسان باعتباره فردا فى المجتمع ، ويمكن حرمانه منها ، إذ تلزم لزوم الماء والطعام والغذاء ، وتميز بأنها ذات طابع سلبى ، بمعنى الدولة لا تلتزم ازماءها بواجب ايجابى ، وأن واجبها يقتصر فقط على الوقوف فى سبيل تمتعه بها ، وفى تعبير الأستاذ اسمان :

« تمتنع الدولة عن اتيان ما ينافى هذه الحقوق وتلك الحريات ، ليد النشاط الفردى حرا » .

ولئن كانت الفكرة التى تقوم عليها الديمقراطية السياسية صيحة مقبولة ومتسقة مع الفلسفة التى كان يتنادى بها الكتاب والباحثون ا

القرن التاسع عشر ، فقد أنتجت مجتمعا وان بدا مندفعاً الى الامام ، الا أنه كان مثقلا بمظالم اجتماعية عديدة .

فامتناع الدولة عن التدخل أدى الى انقسام المجتمع فريقين : فريقا وهبته الطبيعة القدرة الفائقة والملكات والقوى التي لا تبارى ، فازداد ثراء ونفوذاً وسلطاناً ، وفريقاً آخر قترت عليه الطبيعة في القدرة والملكات ، فازداد ضعفاً وفقراً وتخلفاً .

وازاء ضغط الاتجاهات الحديثة ، بظهور الأحزاب الاشتراكية التي تنادى بتدخل الدولة في تنظيم العلاقات بين الافراد والجماعات ، وبازدياد روابط التضامن الاجتماعى بين الافراد وشعورهم بالظلم الناجم عن تطبيق المبدأ الفردى الذى أدى الى زيادة الفوارق ، كان لابد من أن تتحول : « الديمقراطية السياسية » الى : « ديمقراطية اجتماعية واقتصادية » ، بحيث تضمن الدولة حقوقاً للفرد باعتباره كائناً حياً يعيش عضواً في مجتمع اقتصادى واجتماعى ، تنعكس آثاره عليه ، مما يستتبع تدخلها لتنظيم هذا المجتمع وتوجيهه التوجيه الصحيح الذى يرمى الى اسعاد الجماعة ورفعهايتها .

ومن ثم فقد تطورت حقوق الانسان في العصر الحديث تطوراً من شأنه أن يضيف اليها حقوقاً جديدة : « اجتماعية واقتصادية » ، تفرض على الدولة التزاماً ايجابياً بأن تكفل له فعلاً هذه الحقوق .

ولقد عملت بعض الدول بعد الحرب العالمية الثانية الى تضمين دساتيرها هذه الحقوق ، كما قررتها بعض القوانين في دول أخرى كإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، وفي مصر صدرت بعض التشريعات الحديثة متضمنة لهذه الحقوق .

* * *

وان كل مصرى ليفخر أن يسجل دستوره الجديد هذه الحقوق « الاقتصادية والاجتماعية » على أوسع نطاق عرفته الدساتير الحديثة

بما مكن « للديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية » أن تنهض وتزدهر في مصر ، بجانب « الديمقراطية السياسية » في ثوبها الجديد .

والمواد التي تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي :

١ - نص المادة ٥٢ من الدستور ، وهو يقضى بأن :

« للمصريين حق العمل • وتعنى الدولة بتوفيره • »

ولا شك في أن حق العمل هنا أيضا يشمل حق التوظيف باعتباره سياسيا ، ولقد سبقت الإشارة الى أن المادة ٣١ لم تر ضرورة للنص هذا الحق ، اكتفاء بالنص على حق العمل ضمن الحقوق الاجتماعية •

وهذا الحق يتضمن في نفس الوقت واجبا على الفرد هو « أن يعما لأن الدولة اذ تعمل على توفير العمل انمسا توفي بالتزامها ، وينشأ وا على الفرد هو أن يعمل فيما توجهه الدولة اليه •

وهذا النص يقابل نص المادة السادسة من مشروع الاتفاقى النـ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الذى أعدته لجنة حق الانسان ، وهو يقضى بأن :

« لكل فرد الحق فى الحصول على كسب قوته بعمل يقبله اذا كان را فى ذلك »

وفى نفس المعنى تضمنت ديباجة الدستور الفرنسى الصادر فى ١٩٤٦ نصا هو : « كل فرد يجب أن يعمل وله الحق فى أن يطلب العمل

٢ - نص المادة ٥٣ وهو يقضى بأن :

« تكفل الدولة للمصريين معاملة عادلة بحسب ما يؤدونه من اء بتحديد ساعات العمل وتقدير الأجور والتأمين ضد الاخطار ، ونظ حق الراحة والاحازات • »

وهو نص يقابل حكم المادة ٢٣ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، كما يقابل ما تضمنه البند الثالث من « اعلان فيلادلفيا » الذى أصدرته هيئة العمل الدولية فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ .

٣ - نص المادة ٥٤ وهو يقضى بأن :

« ينظم القانون العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال على أسس الاقتصادية ، مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية »

وهذا النص يتسق مع نصى المادتين ٧ و ١٠ فى باب « مقومات المجتمع المصرى » ، ويقابل نص الفقرة (ج) من البند الثانى من « اعلان فيلادلفيا » وهو يقضى بأنه :

« لما كان المؤتمر مقتنعا بما دلت عليه التجربة من صحة التصريح الذى يتضمنه دستور هيئة العمل الدولية ، والذى مؤداه أن السلم العالمى الدائم لا يمكن أن يقوم الا على أساس من العدالة لاجتماعية .

لذلك فهو يؤكد أن :

جميع برامج العمل والاجراءات الوطنية والدولية لاسيما ما كان منها ذا صفة اقتصادية أو مالية ، يجب النظر اليها من هذه الناحية ، واعتماد ماكان منها كفيلا بتحقيق الهدف الاساسى » .

ومن ثم كان نص المادة ٥٤ من دستورنا الجديد يحمل فى أعطائه فلسفة اجتماعية وسياسية بعيدة المدى ، فلا يقف هدف الدستور عند حد توفير الرفاهية للعمال تحقيقا للعدالة الاجتماعية ، بل ان هذه السياسة كفيلة أيضا بأن تؤدى الى توطيد أركان السلم العالمى الدائم .

٤ - نص المادة ٥٥ وهو يقضى بأن :

« انشاء النقابات حق مكفول ، وللنقابات شخصية اعتبارية وذلك على الوجه المبين فى القانون » .

وهو يقابل نص المادة ٢٣ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، وان كانت التشريعات المصرية الوضعية قد تضمنته ، فانه أريد - تأكيداً لهذا الحق - صبغه بالصيغة الدستورية .

٥ - نص المادة ٥٦ وهو يقضى بأن :

« الرعاية الصحية حق للمصريين جميعاً ، تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها تدريجياً » .

وهو يقابل نص المادة ٢٥ فقرة (أ) من الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ويكون هذا النص مع نصوص المواد ١٧٥ و ٢١٠ فى باب « المقدمات الأساسية للمجتمع المصرى » ، القواعد الفالية التى أريد بها تحقيق « العدالة الاجتماعية » للمصريين ، وتكفل لهم الرفاهية المنشودة فى ظل المجتمع المصرى الجديد .

٢ - الواجبات :

تنص المادة التاسعة والعشرين من الاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ على أن :

١ - « على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذى يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو تماماً » .

٢ - « يخضع الفرد فى منازسته حقوقه وحرياته لتلك القيود التى يقرها القانون فقط ، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ، ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق فى مجتمع ديمقراطى » .

ولقد كان منطقياً عندما يسطر للفرد حقوق ، لزم أن يقابلها أيضاً واجبات ، وهى بذاتها تفرض على الفرد لصالح الأفراد فى مجموعهم ، كما لا يفهم أن تطلق الحقوق دون قيد فى مجتمع ، مما يؤدى الى الفوضى والاضطراب .

ومن ثم كان لابد من أن يقيد استعمال هذه الحقوق بأن يكون وفق النظام العام ، أو فى حدود الآداب ، أو متمشيا مع أغراض الصالح العام ، وفى هذا التقييد صيانة للنظام ، وكفالة لأمن المجتمع .

وتطبيقا لما تقدم نص الدستور المصرى الجديد على عدة واجبات ، هى :

(١) « واجب العمل » ، وقد سبقت الإشارة الى أن نص المادة ٥٢ يتضمنه .

(٢) « الدفاع عن الوطن وأداء الخدمة العسكرية » ، وقد نصت عليه المادة ٥٨ من الدستور .

(٣) « وأداء الضرائب والتكاليف العامة » ، وقد نصت عليه المادة ٥٩ . وقد راعى الدستور أن يكون فرض الضرائب على أساس العدالة الاجتماعية (بالمادة ٢٢ فى باب مقومات المجتمع المصرى)

كما نص الدستور على إعفاء الدخول الصغيرة من الضرائب ، بما يكفل عدم المساس بالمعد الأدنى اللازم للمعيشة (نص المادة ٥٩ فى فقرتها الثانية) .

(٤) « مراعاة النظام العام واحترام الآداب الاجتماعية العامة » ، وقد نصت عليه المادة ٦٠ من الدستور ، وهو فى الواقع لا يعتبر واجبا ، وإنما هو قيد تجب مراعاته لكفالة أمن المجتمع ، كما أشار الى ذلك الاعلان العالمى لحقوق الإنسان .

(٥) « مساهمة المصريين فى الحياة العامة » ، وقد نصت عليه المادة ٦١ من الدستور ، لتعويد الشعب على ممارسة السيادة الشعبية ، والاشتراك فى بناء المجتمع المصرى على الأسس المدونة فى الباب الثانى ، والعمل على وجه التضامن لتحقيق الأهداف التى أجملتها الديباجة .

(٦) « الوظائف العامة باعتبارها تكليفا » ، وقد سبقت الإشارة الى هذا الواجب .

بهذه النصوص المعدلة وتلك النصوص المستحدثة ، قد استتوت حقوق المصريين نصوصا دستورية عليا ، تخضع إلقوانين العادية لأحكامها ، وتطور حتما فى فلكها •

رابعا - العلاقة بين السلطات

تتميز الديمقراطية بالخصائص الآتية :

(١) السيادة فى الحكومة الديمقراطية ، هى للشعب ، فالديمقراطية والسيادة الشعبية تعبران مترادفان •

وقد أكد دستورنا الجديد مبدأ « السيادة الشعبية » صراحة فى صلب نصوصه ، اذ نصت المادة الثانية منه ، على أن :

« السيادة للأمة ••• »

كما نلمس تطبيق هذا المبدأ فى عدة مواضع ، ومن أهم هذه التطبيقات : (أ) مايبدر من استظهار حكم المادة ٨٤ ، وهى تقضى بأن « لا يصدر قانون الا اذاقرره مجلس الأمة ••• »

وحكم المادة ١٣٢ ، وهى تقضى بأن : « لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين » •

ومن ثم فقد جعل الدستور اصدار القوانين معلقا على اقرار مجلس الأمة لها باعتبارها الممثل لارادة الأمة •

ولئن كانت المادة ١٣٣ من الدستور تخول رئيس الجمهورية حق الاعتراض على القوانين التى يقررها مجلس الأمة ، فان الدستور قد قيد هذا الحق ، فجعل لارادة الأمة ممثلة فى مجلس الأمة ، الكلمة العليا فى نهاية الامر ، اذ نص فى المادة ١٣٤ على أنه :

« اذا رد مشروع القانون (بعد اعتراض الرئيس عليه وفقا لشروط المادة ١٣٣) الى المجلس واقره ثانية بموافقة ثلثى أعضائه اعتبر قانونا وأصدر •• »

(ب) ما نصت عليه المادة ١٢٩ من أنه :

« اذا قدم الرئيس استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة الى مجلس الأمة » باعتبار أن هذا المجلس هو الممثل لأرادة الشعب فى قبول الاستقالة

(ج) وما نصت عليه المادة ١٣٥ من وجوب عرض القرارات التشريعية التى يصدرها رئيس الجمهورية فيما بين أدوار الانعقاد ، على مجلس الأمة فى أول اجتماع له ليقرها .

(د) وما نصت عليه المادة ١١٣ من أن سحب ثقة مجلس الأمة من أحد الوزراء يوجب عليه اعتزال الوزارة .

(هـ) ما نصت عليه المادة ٦٦ من الدستور من أن :

« يتولى مجلس الأمة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية . . . » ، باعتباره ممثلا للشعب .

وهذه أمثلة لأهم تطبيقات مبدأ « السيادة الشعبية » فى « دستورنا الجديد » ، تأخذ بها الدول الديمقراطية الأخرى .

(٢) ان الديمقراطية تقوم على احترام حقوق الأفراد وحررياتهم ، ذلك لأن هدف الحكم الديمقراطى هو التوفيق بين حريات الأفراد ومقتضيات النظام العام ، ولا يتأتى هذا التوفيق الا بوضع قيود مقرررة بالقانون فى شكل قواعد عامة مجردة ، بقصد تحقيق الصالح العام ، كما سبق البيان عند الكلام على « الحقوق والواجبات العامة » .

(٣) ان الديمقراطية ترمى الى تحقيق الحرية وتقرير المساواة القانونية بين الأفراد . الأمر الذى استهدفته النصوص الخاصة « بالحقوق والواجبات العامة على ما أوضحناه .

وبضيف رجال الفقه الدستورى الى هذه الخصائص ، أن الديمقراطية هى حكومة الأحزاب ، تأسيسا على أن قيام الحزبية هو نتيجة منطقية للاعتراف بحرية الاعتقاد وحرية الاجتماع .

ولكنهم يقررون أن النظام الحزبي لا يستقيم أمره في بلد لا يتحقق فيه الوعي السياسى للكتل الشعبية ، لأن الأحزاب في مثل هذه الأحوال لن تجد رقابة حقيقية للرأى العام على أعمالها ، ومن الناحية الأخرى يسهل على قادة هذه الأحزاب تضليل الجماهير فيتحول الأمر عما يجب أن يكون عليه من أن الشعب هو الذى يوحى الى الأحزاب بما يجب أن تعمله ، الى أحزاب تتلاعب بمقادير الناس ، معتمدة فى ذلك على مهازتها فى استعمال وسائل الدعاية الحديثة ، والتشديق بألفاظ رنانة وخطب جوفاء تحرك عواطف الجماهير ، دون القيام بأعمال نافعة .

ومن ثم كان لابد وأن يسبق تكوين الأحزاب ، العمل على تربية أفراد الشعب تربية سياسية واعية ، حتى يصبحوا أهلا لتوجيه الأحزاب ورقابتها ، وهو ما أعد له دستورنا الجديدة العدة على ما سلف بيانه .

ولقد سبقت الإشارة من جهة أخرى الى أن الشعب المصرى قد حدد أهدافه فى الدستور ، ورسم البرامج التى يجب على الهيئة التى اختارها عنه للاضطلاع بأعباء الحكم أن تعمل على اتباعها ، وأنه استبقى أخيرا الرجوع اليه عن طريق الاستفتاء :

١ - فى تعديل هذه البرامج .

٢ - أو فى التقرير بشأن مسألة هامة تمس مستقبل البلاد .

هذه المظاهر التى أتى بها دستورنا تطبيقا لمبدأ « السيادة الشعبية » وتوفيرا لمشاركة الشعب فى شئون الحكم بطريقة مباشرة فى بعض الأحوال ، وانبأته الحكام بمباشرة شئون الحكم فى أحوال أخرى ، لم تترك فى الواقع مجالا لقيام الحزبية فى النظام المصرى الجديد .

وإذا كنا قد انتهينا الى تكييف نظام الحكم فى دستورنا الجديد بأنه نظام ديمقراطى ، يتميز بخصيصتين :

الأولى : أن الشعب ينتخب ممثلين عنه ، يقومون بالتعبير عن إرادته وحماية مصالحه فى النطاق الدستورى المخصص لكل منهم .

وهذه الخصيصة تجعله « نظاما نيابيا » ،

الثانية : أن الشعب يستبقى لنفسه حق التقرير فى بعض المسائل عن طريق الاستفتاء •

وهذه الخصيصة تجعله « نظاما نيابيا نصف مباشر » •

فان ذلك ينتهى بنا الى تكييف نظامنا بأنه : « نظام ديموقراطى نيابى »
وان كان له طابع « نصف مباشر » •

ويتخذ النظام الديموقراطى النيابى عادة صورا ثلاثا : نظام حكومة الجمعية النيابية وهو النظام المطبق فى الجمهورية الاتحادية السويسرية ، والنظام الرئاسى وهو المطبق فى الولايات المتحدة الأمريكية ، والنظام البرلمانى وهو الذى عرفته مصر فى ظل دستورها الملغى والمطبق الآن فى انجلترا وفرنسا •

ففى أية صورة من هذه الصور يمكن ادخال نظام الحكم فى دستورنا الجديد ؟ •

فى الواقع لم يأخذ دستورنا بصورة من الصور الثلاث المعروفة فى النظام النيابى ، وابتكر نظاما جديدا يقوم على المزج بين النظامين : الرئاسى والبرلمانى •

ويبدو مدى هذا المزج فيما نتناوله عن العلاقات بين السلطات طبقا لاحكام الدستور ، وان كان يلاحظ بوجه عام أنه استهدف بالمزج أمرين :

الامر الاول : معالجة ضعف السلطة التنفيذية ، مع خلق سلطة رابعة جديدة ، بجانب سلطات الدولة الثلاث ، هى « هيئة الناخبين » •

لقد لمست مصر فى ظل النظام البرلمانى السابق الاخذ به فى دستورنا الملغى ، تخاذلا وضعفا فى السلطة التنفيذية التى تمارس السلطة الفعلية

فى البلاد ، اذ استأثر بها الملك مع أنه كان يجب أن يباشرها اسما فقط ،
وعن طريق الوزراء فعلا .

وقد أدى هذا الضعف المتناهى الى كثرة سقوط الوزارات واثارتها ،
دون التعرف على الارادة الحقيقية لهيئة الناخبين .

فكان لابد وأن يعالج دستورنا الجديد هذا الضعف ، لأن تقوية السلطة
التنفيذية لازمة لمواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى أصبحت لها
أهميتها فى حياة مجتمعنا المصرى الجديد .

لذلك أخذ دستورنا فى تقوية السلطة التنفيذية بما هو مقرر لها فى
النظام الرئاسى ، ولكنه من جهة أخرى استحدث وضعاً لم يعرفه هذا النظام
من قبل . هو خلق سلطة رابعة جديدة هى : « هيئة الناخبين » ، يمكن أن تقوم
بدور هام هو « دور الحكم arbitre بين السلطتين التنفيذية والتشريعية »
عن طريق الحل - ولا يجوز حل مجلس الأمة مرتين لسبب واحد - فيما قد
يقع بين هاتين السلطتين من خلاف .

كما خول الدستور هيئة الناخبين سلطة التقرير - بالاستفتاء أيضا -
فيما يتعلق بالمسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا ، وتستعيب
انجلترا عن هذا الاجراء الذى لا يعرفه دستورنا باستعمال حق الحل لاجراء
انتخابات جديدة عندما تعرض مسألة هامة ، فلا يتولى البرلمان القائم الفصل
فيها .

ومن ثم فقد أقام الدستور من « هيئة الناخبين » سلطة جديدة تسهر
على حفظ التعاون المتوازن اللازم لاستقرار شئون الحكم فى البلاد .

الأمر الثانى : تقوية السلطة التشريعية تجاه السلطة التنفيذية .

أثبت العمل بالدستور الملقى ضعف نفوذ السلطة التشريعية فى مواجهة
السلطة التنفيذية ، فعمل الدستور الجديد على تقوية هذه السلطة .

بالتد الذي يجعل من التوازن حقيقة واقعة فى ظل نظام برلمانى سليم »
من النواحي الاتية :

١ - انعقاد مجلس الامة فى الدستور الجديد غير متوقف على ارادة السلطة التنفيذية ، وهو ما يبدو فيما نصت عليه المواد الاتية من احكام :
(١) نص المادة ٧٤ : « يدعى مجلس الامة للانعقاد للدور السنوى عادى قبل الخميس الثانى من شهر نوفمبر »

فاذا لم يدع يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور . . . »

وان كان هذا النص له ما يناظره فى الدستور الملغى ، فقد كان فى الواقع عديم الاثر حتى مع قيام الدستور ، لان المادة ٣٩ من هذا الدستور بولت الملك حق تأجيل انعقاد البرلمان ، وهو نص لا يتضمنه دستورنا الجديد بقصد تقوية مجلس الامة فى مواجهة السلطة التنفيذية .

(ب) نص المادة ٧٦ ، وهو يقرر دعوة المجلس الى اجتماع غير عادى نا طلب ذلك اغلبيه اعضاء المجلس .

(ج) نص المادة ١١٢ : « ويجب ان يشتمل القرار الصادر بحل مجلس الامة على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يجاوز ستين ما وعلى تعيين ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الايام التالية مام الانتخاب » .

٢ - حق مجلس الامة فى تحريك المسئولية الوزارية بسحب الثقة من الوزراء ، تطبيقا لحكم المادة ١١٣ ، وفى توجيه الاسئلة والاستجابات بقا لحكم المادة ٩٠ وسنتناول بيان ذلك بالتفصيل .

وهذه سطة لم يقررها النظام الرئاسى للبرلمان الأمريكى .

٣ - حق مجلس الامة :

(أ) فى اتهام رئيس الجمهورية ، بالتطبيق لحكم المادة ١٣٠ من الدستور ، وهو حق خطير قد خوله الدستور لمجلس الأمة ، ليكون مقابلاً لحق الحل الذى خص به الدستور رئيس الجمهورية .

(ب) فى إحالة الوزير الى المحاكمة عما يقع منه من جرائم فى تأديب أعمال وظيفته ، بالتطبيق لحكم المادة ١٢٥ من الدستور .

١ - العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

وليبيان مدى هذه العلاقة نتناول الكلام على :

١ - أشخاص الهيئة التنفيذية ، ونصيب كل منها فى السلطة .

٢ - السلطة التشريعية ، الهيئة التى تقوم بها ممثلة فى مجلس واحد

٣ - مظاهر استقلال كل من السلطتين عن الأخرى .

٤ - تعاون كل سلطة مع الأخرى بقصد تحقيق التوازن فيما بينهما على الوجه التالى :

١ - أشخاص الهيئة التنفيذية ونصيب كل منها فى السلطة :

تنص المادة ١٣١ من الدستور على أن :

« يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع الوزراء السياسة العامة للدولة فى جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ويشرع على تنفيذها ، » .

وتنص المادة ١٤٦ على أن :

« يعين رئيس الجمهورية الوزراء ، ويعفيهم من مناصبهم ، وإذا ائتمنته رياسته لأى سبب كان استمروا فى مباشرة أعمالهم الى أن يتم انتداف خلف له ، » .

وتنص المادة ١٤٧ على أن :

« يجتمع رئيس الجمهورية مع الوزراء في هيئة مجلس وزراء ، لتبادل
الرأى فى الشئون العامة للحكومة وتصريف شئونها ، »

ويؤخذ من هذه المواد : أن الدستور قد وضع السلطة التنفيذية فى يد
رئيس الجمهورية ، فله أن يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم ، وأن يضع
السياسة العامة للحكومة ويشرف فعلا على تنفيذها ، وأن اشراك الوزراء
فى هذه السلطة لا يعدو أن يكون تداولاً للرأى معهم ، منفردين أو مجتمعين
فى « هيئة مجلس وزراء » ، ولا يقصد من اجتماع الوزراء الى ابداء وجهات
النظر المختلفة لمعاونة الرئيس فى الوصول الى قرار حاسم ، فليس
الدولة بالتطبيق لهذه النصوص هو مركز الدفع الحكومى ، وهو رئيس
الدولة والحكومة فى نفس الوقت .

ويتفرع على رئاسة رئيس مجلس الدولة للحكومة نتائج هى :

١ - يستقل الرئيس بتعيين وعزل الوزراء ، وهو فى اختيار وزرائه
لايتقيد بأية اعتبارات ، وله فى ذلك سلطة تقديرية واسعة ، وعلى الوزراء
أن يؤدوا اليمين القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٥٠ من الدستور أمام
الرئيس قبل مباشرتهم مهام وظائفهم .

٢ - أن الوزراء يعاونون الرئيس فى تنفيذ السياسة العامة للحكومة
كل فى وزارته بحسب ما قضت به المادة ١٤٨ من الدستور ، من أن :

« يتولى كل وزير الاشراف على شئون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة
العامة للحكومة فيها ... »

ومن ثم فكل وزير مسئول عن وزارته أمام الرئيس مسئولية سياسية
لند تؤدى الى عزله ، فضلاً عما للرئيس من حق إحالة الوزير الى المحاكمة
بما يقع منه من جرائم فى تأدية أعمال وظيفته ، تطبيقاً لحكم المادة ١٥٢ من
الدستور ونصه :

• لرئيس الجمهورية ومجلس الأمة حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم في تأديته أعمال وظيفته » •

٣ - أنه ليس لمجلس الوزراء أى كيان قانونى فى النظام الدستورى الجديد ، فلا تصدر عنه قرارات فى توجيه دفعة السياسة العامة وإذا كان للوزراء أن يمثلوا الحكومة ويدافعوا عن سياستها أمام مجلس الأمة ، فإنما هم يعملون جميعا بتوجيه رئيس الجمهورية وفى نطاق سياسته وآرائه ،

٢ - السلطة التشريعية ، الهيئة التى تقوم بها ممثلة فى مجلس واحد :

تنص المادة ٦٥ من الدستور الجديد على أن : « مجلس الأمة هو الهيئة التى تمارس السلطة التشريعية » ، وتناولت المادة ٦٧ الكلام على تأليف المجلس بطريق الانتخاب •

وبهذا النص جعل دستورنا السلطة التشريعية فى يد مجلس واحد هو مجلس الأمة ، فلم يأخذ « بنظام المجلسين » الذى كان معمولا به فى ظل الدستور الملقى •

ومهما يكن من أمر الجدل الفقهي الذى أثير حول مزايا كل من نظام المجلس الواحد ونظام المجلسين ، وتفضيل أيهما على الآخر ، فإنه من الثابت أن نظام المجلسين :

٦ - يمكن من تمثيل الطبقات المختلفة والمصالح المتباينة فى الدول ، تمثيلا خاصا ، وكل متتبع لمراحل التشريع فى نظام الدستور الملقى ، ليلمس بجلاء أن المصالح المختلفة كانت توجه سير المناقشات ، وكثيرا ما أدى تمثيل الطبقات فى مجلس الشيوخ إلى تعديلات أساسية فى مشروعات القوانين كان لها أثرها الكبير على اقتصادنا القومى •

فاذا أضفنا أن دستورنا الجديد قد وضع أسسا للمجتمع المصرى تقوم على التضامن الاجتماعى ، وأن أفراد الشعب فى تمتعهم بالحقوق والواجبات قد نظر إليهم الدستور على أنهم أعضاء فى هذا المجتمع ، دون اعتبار

لنباين طوائفهم أو مهتهم ، لم يكن من المناسب أن يعهد بالتشريع وتمثيل أفراد الشعب فى مراقبة أعمال السلطة التنفيذية ، إلى هيئة لا يتوافر لها غير التمثيل العام ، دون أن تقوم بجانبها هيئة أخرى يأتى بطريقة خاصة •

٢ - فى الدول المتحدة اتحادا مركزيا ، وهى لا تتكون فقط من أفراد بل أيضا من مقاطعات أو دويلات كما هو الشأن فى الولايات المتحدة الأمريكية ، يحفظ التوازن بين العنصرين المكونين للاتحاد : تمثيل الولايات فى مجلس وتمثيل الأفراد بنسبة عدد السكان فى مجلس آخر •

وهذا وضع منبت الصلة ببلادنا ، فليست هناك حاجة تدعو إلى قيام مجلسين لتحقيق الغرض الذى تنشده الدول المتحدة اتحادا مركزيا من تمثيلها فى المجالس النيابية •

٣ - يهيم للحكومة أن تجعل من المجلس الأعلى مجلسا يمثل ذوى الكفاءات والخبرة عن طريق التعيين ، أو باشتراط شروط خاصة ، لأن الاقتراع العام الذى يجرى على أساسه انتخاب المجلس الأدنى غالبا ما يؤدى إلى عدم حسن الاختيار •

أن تزويد المجالس النيابية بعناصر تتوافر لها الكفاية لا يكون فى تعدد المجالس ، وإنما يكون فى أعداد أفراد الشعب أعدادا سياسية صالحة ، ومساعدتهم على حسن اختيار ممثليه ، ومساعدتهم فى الحياة العامة مساهمة فعالة مجدية ، فالحقيقة تقوم على معالجة الأسباب دون الوقوف عند آثارها •

ولقد أحسن دستورنا فى توجيه الإصلاح لعلاج هذه الأسباب عندما :

١ - استهدف تربية الشعب تربية سياسية صالحة كما سبق البيان •

٢ - اعتبر مساهمة المصريين فى الحياة العامة واجبا ، وفرض عقوبات بقانون مباشرة الحقوق السياسية الجديد على المتخلف عن ممارسة حقوقه لسياسية ، ليساهم المثقفون فى الحياة العامة بعد أن أعرضت أغليتهم عنها فى الماضى •

فاذا أضفنا الى ما تقدم أن « الاتحاد القومي » وهو الهيئة الجديدة التي تتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، ستشهد للناخبين الاختيار قبيل الانتخاب ، بعد أن كانت الأحزاب السياسية تقوم في الماضي بهذه العملية دون اتباع قواعد تكفل تزويد المجالس النيابية بأعضاء صالحين للنيابة ، وأن القانون المنتظر صدوره بتحديد شروط العضوية لمجلس الأمة تطبيقاً لحكم المادة ٦٧ من الدستور ، ستعالج أحكامه شوائب الماضي وتتطلب قدراً من الكفاءة في المرشح قبيل الانتخاب ، كان في اختيار دستورنا لنظام المجلس الواحد ما يتواءم مع طبيعة بيئتنا المصرية ، وجرى وراء تقليد معين قد لا يحقق لنا ما يحقق لغيرنا ، وليس أدل على ذلك من أن نظام الحكم الذي أخذ به دستورنا هو نظام لا يدخل في أحد الصور المعروفة للديمقراطية النيابية .

ويمكن أن أضيف الى تفضيل الأخذ بنظام المجلس الواحد في مصر أن حق الاعتراض على القوانين يرمى قبل كل شيء الى الحد من اندفاع يقع فيه مجلس الأمة ، أو تنبيهه الى اصلاح خطئه ، وأنه باستمد هذا الحق يمكن مواجهة المحجة التي تجعل من نظام المجلسين عاملاً على إزلة المجلس الأدنى عند حده ، أو اصلاح ما قد يقع فيه من خطأ ناتج عن التمسك في اقرار مشروع القانون .

ولا أرى ما يعيب استعمال هذا الحق في كل مرة يقضى الصالح العام بالالتجاء اليه ، لأن أثره لا يتعدى ارجاء اصدار التشريع وإعادة بحثه جديد .

ولدينا من النظام الانجليزي شاهد على أن مجلس اللوردات قد تلا سلطانه الى حد كبير بقانون ٢٧ أغسطس سنة ١٩١١ ، وأن بقاء الواقع انما يستند الى اعتبارات تقليدية توافق المزاج الانجليزي .

كما أن مجلس الجمهورية الذي أنشأه الدستور الفرنسي الصادر ، ١٩٤٦ بدلا من مجلس الشيوخ ، لا يعدو أن يكون - بحسب نص النص - هيئة استشارية يقتصر دوره على النظر في مشروعات القوانين

اقترح عليها فى القراءة الاولى بالجمعية الوطنية النيابية (وهى تقابل مجلس النواب) ، وشأن مجلس الجمهورية فى هذا الدستور شأن المجلس الاقتصادى الذى يختص - طبقا للدستور الفرنسى - بإبداء الرأى فى مشروعات القوانين الاقتصادية قبل أن تقوم الجمعية الوطنية بالمداولة فيها .

وإذا قيل بأن هذا المجلس يشترك مع الجمعية الوطنية فى انتخابه رئيس الجمهورية الفرنسية لمدة سبع سنوات ، طبقا لنص المادة ٢٩ من الدستور الفرنسى ، فإن دوره فى الواقع ضئيل لقلة عدد أعضائه بالنسبة إلى أعضاء الجمعية الوطنية .

فإذا كان دستورنا لم يجعل للسلطة التشريعية حق انتخاب الرئيس كما فى فرنسا ، وأنه يكفى فى مصر أن تستعين بلجان مجلس الأمة بالفنيين ليعاونوا المجلس بالرأى فى التقرير بشأن القوانين ، لم تكن هناك حاجة إلى قيام مجلس آخر يشارك مجلس الأمة فى القيام بالوظيفة التشريعية .

٣- مظاهر استقلال كل من السلطتين عن الأخرى :

خص الدستور المصرى الجديد السلطة التشريعية باستقلال فى بعض الاختصاصات ، أعمالا لمبدأ فصل السلطات ، ومظاهر هذا الاستقلال تبدو :

١ - فى القيام بوظيفة التشريع ، ونصت على ذلك المادة ٦٥ بأن « مجلس الأمة هو الهيئة التى تمارس السلطة التشريعية » ، كما نصت المادة ٨٤ على أن : « لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة ، ولا يجوز تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة » .

٢ - فى قبول استقالة أعضاء مجلس الأمة ، ونصت على ذلك المادة ١١٠ بقولها « مجلس الأمة هو الذى يقبل استقالة أعضائه » .

٣ - فى عدم الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة ، ونصت على ذلك المادة ١١٤ من الدستور .

٤ - وفيما قضت به المادة ١١٦ من أنه : « لا يمنح أعضاء مجلس الأمة مدة عضويتهم أوسمة أو أنواط إلا من كان منهم يشغل وظيفة عامة لا تتنافى مع عضوية مجلس الأمة » .

٥ - وفيما قضت به المادة ١٤١ من أن : « لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيضها أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون » .

ولقد جرى الدستور المصرى بهذا النص على سنتن ما تجرى عليه معظم الدول فى التمييز بين العفو عن العقوبة *La grâce* والعفو الشامل *L'amnistie* ، ومرد هذا التمييز أن العفو الشامل أبعد أثرا وأخطر شأنا من العفو عن العقوبة ، فبينما العفو يقتصر أثره على العقوبة المحكوم بها دون أن يزيل صفة الجرم عن الفعل أو يمنع من ترتيب النتائج القانونية المبينة على الإدانة كالعقوبات التبعية ، يمحو العفو الشامل الجريمة ويزيل آثارها القانونية ، كما أن أثر العفو يقتصر على فرد معين حين أن أثر العفو الشامل ينسحب على عدة جرائم أو تكبت فى ظروف خاصة .

وقد أدت هذه التفرقة الى جعل العفو عن العقوبة من اختصاص السلطة التنفيذية ، أما العفو الشامل فنظرا لآثاره البعيدة ومساسه بالقانون فتختص به السلطة التشريعية .

ومن ثم فلم يأخذ الدستور المصرى فى هذا الصدد بما قرره الدستور الأمريكى من عدم التمييز بين نوعى العفو ، وجعلهما من سلطة الرئيس ، مع ما ينطوى هذا التقرير من خروج على مبدأ فصل السلطات المطبق هناك .

بالنسبة الى السلطة التنفيذية ، فقد خصها الدستور بمظاهر استقلال بدو :

١ - فيما نصت عليه المادة ١٤٠ من أن : « يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم على الوجه المبين فى القانون كما يعتمد ممثلى الدول الأجنبية السياسيين » .

فلم يأخذ الدستور المصرى بتقييد حق الرئيس فى تعيين الموظفين على النحو الذى يجرى عليه النظام الأمريكى ، ذلك النظام الذى قضى بتقسيم الموظفين طائفتين :

(١) طائفة تشمل كبار الموظفين ، وقد نصت عليهم المادة الثانية (فقرة ثانية) من الدستور الأمريكى .

(٢) وطائفة تشمل غير هؤلاء ، ويسمىهم النص « موظفى الدرجات الدنيا »

فبالنسبة الى الاولين يتعين على الرئيس الأمريكى أن يأخذ موافقة مجلس الشيوخ على تعيينهم ، بينما ينفرد هو بتعيين الآخرين وهذا الاختلاف يرجع الى :

(١) أن التجارب أثبتت أن مجلس الشيوخ الأمريكى لا يراعى الكفاءة فى المرشحين للوظائف ، بقدر ما يراعى الاعتبارات الحزبية والشخصية .
ومما يجدر التنويه به فى هذا المقام ، أن الوزارات الحزبية فى مصر قد أساءت استعمال هذا الحق ، اعتمادا على أغليبتها فى البرلمان ، وثبت هذا الانحراف فى المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بالقضاء الاستثنائات ، جاء فيها : « ان رئيس الوزراء صرح بأن الغرض الذى يتوخاه من اتباع سياسة التعيينات والترقيات هو شغل الوظائف العامة لاسيما الكبرى منها برجال حزبه ، وأنه لا مانع عنده من أن يرقبهم المرة بعد المرة ، كما صرح وزير المالية فى هذه الوزارة بأن الترقيات والتعيينات الاستثنائية التى أعدها لم يلحظ فيها سوى المحسوبية وافادة المقربين ، وكان له فى تبرير ذلك أنه وليد الاستثناءات ، وأنه انما يسرف فيها ذات اليمين ذات اليسار عسى أن تصيب واحدة منها شابا جديرا بالاستحقاق فيتيسر له سبيل التقدم والظهور » .

(٢) أن التعيين فى الوظائف العامة يعتبر من خصائص الوظيفة التنفيذية ، واخضاعه لوافقـة العضو التشريعى يعتبر خروجاً على مبدأ الفصل بين السلطات •

٢ - فيما نصت به المادة ٩٣ من الدستور من أنه :

« لا يجوز لأى عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يتدخل فى الأعمال التى تكون من اختصاص أى من السلطتين التنفيذية أو القضائية ، »
وقد عانت الجهات الادارية من تدخل أعضاء مجلسى البرلمان فى العهد السابق على الثورة ، بالتوسط لدى الرؤساء الاداريين لتعيين أنصارهم ، او للتأثير على سير الادارة سيرا مقصودا به تحقيق أغراض شخصية •

٣ - فيما نصت عليه المادة ١٣٧ من الدستور من أن :

« يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة ويشرف على ادارتها ، »

وهذا الاختصاص يشتق من هيمنة الرئيس على الوزارات والمصالح ، بإعتباره الرئيس الادارى الأعلى لها •

٤ - فيما نصت عليه المادة ١٣٨ من أن :

« يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط واللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، وله أن يفوض غيره فى إصدارها •

وتصدر قرار الرئيس فى هذا الشأن بناء على عرض الوزير المختص •

ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه •

وقد استقر الفقه على اختصاص السلطة التنفيذية بإصدار لوائح الضبط من قبل ، كما تجرى الدساتير على تخويل الرئيس سلطة تنفيذ القوانين

بلوائح لا تخرج فى مبنائها عن حكم القانون الذى يضع الخطوط الأساسية ،
ويترك تفصيل جزئياتها للسلطة التنفيذية .

* * *

٤ - تعاون كل سلطة مع الأخرى بقصد التوازن فيما بينهما :

أوضحنا فى الفقرة السابقة مظاهر استقلال كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية عن الأخرى ، ولكن الدستور المصرى الجديد لم يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات على إطلاقه بحسب ما يجرى عليه العمل فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وما نحا نحوها من الدول فى الأخذ بالنظام الرئاسى مع بعض الاستثناءات ، وإنما جعل دستور الفصل بين هاتين السلطتين قوامه التعاون لتحقيق التوازن فيما بينهما على النحو المعروف فى النظام البرلمانى مع شئ من التعديل بما يتفق مع بيئتنا المصرية .

ويبدو هذا التعاون فيما خول للسلطة التنفيذية من اختصاص :

١ - دعوة مجلس الأمة للانعقاد وفض دورته :

بالمادة ٧٢ : « يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد وفض دورته » .

بالمادة ٧٤ : « يدعى مجلس الأمة للانعقاد للدور السنوى العادى قبل الخميس الثانى من شهر نوفمبر » .

بالمادة ٧٦ : « يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة لاجتماع غير عادى ، وذلك فى حالة الضرورة أو بناء على طلب يذلك موقع من أغلبية أعضاء مجلس الأمة » .

ويعلن رئيس الجمهورية فض الاجتماع غير العادى » .

ولئن كانت المادة ٧٤ تقضى بأنه « اذا لم يدع (أى مجلس الأمة) يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور (أى قبل الخميس الثانى من شهر نوفمبر) »

بالنسبة الى الاجتماع العادى ، فان هذا الحكم لا يسرى فى حالة الاجتماع غير العادى اذا تقدم أغلبية أعضاء المجلس بطلب عقده . لأن المادة ٧٥ من الدستور تشترط لمثل هذا الاجتماع توجيه الدعوة فعلا لعقده ، فهى تقضى بأن : لا يجوز أن يجتمع مجلس الأمة دون دعوة فى غير دور الانعقاد ، والا كان اجتماعه باطلا .

والحكمة من ذلك أنه اذا كان لمجلس الأمة أن يعقد اجتماعه العادى بحكم القانون دون دعوة ، فان لرئيس الجمهورية أن يشترك مع المجلس فى تقدير الظروف الموجبة للانعقاد غير العادى ، اذا لم تكن هناك حالة ضرورة قدرها الرئيس فى توجيه دعوته ، وكان الطلب آتيا من أغلبية أعضاء مجلس الأمة .

٢ - القاء بيانات عن السياسة العامة وسماع الوزراء فى مجلس الأمة :

بالمادة ٧٧ : « يلقى رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادى لمجلس الأمة بيانا متضمنا السياسة العامة للحكومة والمشروعات التى تروى القيام بها ، كما يجوز أن يلقى بيانات أخرى عن المسائل العامة التى يرى ضرورة إبلاغ مجلس الأمة بها . »

بالمادة ٨٨ : « يسمع الوزراء فى مجلس الأمة كلما طلبوا الكلام ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين أو ينبيسوهن عنهم ، وللمجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته . »

ولا يكون للوزير صبت معدود عند أخذ الراى الا اذا كان من الأعضاء .

٣ - اقتراح القوانين واصدارها والتشريع فى احوال خاصة :

بالمادة ١٣٢ : « لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين واصدارها »

بالمادة ١٣٥ : « اذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة ، أو فترة حله ، ما يوجب الاسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر فى شأنها قرارات تكون لها قوة القانون . »

ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما ، وفي اول اجتماع له في حالة الحل . فاذا لم تعرض ، زال بآثر رجعى ، ماكان لها من قوة القانون بغير حاجة الى اصدار قرار بذلك . أما اذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بآثر رجعى ماكان لها من قوة القانون ، الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة او تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر ، •

تقابل هذه المادة نص المادة ٤١ من الدستور الملغى ، وانما يمتاز النص الجديد بأنه جاء واضحا لا يشتر الجدل الفقهي الذي قام حول تطبيق نص المادة ٤١ القديم •

ويرتّب على هذا النص أنه يجوز لرئيس الجمهورية اصدار « قرارات تشريعية » لها قوة القانون بالشروط الآتية :

(١) أن تصدر القرارات في فترة العطلة التشريعية او في فترة الحل وحكمة ذلك واضحة ، لأن مجلس الأمة هو الهيئة التي تملك التشريع فاذا كان منعقدا فلا معنى لأن تتولى السلطة التنفيذية القيام بأخص وظائفه

(٢) أن تكون هناك حالة ضرورة لا تحتمل التأخير ، وحالة الضرور هذه تخضع لتقدير السلطة التنفيذية ورقابة مجلس الأمة •

(٣) وهناك شرط آخر يستفاد من النصوص الدستورية ، هو عدم مخالفة القرارات التشريعية لنص في الدستور ، شأنها في ذلك شأن القوانين العادية ، وان كان لهذه القرارات التشريعية أن تمتد سلطتها دائرة التشريع العادي •

(٤) ان تعرض هذه القرارات :

(أ) على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوما اذا لم يكن منحلّا

(ب) على مجلس الأمة في اول اجتماع له بعد الحل •

ويرتّب على مخالفة هذه الشروط :

١٧ - أنها اذا صدرت مخالفة للشروط الثلاثة الأولى كانت باطلة .

وأنها اذا لم تعرض في المدة المنصوص عليها في الشرط الرابع زالت قوتها القانونية ، وكذلك اذا عرضت ولم يقرها المجلس ، بأثر رجعي .

٢ - وقد يرى مجلس الأئمة في حالة عدم اقرارها ، اعتماد نفاذها في الفترة السابقة على العرض ان تم في ميعاده ، أو تسوية ما ترتب على اثارها بوجه آخر .

بالمادة ١٣٦ : « لرئيس الجمهورية في الأحوال الاستثنائية بناء على تفويض من مجلس الأئمة ، أن يصدر قرارات لها قوة القانون ، ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة وأن يعين موضوعات هذه القرارات والأسس التي تقوم عليها » .

سلطة اصدار اللوائح التفويضية لم ينص الدستور الأمريكي على منحها لرئيس الجمهورية ، واتجه - مع ذلك - قضاء المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية الى تأييد البرلمان في سياسة التفويض التي سار عليها تحت ضغط الظروف الدولية ، وما اقتضته الحرب من تزويد الرئيس بسلطات تقديرية كبيرة .

ويقر الفقه الإداري تفويض رئيس الدولة في اصدار هذه اللوائح بالقيود التي نص عليها دستورنا الجديد في المادة ١٣٦ سالف الذكر ، لاعتبارات عملية تقوم على أن هناك من المسائل ما تتطلب مواجهتها اجراءات ضرورية أو سرية ، كما وأن علانية مناقشات مجلس الأئمة قد تؤثر في الحلول المرجوة ، اذ السرية عامل مهم لتحقيقها .

على أن هذه اللوائح التفويضية تلتزم ايضا بالنصوص الدستورية شأنها في ذلك شأن التشريعات العادية .

٤ - دعوة الناخبين في حالة حل مجلس الأئمة لاجراء انتخابات جديدة ، بالتطبيق لحكم المادة ١١٢ من الدستور واجراء الانتخاب لتجديد

المجلس قبل انتهاء مدته (مادة ٦٩) واجراء انتخابات لتأليف المجلس
(مادة ٦٧) •

كما يبدو التعاون فيما خول للسلطة التشريعية من اختصاص :

* * *

١ - أداء الرئيس اليمين القانونية وتقديم الاستقالة وانابة وزير عدل ؟

بالمادة ١٢٣ : « يؤدى الرئيس أمام مجلس الأمة قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الاتية » •

بالمادة ١٢٩ : « اذا قدم الرئيس استقالته من منصبه ، وجّه كتاب الاستقالة الى مجلس الأمة » •

١٢٧ - « اذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته اناب عنه أحد الوزراء بعد موافقة مجلس الأمة عليه » •

وهذا تطبيق لمبدأ السيادة الشعبية ، به يباشر مجلس الأمة اختصاص قبول الاستقالة أو أداء اليمين أمامه ، باعتباره ممثلا لارادة الشعب •

٢ - ابداء رغبات الحكومة وطرح موضوعات للمناقشة :

بالمادة ٩١ : « يجسوز لعشرة من أعضاء مجلس الأمة أن يطلبوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة فى شأنه وتبادل الرأي فيه » •

بالمادة ٩٢ : « لمجلس الأمة ابداء رغبات او اقتراحات للحكومة فى المسائل العامة » •

٣ - اعتماد الميزانية والحساب الختامى والموافقة على نقل الاعتمادات •

بالمواد ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ من الدستور •

٤ - الموافقة على عقد القروض ، ومنح الاحتكارات •

بالمادتين ٩٦ و ٩٩ من الدستور •

٥ - القاء بيان بما يبرم من المعاهدات ، وموافقة مجلس الأمة على نوع منها :

بالمادة ١٤٣ : « رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الأمة مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة •

على ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة أو التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات الواردة في الميزانية ، لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الأمة •

ذكرنا في الفقرة السابقة مظاهر التعاون في الظروف العادية ، بقصد تحقيق التوازن فيما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، والتوازن يقصد به عدم تفوق سلطة على أخرى ، ويتحقق عن طريق النفوذ الذي يقرره نظام الحكم للحكومة على مجلس الأمة ، والنفوذ الذي يقرره لمجلس الأمة على الحكومة •

وهناك من وسائل النفوذ التي يقررها الدستور ما تؤدي الى اعادة ما انقطع من توازن ، وتلجأ كل سلطة اليها في الظروف الاستثنائية ، وهي ما أردت أن أخصها بهذا الايضاح •

اولا : نفوذ السلطة التنفيذية :

يبدو هذا النفوذ الفعال في حقن أساسيين :

١ - حق الاعتراض على القوانين : وقد نصت عليه المواد :

١٣٢ : « لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها •

١٣٣ : « اذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده الى مجلس الامة في مدى ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه » فاذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا وأصدر » .

١٣٤ : « اذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم الى المجلس واقره ثانية بموافقة ثلثي أعضائه اعتبر قانونا وأصدر » .

وحق الاعتراض هو حق تنفيذي يباشره رئيس الدولة باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية ، ولا يهدف الا الى تأخير صدور القانون باعادته الى مجلس الامة ، لدراسته مرة أخرى في ضوء اعتراضات الرئيس ، وهو على عكس حق التصديق الذي كان مقررا للملك في الدستور الملغى ، بالنسبة الى المراحل التشريعية الخاصة بتعديل الدستور ، لأن حق التصديق يعتبر عملا تشريعيا يخول للملك سلطة مطلقة في اعدام مشروع القانون .

والفرض من تقرير حق الاعتراض على مشروعات القوانين ، كما ذهب مونتسكييه ، هو تمكين السلطة التنفيذية من الحد من اندفاع قد يقع فيه مجلس الامة ، او تنبيهه الى اصلاح خطأ ارتكبه .

وتطبيقا للمواد ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ سالفه الذكر ، يتوقف مصير مشروع القانون على أحد الفروض الآتية :

١ - قد يوقعه الرئيس فيصير قانونا .

٢ - قد يحتفظ به الرئيس دون أن يوقعه أو يعيده الى مجلس الامة فيصير قانونا اذا انقضى ثلاثون يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه .

٣ - قد يحتفظ به الرئيس ، كما في الفرض السابق ، ولكن ينقض مجلس الامة قبل انقضاء الثلاثين يوما ، فينتهي المشروع ولا تصبح له قيمة قانونية .

٤ - وقد يعترض الرئيس على المشروع فيرده الى المجلس لاعادة النظر فيه من جديد ، فان وافق عليه مجلس الامة بأغلبية ثلثي أعضائه ، صار المشروع قانونا ، وصقط اعتراض الرئيس .

٢ - حق الحل :

وقد نصت عليه المادة ١١١ بقولها :

« لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة ، فإذا حل المجلس فى أمر لا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر » .

وهذا الحق من أهم الوسائل الفعالة لاعادة التعاون والتوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وهو فى نظامنا الدستورى الجديد حل رياسى دائما ، أنه ليس للوزارة كيان قانونى حتى تقترح على الرئيس حل مجلس الأمة ولا وزاريا ، وان كان الرئيس عند استعماله لهذا الحق قد يأخذ فى التقدير أى وزرائه .

ولما كان دستورنا قد انتحى وضعا خاصا بين الأنظمة الدستورية ، فلم أخذ بمبدأ الفصل التام بين السلطات ، أو بعناصر النظام البرلمانى كاملة إلى نحو ما سبق البيان ، وانما جمع من محاسن هذا وذاك ما يلائم طبيعة مجتمعنا المصرى ، فقد خول لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة ، يقابله ن نأخيه هذا المجلس حقان :

١ - حق سحب الثقة من الوزراء ، وحق إحالتهم الى المحاكمة .

٢ - حق اتهام الرئيس .

على أنه بالنسبة الى حق مجلس الأمة فى سحب الثقة من الوزراء ، فقد لدو الوضع غير مألوف فى النظم البرلمانية ، لأن المسئولية الوزارية انما بع على أفراد الوزراء المنفذين فى الواقع لسياسة رئيس الدولة ، الذى يظل لكن لتفسير الوضع فى نظامنا الدستورى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار :

١ - أن الشعب هو الذى يقوم باختيار رئيس الجمهورية عن طريق استفتاء ، بعد ترشيح مجلس الأمة ، بالتطبيق لحكم المادة ١٢١ من دستور ، ومن ثم فهو عضو منتخب كالأعضو التشريعى سواء بسواء .

٢ - أن الرئيس مع ذلك يجوز اتهمه بواسطة مجلس الأمة بالتطبيق
لحكم المادة ١٣٠ من الدستور ، وتقوم هيئة محايدة بمحاكمته ، والمسئولية
هنا هي مسئولية سياسية ، على ما ستوضحه بعد .

٣ - أنه وإن كان الرئيس هو الموجه لدفة السياسة العامة ، بحيث
يقتصر دور الوزراء على تنفيذ ما رسمه لهم الرئيس ، فانهم مع ذلك
يشتركون في هذه السياسة بحسب نص المادة ١٣١ من الدستور .

ومن ثم فالوزراء يتحملون مسئولية تنفيذ السياسة التي اشتركوا في
رسم خطوطها أمام مجلس الأمة ، بجانب مسئوليتهم الادارية أمام رئيس
الجمهورية .

٤ - وفضلا عن ذلك ، فإنه مع التسليم بأن رئيس الجمهورية هو القائم
بالسلطة الفعلية ، فإن مجلس الأمة وهو عضو منتخب لا يملك عزل الرئيس
لأنه مثله منتخب من الشعب ، وكل ما يمكن أن يعمل مجلس الأمة هو
تحريك مسئوليته السياسية بتوجيه الاتهام اليه ، وتقوم هيئة خاصة
بمحاكمته ، فإذا حكم بإدانته أعفى من منصبه مع علم الاخلال
بالعقوبات الأخرى ، كما جاء بنص المادة ١٣٠ من الدستور .

٥ - أن الغرض الحقيقي من الحل هو منع مجلس الأمة من أن يفرض
على البلاد سياسة لا تقرها هيئة الناخبين ، وعلى هذا الأساس منح هذا
الحق للسلطة التنفيذية .

فإذا حدث أن عارض مجلس الأمة سياسة السلطة التنفيذية ، ورأى
الرئيس تغليب ارادة الناخبين ، لجأ الى استخدام حق الحل ، وفي هذا تأكيد
لسلطان الأمة .

فإن جاءت نتيجة الانتخابات الجديدة (وهي تجرى في ميعاد لا يجاوز
الستين يوما من تاريخ الحل طبقا للمادة ١١٢) بمجلس جديد يؤيد سياسة
الحكومة ، انتهى الأمر .

أما إذا جاءت نتيجة الانتخابات بمجلس يؤيد رأى المجلس المنحل ، فإن
رئيس الجمهورية يعدل عندئذ عن سياسته ، وله الحق في أن ينحى جانبا .

الوزير أو الوزراء الذين اضطلعوا بدور في هذه السياسة ، خصوصا وأنه لا يجوز حل المجلس الجديد لنفس الأمر ، بالتطبيق لحكم المادة ١١١ من الدستور .

على أنه يلاحظ أن الدستور قد استحدثت حكما هاما بنص المادة ١٤٥ .
سبقت الإشارة إليه ، هو :

« لرئيس الجمهورية بعد أخذ رأى مجلس الأمة أن يستفتى الشعب في المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا ، وينظم القانون طريقة الاستفتاء » .

ويقصد بالاستفتاء التعرف على رأى الأمة عن طريق التصويت ، فإن جاءت نتيجة التصويت فى جانب الموضوع المعروض للاستفتاء ، أخذ به ، أما إذا تمخضت نتيجة التصويت عن رفض الشعب للموضوع ، فإنه يصرف النظر عنه .

هذا النص قد يؤدى عملا إلى تعطيل حق الحل المخول للرئيس ، لأنه :

١ - عن طريق الاستفتاء يمكن تحكيم هيئة الناخبين فى المسائل الهامة التى هى محل خلاف بين السلطة التنفيذية ومجلس الأمة ، بما يغنى عن استعمال حق الحل للتعرف على رأى الشعب فى هذا الخلاف .

٢ - قد يؤدى تطبيقه الى الإبقاء على مجلس الأمة ، اذ يرى الشعب عن طريق الاستفتاء أنه يختلف مع ممثليه فى مسألة بذاتها ، فيقرر فيها برأيه ، وأن ممثليه لا يزالون - فى غير هذه المسألة - يعبرون عن ارادته .

ومن ثم فالاستفتاء يعتبر وسيلة من وسائل الاستقرار فى يد الرئيس ، وإذا ما لوح به لمجلس الأمة عند قيام خلاف ، فالمجلس قد يعدل عن رأيه اذا تبين أن الاستفتاء لن يكون فى صفه .

٣ - يحقق سيادة الأمة ويجعلها سيادة فعلية بعد أن كانت اسمية ، لأنه عن طريق الاستفتاء فى المسائل الهامة التى تتصل بشئون البلاد ،

يشارك الشعب اشتراكا فعلياً في الحكم بعد أن كان دوره يقتصر فقط على عملية التصويت للانتخاب مرة كل خمس سنوات •

وهذا هو السبب الذي حمل الدول البرلمانية كإنجلترا التي لا تعسرف النظام نصف المباشراً ، الى الاستعاضة عن حق الاستفتاء الذي لا يعرفه دستورهما ، باستعمال حق الحل ، فإذا ما عرضت مسألة هامة لا يفصل فيها البرلمان القائم ، بل يحل ويدعى الناخبون لانتخابات جديدة ، وهذا الاجراء هو في الواقع استفتاء غير مباشر •

لذلك قلنا ان الدستور المصري الجديد قد خلق سلطة رابعة جديدة هي هيئة الناخبين ، يمكن الرجوع اليها في أحوال هي :

١ - عن طريق الحل ، لبدء رأيها فيما يلابس ظروف الحل •

٢ - عن طريق الاستفتاء ، لبدء الرأي في المسائل الهامة ، وقد تكون هي محل خلاف بين السلطتين •

٣ - عن طريق الاستفتاء ، عند تعديل نصوص الدستور •

وكلها تؤدي الى حفظ التوازن ، واعادة التعاون ، ووصل ما انقطع من قوازن ، بقصد استقرار شئون الحكم في البلاد •

ويترتب على ما تقدم أن حق الحل مع قيام النص الدستوري الخاص بالاستفتاء يضيق استعماله ، فلا يبقى الا :

١ - في حالة ما اذا لم يجد حق الاعتراض على القوانين في الحد من اندفاع مجلس الأمة في التشريع ، وهو يؤدي هنا دور المجلس الاعلى في نظام المجلسين ، بالنسبة الى مجلس الأمة •

٢ - في حالة ما اذا تبين الرئيس أن مجلس الأمة أصبح لا يعبر عن ارادة الناخبين •

ثانيا : نفوذ السلطة التشريعية :

يبين هذا النفوذ في :

لا - حق توجيه أسئلة أو استجابات إلى الوزراء :

نصت على هذا الحق المادة ٩٠ بقولها :

« لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجابات ، وتجرى المناقشة في الاستجابات بعد سبعة أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير » .

وهذا الحق مأخوذ عن النظام البرلماني ، وبه يتيسر لممثل الأمة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية .

غير أن مناقشة الاستجابات قد تؤدي إلى طرح الثقة بالوزير المستجوب ، بالتطبيق لحكم المادة ١١٣ وهي تقضى بأنه :

« إذا قرر مجلس الأمة عدم الثقة بأحد الوزراء يوجب عليه اعتزال الوزارة

ولا يجوز طلب عدم الثقة بالوزير إلا بعد استجواب موجه إليه ، ويكون الطلب بناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس ، ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه .

ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية أعضاء المجلس » .

وهذا هو أحد الحقيقتين المقابلتين لحق رئيس الجمهورية في حل مجلس الأمة . وقد سبق شرح أثره ، على أنه يلاحظ بصدد المسؤولية الوزارية ، أنها مسؤولية فردية لا تمس إلا وزيرا معينا عندما يكون التصرف الموجب لها خاصا بأمر يتعلق بوزارته ، ولا تنهض المسؤولية التضامنية المصروفة في النظام البرلماني ، أي مسؤولية الوزراء جميعهم ، حتى ولو مست المسؤولية - بالتطبيق لحكم المادة ١١٣ - أكثر من وزير لتعلق التصرف بأكثر من وزارة .

٢ - حق اتهام رئيس الجمهورية :

نصت على حق مجلس الأمة في اتهام الرئيس ، المادة ١٣٠ من الدستور بقولها :

« ويكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو عدم الولاء للنظام الجمهورى بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الأمة على الأقل »
ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس .

ويقف عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام . ويتولى رئيس مجلس الأمة الرئاسة مؤقتا . وتكون محاكمته أمام محكمة خاصة ينظمها القانون .

وإذا حكم بإدانته أعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى . .

ومؤدى هذا النص :

١ - أن رئيس الجمهورية مسئول سياسيا أمام مجلس الأمة ، والأصل أنه لا يجوز لمجلس الأمة عزله قبل نهاية مدة رئاسته ، لأنه مثله عضو منتخب من الشعب ، كما سبق البيان .

وانما لمجلس الأمة اتهامه فى حالتين :

١ - بالخيانة العظمى .

٢ - بعدم الولاء للنظام الجمهورى .

وتجرى محاكمة الرئيس أمام محكمة خاصة محايدة ، لأن سلطة الاتهام لا يصح أن تكون أيضا سلطة محاكمة ، تطبيقا للقاعدة المسلم بها قانونا :

والمسئولية هى مسئولية سياسية قد تؤدى الى عزل الرئيس فى حالة ادانته ، دون أن يخل ذلك بتطبيق العقوبات الأخرى التى ترتبها المسئولية الجنائية .

٣ - حق إحالة الوزراء الى المحاكمة :

نصت المادة ١٥٢ من الدستور على أن :

« لرئيس الجمهورية ومجلس الأمة حق إحالة الوزير الى المحاكمة عما يقع منه جرائم في قاديته أعمال وظيفته . »

ويكون قرار مجلس الأمة باتهام الوزير بناء على اقتراح مقدم من خمس أعضائه على الأقل . ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس . »

ونصت المادة ١٥٣ على أن :

« يقف من يتهم من الوزراء عن العمل الى أن يفصل في أمره ، ولا يحول انتهاء خدمته دون إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فيها . »

ويسين القانون الهيئة المختصة بمحاكمة الوزراء وينظم اجراءات اتهامهم ومحاكمتهم . »

وتشترط هذه النصوص لاتهام الوزير أمام مجلس الأمة ، أن يصدر القرار - بناء على اقتراح مقدم من خمس أعضائه على الأقل - بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس ، توافر لجدية الاتهام .

وتجرى محاكمة الوزير وتوقيع الجزاء عليه طبقا لما يقرره قانون محاكمة الوزراء .

ثانيا - سمو الدستور

لما كانت العلاقة بين السلطة القضائية وبين كل من السلطين التنفيذية والتشريعية لا تثير الاهمية الملحوظة بالنسبة الى السلطين الاخيرتين ، فقد رأيت أن أتناول علاقة السلطة القضائية بالسلطة التشريعية تحت عنوان : « سمو الدستور » أي حق القضاء في مراقبة دستورية القوانين ، باعتبار أن هذا الموضوع هو أهم ما يتصل بصدد هذه العلاقة .

ولما كانت القواعد التى تضمنها الدستور هي قواعد عليا جامدة يجب مراعاتها واحترامها من المشرع العادى ، فانه يهنا ان نتناول مراقبة دستورية القوانين فى ظل دستورنا الجديد ، لأن هذه الرقابة ما هي الا اعرابا عن مبدأ قاعدة « السمو الدستورى » .

وقد أقر القضاء المصرى بحقه فى مراقبة دستورية القوانين ، أى موافقتها لأحكام الدستور ، فى ظل الدستور الملغى .

ويبين من نصوص دستورنا الجديد أنه لم يستحدث أحكاما خاصة بمراقبة دستورية القوانين ، وجاءت المواد المتعلقة بالسلطة القضائية فى الفصل الرابع من الدستور بنفس ما تضمنته نصوص الدستور الملغى من أحكام .

غير أن المادة ١٧٨ من الدستور الجديد قد استحدثت نصا هو :

« تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة » .

بدلا من النص السابق بالمادة ٣١ من دستور ١٩٢٣ الملغى ، وكان يقضى بأن :

« تصدر أحكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك » .

فاذا كان الدستور الجديد قد قضى بصدر الأحكام باسم « الأمة » ، وأن السيادة للأمة بنص المادة الثانية ، وأن السلطة التشريعية والسلطة القضائية كلاهما يستمدان سلطتهما من الأمة .

كان لامناص من أنه لا يجوز للسلطة التشريعية وهي سلطة مؤسسة ، إذا خالفت نصا دستوريا بقانون أصدرته ، أن تلزم السلطة القضائية وهي سلطة مؤسسة أيضا ، بأن تجاريها فى هذه المخالفة الدستورية ، فتطبق قانونا مخالفا للدستور .

وبذلك يتأكد من جديد حق القضاء فى مراقبة دستورية القوانين ، بما
يعلى من قواعد الدستور على سائر القواعد •

* * *

وانى لأرجو أخيرا أن يكون فيما خطه دستورنا الفريد بين الدساتير ،
من ضمانات لأفراد الأمة ، ومقومات لمجتمعها المصرى فى عهده الجديد ،
ما يجعلها خير أمة أخرجت للناس •

المرأة في الدستور

للكاتبة سميرة القاسمي

يقول المؤرخ الأمريكي المعاصر ولیم جیمس دیورانت Durant صاحب كتاب قصة الحضارة في الجزء الأول من كتابه الخاص بما سماه « تراثنا الشرقي » ما معناه - اذا كانت المدينيات تقاس بمقام المرأة في المجتمع فان المدينة الفرعونية القديمة أرقى مدنية عرفتھا الانسانية الى اليوم والحضارة الفرعونية القديمة حضارة لما تصل اليها حضاراتنا الحديثة فيما يسلم به المؤرخ الأمريكي ويتخذ لذلك برهاناً أن هذه المدينة عمرت خمسين قرناً بينما أرقى المدينيات اليوم لا تزعم لنفسها هذه الحياة الطويلة أما المدينيات القديمة فلم تعيش واحدة منها زمناً يقرب ولو من بعيد من هذه المدة . وأما مدينيات العصور الوسطى فليس من بينها الا مدنية الاسلام هي التي مازالت تعيش الى اليوم .

وهذا ان دل على شيء كما يقول العالم المؤرخ فانما يدل على أن المرأة قد بلغت من علو المكانة والاحترام عند قدماء المصريين ما لم تبلغه بعد النساء في أرقى الأمم اليوم ، ثم يستمر المؤلف في تعداد ما كانت تقوم به المرأة الفرعونية من أعمال عامة وخاصة وما كان يقام نحوها من واجبات وما كانت تعامل به من احترام .

أما المدنية العربية الاسلامية فلقد أعطت المرأة من الحقوق ما لم تصل اليه بعضه بعد النساء في أرقى الأمم الغربية ، ولست أعني بذلك حق الملكية وحق التقاضي باسمها وحق العمل والجهاد وغير ذلك من حقوق وصلت اليها الغربية بعد كفاح طويل مرير وقد كفلها الاسلام للمرأة العربية المسلمة منذ أربعة عشر قرناً تقريباً ، وانما أعني حقوقاً أخرى مادية ومعنوية كفلتها لها الشريعة السمحاء كحق النفقة مثلاً الذي تحمي به أمومتها وأبناءها وتصور لها حقوقها المادية في الأسرة . أما الحقوق بمثل ما ضمنها لها الاسلام ،

فليس من شرع قد قدس رباط الزوجية وسما به فأحاط الأسرة بسياج من الرعاية والحماية والتقدير يمثل ما فعل الإسلام في هذا .

افتعجب إذن أن يكون الدستور المصرى الجديد ، وهو أول دستور يصدر معبرا فعلا عن أمانى الشعب المصرى ويصور له صورة المجتمع السليم ، أن ينص على حقوق المرأة المختلفة لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث . افتعجب أن يمنح الدستور الجديد حق الانتخاب للمرأة وأن ينص على أن الأسرة ، وهى مملكة المرأة وعملها الأول والأسمى فى الحياة أساس المجتمع المصرى وأن الدولة تكفل لهذا الأساس قوامه الدينى والخلقى والوطنى بل هى تكفل حسب المادة ١٨ دعم الأسرة وحمايتها وحماية الأمومة والطفولة بل أن الدستور ليذهب الى أبعد من ذلك لأن مقام الأسرة فى نفس الشعب المصرى لرواسب للمدينتين الكبيرتين اللتين تغلغلتا فى كيانه يذهب الدستور الجديد الى أن ينص على أن الدولة مسئولة عن أن تكفل للأسرة المصرية مستوى لائقا للحياة ثم ينص أيضا على وجوب إمداد هذه الأسرة بالنجدة فى الشدائد فيكفل حق الشيخ والمريض والعاجز عن العمل فى دخل يعيش منه .

أن الشعب المصرى وهو سليل الفراعنة الأول ، وهو الحفيظ على التراث العربى الإسلامى قرونا وقرونا وهو الذى يمثل مع الشعوب المسلمة اليوم هذه الحضارة العريقة ما كان يمكن أن يسكت يوم يقال له رتب أمرك كما تريد على أن تظل المرأة فى جانب والرجل فى جانب آخر ، أن هذا التصور الانفصالى لا يمكن أن يكون من الشعب ولا يمكن للوضع القديم أن يكون معبرا عن روح المصريين أو إرادتهم ، ولما كانت مواد الدستور الأخرى تخفق بالكثير من أمانى الشعب فأنها خفقت ولاشك بتلك الأمنية الطبيعية فلا يفرق بين أبنائه حتى لا يشل نصف أمه فيعمل النصف الآخر عملا ناقصا .

ولقد قال الرئيس جمال عبد الناصر فى ختام خطابه معقبا على مواد الدستور بعد أن تليت فى ذلك اليوم المشهود يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ . أن المرأة قد قامت جنبا الى جنب مع الرجل طوال الكفاح المرير فى سبيل

إن إرادة الشعب وحكم الشعب نفسه بنفسه قال « وقد استشهد بعض
أثافي سبيل الكفاح المشترك من أجل الحرية ومن أجل الحياة ، وأننا
نريد أن نعطي للمرأة حقوقها » .

ما قصة هذا الكفاح الميراثي لقصة طويلة ولا شك ولكنه لا بأس من
ستعرض بعض معالمها من بعيد لنرى إلى أي حد تعبر نصوص الدستور
ة بالمرأة عن روح هذا الشعب العريق الذي ظل رغم الإحن والشدائد
الإيمان متيقنا أن اليوم الذي سيصل فيه إلى الحرية والاستقلال وحكم
نفسه لا يد آت مهما طال الزمن .

ل كائنات المصرية مثلاً كفاح الأجنيبات الانجليزيات مثلاً أو
بريكات في سبيل نيل حق سياسي ، التاريخ يقول ألا شيء من هذا قد
ن والسبب معروف فلم يكن هناك ما يدفع إلى مثل هذا الكفاح ، لماذا ؟
ة الروح المصري الصميم لم يكن غافلاً عن نفسه فامام بعض المظاهر التي
ه المدن من موجات التقليد لحركات التحرير النسوي كانت الحياة المصرية
حجة في صميم الأحياء الشعبية وعلى الأرض الطبيعية في بيوت
إبن ، ففي الفلاحين عملت المرأة يدا بيد مع الرجل في الريف المصري
أيام الفراغة إلى اليوم ، وهي ما تزال تعمل بنفس الصبر وب نفس اليد
ة المتعاونة مع رجلها لأنها تؤمن بأن الحياة كفاح وجهاد فهكذا علمتها الطبيعة
يرة بطبقة معينة استغنى رجالها فحجبوا نسائهم وراء الأقفال والجدران
في لأن المرأة التي لا تعمل خليقة أن يخشى عليها من الشيطان ، في هذه
ات وحدها كانت المصرية فريسة الراحة والفراغ ، فأمور البيت للعبيد
نم ، والمال يأتي وفيها وهي لا تعالب . أكثر من أن يكون زينة للناظرين ،
ن الأولاد كانت الدادات والمراضع يقمن بتربيتهم ، فلا بأس أن تقلد هذه
لغة بعض مظاهر الحياة الغربية تقليداً .

ولكن هذه الطبقة بالذات هي التي ولدت لنا بحكم مركزها الاجتماعي
نة يبيعون الحق أو يتفاوضون عنه في سبيل دفع شخصي وقسوا إذا يرون
ر في أن ينصروا الأجنيبي على أبناء وطنهم بل أن هذه الطبقة بالذات
التي أفسدت حياة مصر والمصريين خلال أكثر من قرن من الزمان ، وكان

قراء أكثر أفرادها ثراء ممنوحا من الأجانب أو الأتراك الحاكمين لقاء خيانة أو
مساعدة مربية •

ولكن الى جانب هؤلاء بل من بينهم أحيانا بدأت طوائع المرأة المتحررة تظهر
فاذا بنا نرى بعض بنات الطبقة المتوسطة الشريفة التي كانت تكافح في النضال
ولكنها تنظر الى الطبقة الثرية نظرة اكبار نوعا ما اذ بنا نرى بنات هذه الطبقة
يخرجن الى عالم الادب فيؤلفن بعض تأليف أدبية ضئيلة الكم قليلة الخطر من
الناحية الفنية المحضة ولكنها من الناحية الاجتماعية تدل دلالات كبيرة لتلغ
أن وراء الحجاب الذي قللت فيه الطبقة المتوسطة الطبقة الثرية عقول نسبه
مازلن نازعات الى التحرر وقد مثلت هذه الظاهرة من المصريات عائشة تيسر
وبأحثة البادية أو ملك حفنى ناصف •

وبينما كانت صالونات الادب ومجالس المنادر تتحدث عن شعر عائشة
ونثر ملك ، كانت الفلاحة المصرية تعمل في الحقل وتلقى ضربات محصل
الضرائب لصالح الحاكم الغاشم فتصمد لكل هذا وتصبر وتعزى بأن طلاب
الفرج قد أخذت تلوح ، فهذه أخت لها تنادى بأن الجدران ستتسكروا ،
تخرج المرأة المصرية المؤثرة بعقلها الى المجتمع فتتغير الحال أو على الأقل
ستنجب من يغير الحال •

واذا كانت المصرية قد شاركت في ثورة عرابى واحدة من الشعب الذي
كان يسير جماعات لاعلان التضامن أو الاستنكار لما يفعله المستعمر والحال
ولم تظهر الا في الصفوف الخلفية كانت تصرخ مجهولة في وجه وال من لا
الاقاليم او تتحمل آلام اليتيم او الترمل أو الشكل كلما حصد العلوم
أبناء الوطن ارواحا طاهرة فان الحال منذ هذات الثورة قد تغيرت وأخذ
الروح الذى صحا في شدة عرابى يتنبه ويستجيم •

واذا بثورة البلاد سنة ١٩١٩ تدفق نواقيس الخطر فتخرج مصر بجبه
طليقاتها رجالا ونساء أثرياء وفقراء الى الشوارع احتجاجا وجهادا في سب
تطبيق مبادئه ولسن المعروفة على حال مصر • وكان أن خرجت مظاهر
النساء المشهورة الأولى في ١٦ مارس سنة ١٩١٩ والثانية بعدها بأربع

إيام ، فأحس المجتمع القاهري السادر الى حد ما في راحته بأن الامر يمكن
أن يستمر راحة أو هدوء أو استجماما .

وقتل العدو في المظاهرات وشنق في دتشواي ، وحبس النساء في
المظاهرات وحاصرهن وأصاب من فؤاد المصرية السكليم جراحا يوم قتل
الأطفال والشيوخ بلا رحمة ولا هوادة ولقد ماتت عشرات وراء حدود الميدان
لكنهن متن لما عانين من ظلم ومما جلبه عليهن الاستعمار من آلام .

ونخفضت الثورة عن صورتين لكفاح المرأة صورة مثلتها السيدة هدى
نعاوي وأخرى مثلتها السيدة صفية زغلول أم المصريين .

وأثرت الأولى في الناحية الاجتماعية بما بذلت وجاهدت كرائدة تنادى
بحقوق المرأة وأثرت الثانية في سياسة مصر أثرا ممتازا لا من حيث قوته أو
سوله ولكن من حيث أسبابه . فلقد أثرت صفية زغلول بوقارها وجهادها الى
وار الزعيم سعد زغلول جهادا اضطرها الى أن تنفى معه ثاني مرة . كما هو
بروف وغدت أم المصريين أما للمصريين حقا وكان لكلماتها تأثير قوى لم
ستلمه الا من كونها زوج الزعيم زوجه التي توحى بالاحترام وما يشبه
نقديس ذلك أنها كانت تمثل فكرة المرأة المصرية المثالية عند حزب كان
مثل الشعب يوم ائتمن الشعب حزب الوفد على آماله وأمانيه .

وطوت الأحداث الصورتين لتستقبل مدن مصر جيشا قويا لا أسماء فيه
! شخصيات فهن نساء خرجن من بيوتهن للعمل فلم يلاقين الا الصعاب
ل الامر ولكنهن سرن وسرن بعزيمة المصريين الذين بنوا الأهرام وايمان
رب الذين فتحوا الامبراطورية الاسلامية العريضة واذا المرأة المتعلمة
تقنة لفنون بعينها تتقدم لتخدم وطنها وترفع مستوى أسرتهما التي هي
ناس المجتمع عن طريق ماتتقن من فن أو صناعة ، واذا الرائدات الأول في
الميدان يصبحن في لمح البصر آلاف وآلاف .

ودق ناقوس الخطر مرة أخرى عقب حرب أخرى أيضا وأعلنت مصر علم
نياباتها بمعاهدة جائزة بينها وبين المستعمر . ولم يعد الامر مظاهرات
حتجاجات وانما أصبح قتالا على القنابة التي ارتكن عليها جيش المستعمرين

فإذا المتطوعون ومن بينهم متطوعات في التمريض وفي بعض ألوان المعارة الحربية ، واعتدى العدو مرة أخرى وجاء دور المصرية الصميمة مرة أخرى وإذا الشهيدة أم صابر امرأة من صميم لشعب تقدم روحها في سبيل الله في معركة التحرير ومزا للمصرية المجاهدة للاستعمار في صورتها الجديدة

ولما جاءت الثورة وانبثق الفجر الجديد وأرادت الثورة أن تكافئ له الضحايا في حرب فلسطين وحرب القناة وقفت مصرية مجهولة فقيرة م صميم الشعب المصرى الفرعونى العربى لتتد إلى الدولة معونة قدمتها إليها تعويضا بعد أن استشهد ابنها لتساهم بهذا المبلغ في تسليح الجيش المصرى ليقوى وليتمكن من السير بالوطن إلى آخر لشوط في أمانيه العظام ، وبما الله كم كانت حاجة امرأة فقيرة عجوز إلى أقل القليل من هذا المال لتستقيم به على حياتها ولكن حياة الوطن قبل حياة المواطنين ، فهذهام دستور مصر منذ كانت •

هذه صور عابرة قدمتها لنرى أن الروح المصرى العربى الصميم ظل ناله أبدا يطفو في الأحداث ويظهر ويتجلى في صورة أو أخرى رغم أن سياسه الوطن كانت تتجه في الواقع وجهات مختلفة مغرضة في سبيل مآرب سياسية أو فوائد مادية لحاكم أو مستعمر ، فلما أن الآوان وانجلت الغشاو عادت الحياة المصرية إلى طبيعتها - طبيعتها الفرعونية التي زفعت المرأة لم حضارتها إلى أسس مما ارتفعت إليه في أية مدنية إلى اليوم ، وطبيعتها العربية التي أعطت المرأة من الحقوق ما لم تنله المرأة في ظل أرقى مدنية معاصرة حتى اليوم •

ولم يمنع الدستور الجديد المرأة حق الانتخاب فحسب وإنما هو يضم من المجتمع في وضعها الطبيعى ، ويحمى هذا الوضع بنص الدستور فالأ العاملة هي يد من الأيدي التي ترفع بناء هذا الوطن فلا بد أن تحمى ولا؛ من أن يسهل لها أمر هذا العمل لأن الوطن محتاج إلى رجاله وإلى نسائه جميعا • لم يعد هناك صالح لأحد في أن يظل تصف هذه الأمة مشلولوا وإنما أصبح صالح مصر الحديثة اليوم أن يعمل الكل بل أن يعملوا أضعاف

إنما ما يعمل سائر الناس في سائر الدول لا لأننا تخلفنا مدة ليست
باليسيرة فحسب ولكن لأن آمالنا في المستقبل اعرض وأسمى

بهذا الإدراك القديم الحديث أدراك مصر صاحبة أرقى المذنيات القديمة
رغبة أعرق المذنيات الحديثة فرض الدستور الجديد أن المرأة ستعمل وأن
الدولة لا بد ميسرة لها هذا العمل فنصت المادة ١٩ من الدستور على
ساعاتها على التوفيق بين عملها في المجتمع وواجباتها في الأسرة •

ولا كانت الأمومة هي العمل الطبيعي الأول للمرأة فلقد أخذ الدستور
الجديد يحمي هذا العمل وييسره ويكفل لثمرته من الأولاد الحماية الواجبة
من المرض والجمل والاستغلال والاهمال والمادة ٢٠ تنص على أن الدولة
تحمي النشء من الاستغلال وتقيه الاهمال الأدبي والجسماني والروحي
لك أن الشعب المصري الذي يحسن كيانه كاملا متكاملا يعرف أن الحياة
ستمر وأذن النشء هم رجال الغد والشعب المصري سليل الفراعنة الذين
كروا في العالم الآخر بعد الموت تفكيراً خلق في سموه تحقيقات خالدة
امعة لا بد مفكر في استمرار الحياة على هذه الأرض ولا بد مفكر في أن يعد
هذا المستقبل ما يمكن أن يعد وأن يرسمه بقدر الامكان متمشياً مع الآمال
قوية والشعب المصري الذي يؤمن بالاسلام ايماناً عميقاً ويؤمن بحكمة
سل لدنياك كأنك تعيش أبداً وأعمل لا تخرتك كأنك تموت غداً لا بد مفكر
في مشروعات طويلة الأجل يبدأها لتكمل بعد عشرات الأعوام ولكنها تبدأ
هكذا ، وما أكثر المشاريع النافعة وضعت على الأرفف قبل الثورة لأنها
نارية ليست عاجلة التنفيذ كأنما الذين صبروا على بناء الأهرام
يستطيعون أن يصبروا على بناء السد العالي وما هو أضخم في المستقبل
قريب ان شاء الله •

وهكذا اذا قرأنا مواد الدستور الجديد في كل ما يختص بالمواطن
عربين لا نراه يفرق في أي حق بين المرأة والرجل لأن الحياة لا تفرق
نهما ولأن الحياة لا تكمل الا بهما ، فحق التعليم المجاني وحق الرعاية
اجتماعية والصحية وحق المعونة في أحوال الشيخوخة والمرضى والعجز
العمل كل هذه الحقوق التي ينص عليها الدستور نصاً (وفرق بين نص

القانون ونص الدستور) لا فرق فيها بين رجل وامرأة: كلها حقوق اكتسبها المرأة بمجرد هذه الحقيقة البسيطة وهي أن الشعب هو الذي يشرع لنفسه لا الحاكم التركي ولا المستعمر الأجنبي وإنما هو الشعب الذي يمثل هذا الرواسب المجيدة للمدنيات العظيمة يعرف اليوم كيف يرعى مصالحه وكيف يعبر عن نفسه وكيف يصور أمانه *

ولعل أروع ما يمثل هذا الروح المصرى العربى الصميم تلك الظاهر البارزة لمن يطالع مواد الدستور الجديد فسيرى بعد المواد الثلاثة الأولى التى اختصت بتحديد الدولة المصرية وتعريفها بتحديد سيادتها ودينها ولغتها ان المادة الأولى بعد ذلك هى « التضامن الاجتماعى أساس للمجتمع المصرى لأنه الشعب المصرى الذى آمن » كما لا يزال كتاب الموتى من تاريخه القديم يشهد ان « الكل فى واحدة » هو الذى يحرص على أن تكون هذه المادة من مواد دستوره الجديد ، أنه لا يقتبس ولا يقلد وإنما هو يعبر تعبيرا حرا خالصا صريحا لأول مرة عن نفسه التى كونتها أرضه وسماؤه وشسكتم أعرق مدينتين ، مدنية الفراعنة ومدنية الاسلام [

الاقتصاد في الدستور

للدكتور محمد يحيى عويس

ليست العبرة في وضع الدساتير ونظم الحكم مجرد الاخذ بالأسس والقوانين التي سارت عليها دول معينة ، ولا هي بتطبيق المبادئ التي تشتملها مذاهب سياسية أو نظريات اقتصادية دون النظر للآثار التي يترتب عليها تطبيق مثل تلك المبادئ . بل ان خير دستور ونظام لأمة مدبنة وثابة هو ذلك الذي يأخذ في الاعتبار ظروف تلك الأمة وخصائص جنتمها . فيضع لها من الأسس والمبادئ ما يتمشى مع رسالتها وما يحقق شعبها الهدف الاسمى الذي يصبو اليه .

وهذا هو ما نجده في دستور جمهورية مصر ، ذلك الدستور الذي صدر باسم الشعب المصرى ، والذي تنبثق أحكامه من صميم رغبة هذا شعب ، ومن تجاربه في الماضى ، وكفاحه مدى السنين والأجيال . ان الدارس لأية ناحية من نواحي هذا الدستور ليجد في أسسه وقواعده مفهوم نصوصه محاولة عملية لارساء نظام عمل يتمشى مع ظروف مصر ناضرة بقدر ما يتمشى مع مثل الديمقراطية السليمة كما نفهمها على نيقتها ، لا كما تساق لنا في النظريات والمذاهب المجردة ، أو كما اهدناها في نظم الدول الأخرى التي وجهت اليها الانتقادات وتكشفت أحداث عما بها من أخطاء . ان دستورنا الجديد جاء مطابقا لروح عصرنا ، حقا لأهدافنا ، ومؤمنا لحقوقنا ، وملائما للظروف التي نمر بها ، تمشيا مع الأركان والمقومات الأساسية لمجتمعنا .

ومن حق كل دارس وباحث اقتصادى أن يفخر بالدستور الجديد فيه من اهتمام ظاهر واضح بالنواحي الاقتصادية في تنظيم المجتمع وضع نظام الحكم . فلم يكتف هذا الدستور بالإشارة الى مثل العدالة الديمقراطية والحقوق والواجبات ، ولم ينح ناحية فقهية بحتة في سرد

تفاصيل مسئولية السلطات أو فصلها أو طريقة تضاعفها ، ولم يركز كل مواده على القوانين والتشريعات وطريقة العمل بها . . لم يكن الدستور الجديد بهذا ، بل أشار إشارة واضحة الى نوع النظام الاقتصادي الذي يقوم في الدولة المصرية والذي يحقق للشعب أهدافه في العيش الكريم والاستقرار المادي والعنوي مع مراعاة الظروف والعادات والتقاليد والاسس الجوهرية التي يقوم عليها المجتمع المصري ، ودون المساس بحق من الحقوق المشروعة لأفراد الشعب .

ان مجرد محاكاة النظم المأخوذة بها في دول أخرى تختلف عن مصر في ظروفها ودرجة تقدمها وامكانياتها من القوة القومية ، ان مجرد المحاكاة لا يعتبر من الحكمة السياسية في شئ . فليس ثمة خير يرجى من تطبيق « نظام رأسمالي حر » ، كذلك الذي قام في بعض الدول الغربية وعرف باسم « الديمقراطية الرأسمالية » ، ولن تتحقق الأهداف الايجابية المرجوة بمجرد الاخذ بنظام انقلابي اشتراكي مفاجيء ، ولن تكون هناك فائدة من ترك الأمور على ما هي عليه أملا في التطور الطبيعي والنمو العنصري غير النحو الذي نادى به بعض فقهاء السياسة في الدول الغربية .

اذن ، فماذا جاء في الدستور الجديد اذا لم يكن قد أخذ بذلك النظام في الاعتبار جميع الظروف العملية والواقعية التي تقوم في المجتمع المصري ، فوضع تلك الاسس التي تتماشى مع حاجاتنا وأهدافنا الاقتصادية والسياسية دون المساس بالنواحي الجبرهوية لحياتنا الاجتماعية ، فضمن بذلك التقدم والنمو الاقتصادي دون أن يستهدف المجتمع لصعوبات أو أزمات قد تأتي كرد فعل للتطور المفاجيء أو الاخذ بنظام يتعارض مع ظروفنا الراهنة . لقد تضمن الدستور الجديد ما يقرب من خمسين مادة ترتبط جميعها لم صيغة مباشرة بالتنظيم الاقتصادي للدولة والمجتمع . وان دستورا يحتوي على هذا القدر من التفصيل في ارساء نظام الحكم ، ويفرد ما يقرب من ربع مواده للاسس والتنظيمات الاقتصادية ، لكفيل بأن يحقق للشعب أهدافه من الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي الايجابي الذي يعتبر ركنا أساسيا لتقدم الدولة في جميع النواحي الأخرى من سياسيا واجتماعية وقومية .

الاستور المصرى يبرز الناحية الاقتصادية فى الكلمات الأولى من
 ففته ، ويسير بنا خلال أبوابه المختلفة فتكاد تجد فى كل باب تقريبا
 ما أو مادة تدل على مدى الاهتمام بالتنظيم الاقتصادى للدولة • فعندما
 نول الشعب المصرى فى مقدمة دستوره الجديد انه « انتزع حقه فى
 حرية والحياة بعد معركة متصلة ضدالسيطرة المعتدية من الخارج والسيطرة
 لستغلة من الداخل » ••• وانه يرسم معالم الطريق الى مستقبل متحرر
 ن الخوف والحاجة والذل ••• وانه يريد أن يبنى بعمله الايجابى ، وبكل
 لفته وامكانياته مجتمعا تسوده الرفاهية. ويتم له فى ظلاله :

القضاء على الاستعمار وأعوانه •

القضاء على الاقطاع •

القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم •

اقامة جيش وطنى قوى •

اقامة عدالة اجتماعية ••

اقامة حياة ديمقراطية سليمة ••

عندما يقول الشعب المصرى فى مقدمته دستوره كلماته هذه بما لها من
 و معنى عميقين ، فانه انما يثبت لشعوب العالم أجمع انه قد بلغ
 بة من النضوج والوعى بحيث أصبح يقدر حقيقة أسباب متاعبه
 لى الماضى ، وحقيقة أهدافه التى يرميها للمستقبل • فالشعب الذى
 استلهم العظة من ماضيه واستمد العزم من حاضره ، • ويريد أن يرسم
 طريقه متحررا من الخوف والحاجة والذل ، والشعب الذى يريد أن يحقق
 بناء مجتمع تسوده الرفاهية ويقضى فيه على الاستعمار والاقطاع والاحتكار
 بسيطرة رأس المال على الحكم ، هذا الشعب لا بد وأن يكون قد بلغ من
 لنضوج الفكرى والوعى السياسى درجة تجعله يفهم الدور الذى تلعبه
 للنظم الاقتصادية فى حياته السياسية • والشعب الذى يريد أن يعمل عملا

إيجابيا لاقامه جيش وطنى قوى لا بد وان يحوى مد فهم ان عناصر القومى القومية انما تستمد من القوة المعنوية والمادية للدولة ، وكلتاها مكنة للأخرى ، وكل منهما لا تتحقق الا بالاستقرار الاقتصادى والبناء الاقتصادى القوى •

والشعب الذى يريد اقامة عدالة اجتماعية لا بد وانه يفهم ان سم تلك العدالة هو العدل فى توزيع الثروة القومية ، والعدل فى تحمل الأعباء الاقتصادية ، والعدل فى توزيع الخدمات الاجتماعية التى تقوم بها الدولة حسبما تتوافر لها الموارد • كما أن هذا الشعب الذى يريد اقامة ديمقراطية سليمة لا بد وانه يفهم معنى الديمقراطية على حقيقته • انه يحكم الشعب نفسه بنفسه هو الا يكون للفوارق المادية أثر على الأفراد السياسية ، فلا تستأثر طبقة معينة بالحكم لمجرد ثرائها ، ان من الأسس الأولى للديمقراطية أن تتلاشى ضروب الثراء القاد الذى يضر بمصلحة الآخرين وأن تصبح أداة الحكم مرآة لرغبات الشعب ووسيلة لتحقيق أكبر نفع لأكبر عدد من الأفراد ، وليست طريقا للمآرب والمصالح لاقلية معينة •

حقا اننا نحن دارسى العلوم الاقتصادية لنشعر بأن كل فرد من فقرات الدستور المصرى تحوى فى مفهومها اشارة مباشرة أو غير مباشرة الى ناحية اقتصادية من حياتنا الاجتماعية والسياسية ، واننا لنفهم نجد الشعب المصرى قد بلغ من سعة الأفق الاقتصادى ما جعله يشد الى ايمانه بان الرخاء العالمى لا يتجزأ ••• فان هذا الايمان احرى ان يتخذ مثلا اعلى تسير عليه دول العالم بدل أن تتصارع من أجل تطالكاسب والمغانم الاقتصادية على حساب الشعوب المستضعفة والصغيرة واننا اذ نقرأ فى دستورنا الجديد أن الشعب المصرى يؤمن بأن لكل فرد فى يومه ، ولكل فرد حقا فى غده ، فقد حق لنا أن نطمئن كل الاطمئنان على مستقبل هذا الشعب • فالفرد الذى يؤمن بحقه فى يومه وحقه فى هو ذلك الفرد الذى يقدر معنى حقه فى الرفاهية والمستوى اللائق العيش فى ظل تنظيم اقتصادى سليم ، وهو أيضا ذلك الفرد الذى

أن لا ضمان لمستقبله الا بتقديم اجتماعى قوامه النمو الاقتصادى الذى يستند الى أسس راسخة ، وخطط سليمة ترسم للصالح العام لا لمصلحة فريق دون آخر .

القضاء على سيطرة رأس المال :

ان الدولة الحديثة التى تستهدف فى تنظيمها السياسى انتفاء سيطرة رأس المال على الحكم تكون قد تخلصت من أصل البلاء الذى كثيرا ما أصاب الدول التى تسمت باسم « الديمقراطيات الرأسمالية » ، وتكون بذلك قد خطت خطوة ايجابية فى الطريق نحو الديمقراطية السليمة الحقيقية . ولعلنا نفسر هذا البلاء تفسيراً واقعياً بعيداً عن التعبيرات العاطفية حتى يتبين للقارئ مدى ضرورة القضاء على السيطرة السياسية التى تنفرد بها الطبقات الرأسمالية فى بعض الدول ، وبخاصة فى تلك التى يخدع فيها المواطنون باسم الأهداف القومية والمزاعم الكاذبة عن السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها .

أنا نشاهد فى عصرنا هذا إن ليست هناك ناحية اقتصادية فى دولة من الدول الا وكان للحكومات دخل فيها أو على الأقل اهتمام بها . كما أننا قلما نجد فى تلك الدول نشاطاً سياسياً الا وكانت له علاقة وطيدة بالانتاج وتوزيع الثروة . وقد أصبح هذا الارتباط أكثر وضوحاً بعد أن انقسم العالم الى دول قومية مستقلة تهدف كل منها الى تقوية نفوذهم ومكانتها فى المسرح الدولى .

والمواطن فى دولة ما ينظر الى النواحي السياسية والاقتصادية فى اطار من المصالح القومية ، فيفكر فى الدولة لا كأنها تكوين لنظام سياسى فحسب ، بل يرى فى هذا التكوين الأساس الذى يقام عليه النشاط الاقتصادى . فهذا الوطن الذى يدين له بالولاء والطاعة من الناحية السياسية هو أيضاً ذلك المكان الذى يجد فيه المجال لتحقيق « مصلحته الاقتصادية » اياً كان نوعها - كعامل أجير ، أو كصاحب منشأة صغيرة أو منتج كبير أو منظم لصناعة أو تجارة على نطاق واسع . فكل هؤلاء

قد يشتركون فى التفكير بأن ثراء دولهم مقرون بتقدمها فى النواحي الزراعية والصناعية والتجارية • ومجمل القول أن الأفراد أصبحوا ينظرون للحكومات على أن مهمتها الأولى هى تحقق التقدم الاقتصادى للدولة ، ليس فقط كمصدر لرفاهية الأفراد بل كوسيلة فعالة أيضا لتحقيق أولى دعائم قوة الدولة النسبية فى الميدان العالمى •

ولو أن دول العالم سارت فى علاقاتها على نهج رشيد لتحققت الرفاهية المادية لشعوبها ، ولكن الذى يحدث هو أن كثيرا من الدول أو الحكومات تتبع سياسات - بدعى ما تسميه القومية الاقتصادية - لا تستهدف رفاهية الشعوب ، وإنما تحقق المصالح لطبقة من المنتجين على حساب البقية من أفراد الشعب • وربما يتبادر الى الذهن أن المنتج والمستهلك يكمل كل منهما الآخر فى المجتمع الإقتصادى وألا تضارب بين مصالح الفريقين طالما أن النظام الإقتصادى القائم نظام يحقق تبادل المنفعة فى حدود موارد الدولة وإمكاناتها • بيد أن عالم الرأسمالية الحديث بما فيه من تخصص وانتاج واسع النطاق وإعلان وتسويق ، قد جعل من المنتجين أقلية تنتج فوق طاقتها وتعتمد على الإعلان والتأثير على الأغلبية فى تصريف السلع المنتجة •

والغالبية الكبرى من المستهلكين هم العمال والموظفون الذى يعملون لحساب كبار المنتجين • وللمستهلكين مصالح فى الدولة الواحدة أهمها حصولهم على سلع بأسعار زهيدة ، وخفض تكاليف المعيشة وضمان العمالة ووفرة السلع والخدمات محلية كانت أو أجنبية • غير أن المستهلكين غالبية ضعيفة سياسيا ، ويندر أن تفهم حقيقة الأغراض التى تهدف إليها الحكومات باتباع هذه السياسة أو تلك • ثم إننا نجد فى المجتمعات التى تسودها سيطرة الرأسمالية على الحكم أن المستهلكين - وهم الغالبية - يعوزهم النفوذ السياسى الذى يؤثرون به على الحكومات كى يجبروها على التسليم بحقوق الغالبية وسن التشريعات التى تحمى مصالحهم • وإذا افترضنا وجود نفوذ لتلك الغالبية من الشعب أو تأثير على نظام الحكم عن طريق برلمان تمثيلى ، فيندر أن تكون تلك السلطة أو هذا النفوذ من

القوة النسبية بحيث تتناسب مع الأعداد الهائلة لغالبية الشعب الذي تحكمه طبقة رأسمالية ذات مطامع أنانية •

وإذا نظرنا إلى الجانب النفسى والاجتماعى فى أسباب ضعف الغالبية من المستهلكين وطبقة الأجراء ، لاستطعنا القول بأن القوة والنفوذ تستمد من شعوره بامتلاك الثروة ، والتعود على التنظيم الاجتماعى والسياسى ، والقدرة على اظهار نتائج ايجابية سريعة - وهى عوامل لا تتحقق بالنسبة للطبقات الفقيرة فى المجتمع الطبقي ٢ ففى مثل هذا المجتمع نجد أن الطبقات الكادحة لا تدرك القوة التى تمتلكها ، ولا تدرك ما تستطيع تحقيقه من أهداف لو أنها تضافرت وتكتلت ونظمت الجهود الجماعية ، هذا إلى جانب ما نشاهده فى معظم الأحوال من عدم وجود الفرصة للاتصال المباشر بين الطبقات الكادحة والهيئات الحاكمة فى المجتمعات الطبقيّة الرأسمالية •

فى مثل تلك الظروف ، نجد أن الأغلبية الفقيرة من الأجراء كثيراً ما تخشى محاولة تهدف من ورائها تحقيق مصالحها لما فى ذلك من مخاطرة تفوق احتمال نجاح مساعيها وقدرتها على زعزعة الطبقة الحاكمة • فالغالبية الفقيرة كما يقول الاجتماعيون ، تكافح فى جو يسوده مركب النقص وشعور دائم بالخضوع لأوامر الغير دون أن تكون لديهم الثقة الكافية بالنفس - تلك الثقة التى لا يولدها الا التعود على التحكم والشعور بالقدرة على املاء الأوامر للغير على النحو الذى يتحقق لتأقلية الحاكمة •

فالتبقات الكادحة فى مجتمع رأسمالى طبقى تختبط فى تقديرها للمجتمع وتلومه لأنها توارثت أوضاعاً معينة لا يمكن تغييرها • ونحن إذا سلمنا بهذا ، فليس معناه أننا نتجاهل الحقيقة الظاهرة وهى أن الدولة التى يقوم فيها نظام برلمانى أساسه حق الانتخاب لجميع أفراد الشعب دون استثناء ، تلك الدولة عادة تكون أقدر من غيرها على تحقيق أكبر قسط من المصالح للطبقات عامة • بيد أن المشاهد خلال فترات التاريخ الحديث وفى معظم الديمقراطيات الرأسمالية ، أن حكومات تلك الدول يندر أن

تعرض من تلقاء نفسها وبطريق مباشر إلى مطالب الأغلبية فتمحو بعض
أرادتها النتائج الاجتماعية للقوارق المادية السائدة بين الطبقات •

فالواقع في مجتمع تسوده السيطرة الرأسمالية هو أن من في يدهم
النفوذ وسلطة الإنتاج هم عادة كبار أصحاب الأعمال والمصالح والاقتصادية
وأقطاب الصناعة والتجارة - مالكو عناصر الإنتاج ، أصحاب البنوك
والبيوت المالية ورؤوس الأموال الذين يعمل ملايين العمال والموظفين تحت
رئاستهم • وهؤلاء الأفراد ينظمون الإنتاج لأجل الربح ، والأرباح تتوقف
على الأسعار • فمن صالحهم إذن أن يبقى مستواها مرتفعا رغم ما يلحق
بالمستهلك الضعيف من أضرار •

تلك الأقلية الرأسمالية إذا سيطرت على الحكم نجدها تشرع القوانين
وتضع المشروعات التي تحقق لها مصالحها أولا وأخرا • نجدها تطالب
بفرض تعريفات جمركية عالية بدعوى حماية الصناعة المحلية ، ونجدها
تطالب باعانات وتسهيلات للصناعات المحلية ، ونجدها تطالب بقوانين
تيسر لها الاحتكار وتأمين استثمارها لدى الحكومات الأجنبية واستغلال
نفوذها المادي للضغط على حكومات الدول الضعيفة ! نجدها تطالب
باستخدام قوة الدولة - وأحيانا جيوشها - لفرض نفوذ معين لاستغلال
مستعمرات أو ضمان أسواق لتصريف منتجات ، ونجدها تحارب
ما استطاعت نشاط النقابات ومحاولة رفع الأجور أو زيادة الضرائب على
الأرباح أو تأميم بعض المشروعات أو الانفاق على مشاريع الخدمات
الاجتماعية العامة التي ترفع من مستوى الطبقات الكادحة •••

وهكذا نرى الأقلية المسيطرة على الحكم من أصحاب النفوذ الرأسمالي
في مثل تلك المجتمعات ، نراها تخفي مطامعها الذاتية وراء شعارات
والفاظ رنانة كالاكتفاء الذاتي ، والقومية الاقتصادية وتشجيع الصناعات
الوطنية ورفع مستوى المعيشة وازدهار الإنتاج المحلي ، فتنخذ من تلك
الشعارات وسيلة لتعزيز مركزها ونفوذها وتحقيق مصالحها وزيادة
أرباحها • نرى تلك الأقلية تحاول الهاب الشعور القومي ، فتوهم الرأي
العام بأنها إذ تطالب بهذا وذلك فإنها إنما تسعى لتعزيز الاقتصاد القومي
ومكانة الدولة من الناحية المادية والسياسية ، فينقاد الشعب عادة باسم

الوطنية والواجب الوطنى ، متحمسا لما لا يدرى حقيقته ، فينادى حكوماته بأن تتخذ من الاجراءات ما يخيّل له أنها وسيلة لدعم الاقتصادى القومى ، وهو فى الواقع مخدوع بتضليل ذوى النفوذ من الرأسماليين •

وهكذا نرى الوطنى الأحمق وصاحب المصالح الذاتية يعملان جنباً إلى جنب - الأول مخدوع بما يوحى اليه ، والثانى أناقى فى تفكيره يصور أهدافه وكأنها من صميم مصلحة الوطن ، ويدعى أن هذا التشريع أو ذلك التدبير سوف يتسبب فى أزمة وتدهور اقتصادى ، فيخدع الرأى العام لقبول كل اجراء يتناسب مع مصالح الطبقة الرأسمالية ، ورفض كل تدبير يحد من سلطتها أو يقلل من فرصها فى الربح والاثراء •

هذا قليل من الكثير الذى نشاهده فى المجتمعات التى يسيطر فيها رأس المال على الحكم حيث تكون غالبية الطبقة الحاكمة من ذوى النفوذ الاقتصادى ، فيسيطرون على مصير الشعب ، ويسيطرون حسب أهوائهم وورغباتهم ، وإذا لم يكن الحكم فى أيديهم فعلا فإنهم يستغلون سلطتهم ونفوذهم فى قلب الحكومات وتزييف الانتخابات والتسبب فى حرج موقف السلطات أو الوزارات ، ويقودون الأمة الى هوة الحرب اذا رأوا فى ذلك دعماً لمصالحهم الذاتية دون النظر الى المصلحة العليا للوطن ، بينما هم يضحون بالقضايا الوطنية والأهداف القومية فى سبيل النفع الذاتى والمطامع الشخصية •

وأن قلنا ان هذا هو القليل من الكثير الذى ألقينا عليه الضوء يكفى لكى نفهمنا ان الدستور الذى يجعل من أهدافه الأولى القضاء على السيطرة الرأسمالية يعتبر دستورا وصل فى ارماء قواعده الأساسية الى تنقية المجتمع من شرور الطبقات المستغلة مهينا بذلك الجو الى حكم وتنظيم سياسى يسير قدما نحو الديمقراطية المثالية •

الملكية الخاصة :

رغم أن الدستور المصرى يجعل من القضاء على السيطرة السياسية لرأس المال هدفا أساسيا ، الا أنه لم يقم على أساس القضاء على مبدأ

ملكية رأس المال أو عناصر الانتاج الأخرى : والملكية الفردية فى النظام الاقتصادى معناها حق الأفراد فى تملك ما يشاءون من سلع الانتاج والاستهلاك - طالما أنهم حصلوا على تلك الملكية عن طريق مشروع - وكذا حرية تصرفهم فى ملكياتهم على النحو الذى يرون . ومبدأ الملكية الخاصة أو الفردية فى المجتمع لا ينطوى على مجرد تملك السلعة أو وجودها فى حيازة الفرد من الناحية المادية ، بل يعنى كذلك اعتراف المجتمع والسلطات القائمة بأحقية الفرد فى تلك الملكية ، وحقه فى التصرف فيما يمتلك ، على أن تكفل الدولة تأمين هذا الحق وضمانه لكل من يمتلك شيئا عن طريق مشروع .

كذلك تعتبر العقود بين الأفراد من الناحية الاقتصادية نوعا من أنواع الملكية الخاصة ، فالفرد الذى يتعاقد مع شخص لىؤدى له هذا الأخير خدمة من الخدمات ، يمتلك حقا قبله رغم أنه لا يمتلك شيئا ماديا ، ولما لك هذا الحق أن يلجأ الى السلطات لتكفل له حقوق والتزامات الغير ازامه ، والنشاط الاقتصادى الحديث كما تعلم يقوم على ملايين الارتباطات العقدية هذه ، الضمنى منها والظاهر .

فهذه الملكية الخاصة للسلع المادية والعقود تعتبر وكنا هاما من أركان النظام الاقتصادى الرأسمالى ، وهى مبدأ له أهميته فى حياة المجتمعات التى تقترب بها ، كما أن لها دورا ايجابيا فى تعيين الحياة الاقتصادية للأفراد والجماعات ، فوجود بعض عناصر الانتاج فى أيدي أفراد أو هيئات (فى المجتمع الرأسمالى) أمر لا مفر منه ، إذ يتحتم أن تقوم فئة « بتسخير » عناصر الانتاج هذه لاجراء الناتج القومى الى حيز الوجود سواء أكان ذلك للغير العام أم لغير طبقة معينة ، ومن هنا يتبين لنا أن مالكي عناصر الانتاج صوف يكونون فى النظام الرأسمالى مسئولين أولا وآخرا عن تدبير خطة الانتاج وتوجيه النشاط الاقتصادى طبقا لما يرون ، فانتاج المصانع على اختلاف أنواعها ، وتحديد أنواع الزراعة والسلع الاستهلاكية الأساسية والكمالية وكمياتها ... الى غير ذلك ، كلها أمور متروكة فى النظام الرأسمالى الحر لتصرفات الأفراد من منتجين أو منظمين دون وجود خطة مركزية موحدة تربط مختلف أنواع النشاط ببعضها »

ومن ناحية أخرى نجد أن مبدأ الملكية الخاصة في المجتمع يعتبر الحافز الأول للإدخار وتبعية الثروة ، فلو أن مالكي السلع الانتاجية حرموا ثمره ادخارهم واستثمارهم لما كانت هناك فرصة لتنمية رأس المال القومي ورفع مستوى الدخل القومي ، ولاتجه معظم أو كل الأفراد الى انفاق كل دخلهم على سلع استهلاكية ، ولما فكروا في ادخار الفائض من هذا الدخل لاستثماره وتنمية الانتاج القومي ، والمدرجات الفردية والجماعية كما نعلم تعتبر من المسلمات الأساسية للتنمية الاقتصادية (الى جانب الوسائل الأخرى) ، ومن ثم كان تشجيعها بكفالة حق الملكية الفردية في الحال والاستقبال من الواجبات الأولى للدولة التي يسودها التنظيم الاقتصادي الرأسمالي .

أضف الى ذلك أن الفرد الذي يشعر بصون حقه في ملكيته الخاصة لسلع انتاجية أو استهلاكية طويلة الاستعمال ، يكون أكثر اطمئنانا وميلا الى المحافظة على السلع أو المعدات التي يمتلكها مما لو أنه حرم هذا الحق ، وهذه الصيانة للمعدات الرأسمالية والسلع طويلة الاستعمال لازمة لاقرار الاستتباب الاقتصادي في المجتمع ، اذ يمكن على وجه الدقة تحديد الامكانيات الرأسمالية الموجودة وتقدير نسبة ما يستهلك منها سنويا ووضع خطط مستقبلية لتعويض المستهلك منها ، مع تجنب تبديد الثروة القومية أو الاسراف في استنزافها .

من هذا يتضح أن اقرار حرية الملكية الخاصة مبدأ مرغوب فيه ، بيد أنه ليس من المعقول ألا نوضع حدود لتلك الحرية ، أو أن يترك الأفراد أحرارا يتصرفون على نحو قد يضر صالح المجتمع أو يلحق الأذى بفئة معينة ، أو يطيح بحقوق فئة أخرى ، أو يتعارض مع الأهداف القومية للدولة ، كما لا يعقل كذلك أن تتخذ كفالة الحرية الاقتصادية هذه كذريعة للاندفاع نحو الافراط في ناحية من نواحي النشاط الاقتصادي لمجرد تحقيق الربح دون النظر لما قد يتكشف عنه سوء التدبير من أزمات وتقلبات تضر بالمجتمع مثل تفاقم البطالة والتضخم والكساد ، لا بد إذن من وضع قيود على تلك الحرية المطلقة حتى يتحقق الخير العام للأفراد الأمة ، وحتى تتجنب الدولة ضياع قواها الانتاجية اذا ما وقعت ضحية للتقلبات الاقتصادية ، لا بد من

وضع قيود للحرية المطلقة طالما أن المجتمع يريد الإبقاء على مبدأ الملكية الخاصة .

تلك هي الأسس الأولية فيما يتعلق بالملكية الفردية والحرية الاقتصادية
قالى أى مدى يتمشى الدستور الجديد مع تلك الأسس والمبادئ ؟

ان الدستور المصرى يكفل حرية الملكية فينص على أن الملكية الخاصة مصونة
وأن الملكيات لا تنتزع الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل (١) وهكذا
تتحقق العدالة من وجهة نظر المالك فى المجتمع ، كما أن الدستور لم ينس
حقوق الغالبية غير المالكة ، فكفل صيانة تلك الحقوق أيضا بأن نص
على أن القانون ينظم أداء الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ، ولاشك أن
ظروف الاقتصاد القومى فى مصر قد اقتضت وضع قيود على الملكية الزراعية ،
بوتلك القيود نجدها فى صلب المادة الثانية عشرة من الدستور اذ تقول :
« يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الاقطاع » .

ولما كانت اباحة الملكية الزراعية مكفولة فى تلك الحدود السخية التى
حددها قانون الإصلاح الزراعى ، فانه من المحتمل فى ظل المنافسة
الاقتصادية أن يوجد تفاوت فى القرض بين المالك الصغير وذلك الذى يمتلك
مائتى فدان أو ما يقرب منها ، لذلك نجد الدستور ينص على أن يكفل
القانون وسائل حماية الملكية الزراعية الصغيرة (٢) كما يكفل كذلك تنظيم
العلاقة العقدية بين ملاك العقارات ومستأجريها (٣) حتى لا يجعل من حق
ملكيتهم مسوغا للاضرار بطبقة الاجراء الذين حرمتهم الظروف فرصة
الامتلاك الخاص لعقار أو أرض زراعية ، وزيادة فى تأمين الملاك على ممتلكاتهم
فقد جاءت المادة « ٥٧ » من الدستور صريحة فى منطوقها اذ نصت على أن
المصادرة العامة للأموال محظورة ، والا تكون عقوبة المصادرة الخاصة الا
بحكم قضائى .

(١) مادة ١١

(٢) مادة ١٣

(٣) مادة ١٤

الحرية الاقتصادية :

وكما يكفل الدستور صون حق الملكية الخاصة فإنه يكفل كذلك الحرية الاقتصادية على النحو الذى يشجع فى الأفراد الحافز الشخصى والتقدم المادى ، دون الإفراط فى التصرف الى الدرجة التى قد تضر بمصلحة فئة أو تعرقل المشاريع العامة . فتنبض المادة الثامنة على أن « النشاط الاقتصادى الخاص حر ، على ألا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس أو يعتدى على حريتهم » . وهذا التقييد واضح تمام الموضوع فى معناه ومفهومه ، وهو تقييد لا مناص منه اذا كانت الدولة فى تنظيمها تهدف حقيقة الى تحقيق الخير للجميع . فلا بد فى المجتمع الاقتصادى الحديث من قيود على نوع المنتجات وطريقة اعدادها ، ولا بد من تحديد للأسعار والقضاء على نهازى الفرص من التجار والمنتجين الذين يبالغون فى رفع الأسعار والقضاء على نهازى الفرص من التجار والمنتجين الذين يبالغون فى رفع الأسعار اذا ما قلت الكميات المعروضة فى الأسواق . كذلك يتحتم فى العلاقات الاقتصادية فرض قيود على الاستيراد والتصدير حتى لا يصيب الميزان الحسابى للدولة خلل يؤدي الى تدهور عملتها ، وحتى لا يضار أفراد الشعب من التصرفات الفردية التى يقوم بها بعض أصحاب الأعمال سعياً وراء الكسب الشخصى دون النظر الى الصالح العام .

فليس من المعقول مثلاً فى عصرنا هذا الذى بدأنا نسمع فيه عن ظواهر اقتصادية « كالعملة الصعبة » و « الرقابة على النقد » وسياسات « الاكتفاء الذاتى » و « الاغراق » ومبدأ « الدولة الأكثر رعاية » ... وغيرها . لا يعقل فى مثل هذا العصر وفى ظل هذا النوع من العلاقات الاقتصادية الدولية ، أن تترك دولة تسعى لخير شعبها باب الحرية الاقتصادية مفتوحاً على مصراعيه ، بل أن الشعب كثيراً ما يطالب حكوماته بتأدية واجبها فى النواحي الاقتصادية لضمان رفاهية الفرد واستقراره المادى ورفع مستوى معيشته .

فمن صالح المواطنين أن تفرض السلطات قيوداً على تصدير المواد الغذائية اللازمة فلا تسمح الا بتصدير الفائض عن حاجة الشعب ، والا ..

تسمح بتصدير الخامات الحيوية اللازمة لتدعيم الصناعات القومية • ومن صالح الشعب أن يخضع للقيود التي تفرضها السلطات على استيراد السلع الأجنبية حتى تستبعد قدر ما استطاعت الاسراف في استيراد الكماليات وبخاصة ما يدفع ثمنه بالعملات الصعبة ، وتخصص أرصدها من تلك العملات للانفاق على الواردات اللازمة لدعم الاقتصاد القومى كالآلات والمعدات الفنية •

كذلك على الحكومة أن تأخذ على عاتقها حماية المصلحة القومية بالآ تسمح بمعاملات اقتصادية مع دول معادية أو دول يثبت من معاملاتها أنها تسعى لزعزعة اقتصادنا القومى • حقا ان الحرية الاقتصادية مكفولة فى الدستور المصرى ، ولكن أى مواطن يرضى بأن تتخذ تلك الحرية ذريعة لتهميش الأموال الى الخارج أو لعدم الاذعان لقرارات المقاطعة الاقتصادية التى تفرض بالنسبة لدول معادية ؟ وأى مواطن يرضى أن تكون تلك الحرية سببا فى الافراط فى اتجاه أو نشاط فردى يكون من نتائجه تدهور قيمة عملتنا واستهداف اقتصادياتنا لموجات الكساد أو الركود ؟ فالنص فى الدستور على إباحة النشاط الاقتصادى الحر مشروط بعدم الاضرار بمصلحة المجتمع أو الاخلال بأمن الناس أو الاعتداء على كرامتهم ، وهذا هو ماينتظره المواطن من حكومته ، أى قيامها بذلك النوع من الرقابة على النشاط الخاص بحيث تكفل له عدم الاضرار بمصالحه القومية وأولها التقدم الاقتصادى •

وعندما يبيح الدستور قيام التدبير الرأسمالى على النحو الذى نفهمه أى إباحة الملكية الفردية لرأس المال - فإنه انما يبيحه على أساس أن • يستلزم رأس المال فى خدمة الاقتصادى القومى ، وألا يتعارض فى طرق استخدامه مع الخير العام للشعب (١) • وهذا هو خير أنواع التوجيه الاقتصادى ، حيث تكفل الدولة للمواطنين حقهم فى الادخار وتكوين الثروات ، ثم توجه تلك المدخرات الى نواحي الاستثمار اللازمة للنهوض باقتصاديات البلاد والتى تحقق الخير والرفاهية للشعب • وقد راعى الدستور ألا تقتصر فرص

الإدخار والاستثمار على طبقة معينة لها من امكانيات الدخل المرتفع ، بل جعل باب الاستثمار هذا حقا لكل مواطن يوجد لديه فائض الإدخار مهما صغر هذا الفائض . فالمساهمة في تنمية رأس المال القومي واجب وشرف لكل مواطن يستطيع الإدخار من دخله .

وهكذا تنص المادة الخامسة عشرة من الدستور على أن الدولة تشجع الإدخار ، وتشرف على تنظيم الائتمان وتيسر استقلال الإدخار الشعبي . وفي هذا دلالة قاطعة على أن هدف الدولة في الدستور الجديد هو ألا تجعل ملكية رأس المال كعنصر انتاج قاصرة على طبقة موسرة دون غيرها ، بل انها سوف تشجع المشروعات الصغيرة وتيسر السبيل أمام أصحاب المدخرات المتواضعة كي يساهموا بها في المشاريع العامة والخاصة التي تقوم في البلاد . وحرصا على مصالح طبقة ذوي الدخل المتواضع ، نص الدستور كذلك على أن تشجع الدولة التعاون وترعى المنشآت التعاونية بمختلف صورها (١) كما تضع القوانين واللوائح الخاصة بتنظيم الجمعيات التعاونية على النحو الذي يصون حقوق المساهمين فيها ويحقق لها تادية رسالتها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

الروح الاشتراكية :

إذا كان الدستور المصري لم يأخذ بالنظام الاقتصادي الاشتراكي في معناه الدقيق ، فانه قد نجح في أن يهيئ للمواطنين من التدابير والتشريعات ما يحقق كل مزايا النظام الاشتراكي . ان الدستور المصري لم يأخذ بالأسلوب الاشتراكي إذا كنا نعني بذلك الملكية الجماعية لعناصر الانتاج وهيمنة الدولة على جميع أنواع النشاط الانتاجي والتدخل في النشاط الاستهلاكي بتوزيع الناتج القومي طبقا لمبدأ معين . لم يأخذ الدستور المصري بهذا الأسلوب الاشتراكي ، ولكنه أخذ بكل حميد سليم يتمشى مع الروح الاشتراكية بمعناها المثالي ، مراعي في ذلك مقتضيات التطور المصري وظروفه ودرجة النضوج السياسي لدى أفراداه .

ان من أولى الاهداف الاقتصادية للدولة التى تأخذ بكل أو بعض نواحي الأسلوب الاشتراكى أن تكون السلطة المركزية هى المهيمنة على النشاط الاقتصادى . وقد راعى المشرع ذلك عندما نص فى الدستور على أن ينظم اقتصادنا القومى ، وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية ، وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة (١) . وقد يتبادر الى الذهن لأول وهلة أن هناك تناقضا بين الاعتراف بمبدأ الحرية الاقتصادية التى يكفلها الدستور وبين سياسة الاقتصاد الميسر (أو التخطيط المركزى الاقتصادى) . على أن هذا الظن سرعان ما يتبدد اذ نجد أن الدولة قد أخذت على عاتقها أن تجمع بين مزايا الحرية الاقتصادية ومزايا الاقتصاد الميسر . فالدولة ساهرة على المصلحة العليا للوطن ، وحامية لحقوق الأفراد الجماعية بقدر ما هى مهمة بتشجيع النشاط الفردى . وقد حرص المشرع على أن يحدد مهمة الدولة فى تلك الناحية اذ نص على أن « يكفل القانون التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص تحقيقا للأهداف الاجتماعية ورخاء الشعب » (٢) . فاذا كفلت الدولة هذا التوافق فانها تكون قد جمعت بين مزايا النشاط الاقتصادى الخاص ومزايا التخطيط المركزى ، وتكون اذ ذاك قد حققت التضامن الاجتماعى بين الأفراد ، فيطمنن صاحب رأس المال الى تادية واجبه الاجتماعى فى جو من الحرية ، ويشعر الفرد العادى بأن الدولة ساهرة على مصالحه ، جادة فى تعميم الخير للجميع .

ولعل أبرز ما نجمه فى الروح الاشتراكية هو أنها تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة فى جميع النواحي المادية والمعنوية والسياسية بين مختلف أفراد الشعب . والدستور المصرى زاخر بشتى النصوص التى تضمن للفرد أن يعيش فى جو تسوده العدالة من جميع مظاهرها وليست أقلها العدالة فى نواحي الحياة الاقتصادية . ومهما اختلف الباحثون والدارسون فى تفسير معنى الاشتراكية ، وأيا كان مفهوم الروح الاشتراكية ، فليس هناك أدنى شك فى أن الدستور المصرى قد حاول بصورة

(١) مادة ٧

(٢) مادة ٣٠

واضحة أن يطبق المثل العليا التي تهدف إليها الاشتراكية رغم اختلاف
الوسائل والمذاهب والآراء المنتشرة في مختلف الدول .

فالآراء الاشتراكية المختلفة تتفق جميعها في أن من الأهداف الأولى
لتنظيم الاشتراكي أن تسود العدالة بين المواطنين وتهيأ لهم فرص العمل
لخدمة الصالح العام في جو من الطمأنينة والحرية . ودستورنا ينص صراحة
على أن « تكفل الدولة الحرية والأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع
المصريين » (١)

كذلك من مظاهر العدالة والسهر على مصالح الأفراد أن تكفل الدولة
تلك الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي لا يتيسر للأفراد الحصول عليها
في ظل اقتصاد رأسمالي يسوده التباين في الامكانيات والدخول . وهنا
أيضا نجد أن الدستور المصري قد جعل من مهام الدولة العمل « على أن تيسر
للمواطنين جميعا مستوى لاثقا من المعيشة أساسه تهيئة الغذاء والسكن
والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية » (٢) . ولا شك أن تسيير مثل
هذا المستوى اللائق يتطلب تنظيما اقتصاديا محكما تقوم به الدولة ويكون
من أسسه الأولى حسن توجيه قطاع الانفاق العام في الدخل القومي ،
فتفرض التسعيرات الجبرية التي تحد من المبالاة في تكاليف المعيشة ،
وتساعد المنتجين بالإعانات الحكومية في حالة ارتفاع تكاليف انتاج السلع
الضرورية ، وتبنى من المؤسسات الصحية والثقافية والسكن الشعبية ،
ما يتيح الفرصة للطبقات ذات الدخل الضئيل أن تزيد من دخلها الحقيقي
بفضل الخدمات المجانية والإعانات المادية التي توفرها الدولة لهم . وقد
أفاض الدستور المصري في اظهار واجب الدولة في تلك الناحية فنص على
أن « للمصريين الحق في المعونة في حالة الشيخوخة وفي حالة المرض أو العجز
عن العمل . وتكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية
والصحة العامة وتوسعها تدريجيا » (٣) .

(١) مادة ٦

(٢) مادة ١٧

(٣) مادة ٩١

والدولة التي تأخذ على عاتقها مسئولية اجتماعية ضخمة كهذه بما تتطلبه من تدبير الأموال اللازمة وحسن الإدارة والتنظيم ، وتوخى العدالة و تأمين حقوق المواطنين والمساواة بينهم في نصيبهم من الخدمات العامة التي تقوم بها السلطات والهيئات الحكومية ، مثل تلك الدولة لابد وأن تقيم سياستها المالية على أسس قواعد مستوحاة من الهدف ، الاشتراكي ، الذي عاهدت شعبها على تحقيقه . وتدبير المسال اللازم في مجتمع يقوم فيه النشاط الاقتصادي الخاص يأتي عن طريق فرض الضرائب على اختلاف أنواعها من مباشرة وغير مباشرة ، بالإضافة الى إيرادات الحكومة من نواح أخرى كالمشروعات العامة وإيرادات خدمات المرافق العامة . وفرض الضرائب على الأفراد في مجتمع يسوده تفاوت في الدخل لابد وأن يقوم على نظام يحقق العدالة والمساواة في عبء الضريبة إذا كانت العدالة الاجتماعية هي الهدف الذي تسعى الدولة الى تحقيقه .

فالدولة التي تريد التوسع في تعميم الخدمات الاجتماعية بما يتمشى مع سياسة رفع مستوى الشعب وتحقيق رفاهيته مع توخى العدالة في توزيع العبء الضريبي ، مثل تلك الدولة أمامها مهمة مزدوجة . فهي من ناحية تريد أن توفر الأموال اللازمة للانفاق على مشاريعها الاجتماعية بأن تزيد حصيلة إيراداتها من الضرائب وغيرها ، ومن ناحية أخرى عليها أن تتوخى العدالة في جباية الأموال العامة حتى لا ترهق طبقات أو فئات معينة ، فتتفشى روح التئمر ، ويسود الأفراد القلق على مصير ثروتهم ودخولهم ، وينمخى لدى الأفراد حافز الكسب والارتقاء المادي ، مما يضر بالنشاط الاقتصادي عموما .

ولعلنا نجد أن روح العدالة في تطبيق نظام الضرائب مكفولة في أكثر من مادة من مواد الدستور . نجد في المادة الثانية والعشرين مثلا أن « العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة » ، وفي المادة الثالثة والعشرين أن المصريين متضامنون في تحمل الأعباء الناتجة عن الكوارث والمحن العامة . والمواطنون المصريون جميعا لهم الحق في الاطمئنان الى أن اكتسابهم في تمويل الحزاة العامة سيكون على أساس عادل كل حسب طاقته وحسب نصيبه من الكسب الذي يكفله له المجتمع والذي تؤمنه له الدولة في ظل

الحرية والطمأنينة • نفهم من هذا مثلا أن الضرائب على الدخل تفرض على نظام تصافدى بحيث لا يزوج ذوو الدخل اليسير تحت عبء ضريبي قاس يفرق بين الفقراء والاعثياء الذين توافرت لديهم امكانيات لا تحظى بها الاغلبية من ذوى الدخل الضئيل •

وما يقال عن ضرائب الدخل يقال كذلك عن الضرائب غير المباشرة • اذا توخت الدولة العدالة فى جباية مثل هذه الضرائب فعليها أن تفرضها على الكماليات التى يقتصر استهلاكها على الطبقة الموسرة ، وتقفل نسبتها تدريجيا على السلع التى يعم استهلاكها طبقات أقل دخلا ، على أن تعفى من الضرائب السلع الضرورية الشائع استهلاكها بين الطبقات الفقيرة •• وتتقضى العادة كذلك ألا تفرض الضرائب على المعدات والأدوات والعقاقير الطبية حتى لا يحرم مريض فقير من الشفاء نتيجة عجزه عن توفير ثمن الدواء اللازم •• الى غير ذلك من الأمثلة المعروفة التى لا يتسع هذا المقام الضيق لسردها • وقد راعى المشرع تلك الناحية من العدالة والاخذ بالروح الاشتراكية فى تنظيم إيرادات الدولة • فبينما ينص على أن أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب على كل مواطن نجد أن القانون ينظم إعفاء الدخول الصغيرة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة ، (١) •••

وفى هذا تدليل واضح على أن الدستور الجديد يراعى حقوق الطبقات السكادحة ومصلحتها فى كل ناحية من النواحي ، فلا نجد - كالمشاهد فى بعض الدول - مزايا تعطى فى نص من النصوص ، بينما يسلب الأفراد تلك المزايا بنص آخر • فليست العبرة بأن ينص قانون على رفع أجور العمال مثلا ، ثم تخضع الطبقة العاملة بقانون آخر لعمى ضريبي يجعلها أسوأ حالا مما كانت عليه • بل العبرة بأن تكون التشريعات والقوانين مستوحاة من النية الصادقة والرغبة العملية فى تحقيق العدالة ورفع مستوى الطبقات ذات الدخل النقدي اليسير بتوفير السلع والخدمات اللازمة لها بثمن زهيد أو بدون مقابل وبإعافائها من إعباء الضرائب حتى تعيش فى أمل من تحسن

حالتها المادية ، وما يتبع ذلك من رفع معنويتها ، فيصبح الفرد منها عضوا عاملا في المجتمع فخورا بدولته وأميناً على اداء واجبه القومي •

ولا يقتصر الاخذ بالروح الاشتراكية في الدستور المصرى على تلك النواحي التى سردناها ، بل ان تلك الروح ظاهرة فى المواد الأخرى التى تنظم حياة المجتمع المصرى • فالتعليم بمدارس الدولة فى مراحل المختلفة بالمجان (١) وبذلك لن يحرم ذو دخل ضئيل من تعليم أولاده لقصور فى دخله ، وهذا ضرب آخر من كفالة تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين ، فلن يطول بالمجتمع للمصرى الوقت حتى يعم التعليم أبنائه من مختلف الطبقات ، فيرتفع المستوى الثقافى للشعب ، وكلنا يعلم أن رفع المستوى الثقافى يعتبر جزءاً مكمل لرفع مستوى المعيشة • ولعل من الحكمة أن الدستور وقد نص على مجانية التعليم قد جعل مراحل الأولى اجبارية على جميع أبناء الشعب ، حتى تكفل الدولة لشعبها محو سبة الأمية التى كثيراً ما وصمنا بها العالم الخارجى واعتبرها دلالة على تخلفنا وتأخرنا •

وما يقال عن التعليم يقال كذلك عن الرعاية الصحية ، فهى واجب اجتماعى اذ تأخذ الدولة على عاتقها ، لابد وأن توفر له من الامكانيات المالية ما يكفل تحقيقه على الوجه الذى يجعل آثاره تعم جميع المواطنين فى شتى أنحاء البلاد ، فلا يتميز أهل المدن منلا عن غيرهم من سكان القرى • وقد نصت المادة السادسة والخمسون من الدستور على أن « الرعاية الصحية حق للمصريين جميعاً ، تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها تدريجياً » • وإن مثل هذا الانشاء والتوسع لابد وأن يكون جزءاً حيويًا من السياسة العامة للدولة ، ولا بد أن تكفل الدولة المال اللازم له ، وأن تعيره فى سياستها المالية الاهتمام الكافى الذى يكفل تنفيذه •

حماية الطبقة العاملة :

لقد أولى الدستور المصرية عناية كبرى الطبقة العاملة بأن كفل لها

حقوقها وحماها من الاستغلال الذى يعاب على النظم الرأسمالية • وليس
خاف علينا ما يحدث فى المجتمعات التى يسودها التنظيم الاقتصادى
لرأسمائى دون رقابة أو توجيه اقتصادى من الدولة • فكثيرا ما تنتاب تلك
لمجتمعات الإزمات الاقتصادية الدورية ، فيصيب الكساد الصناعات المختلفة
تكون الضحية الأولى لهذا الكساد هى الطبقة العاملة الأجيبة التى تنفث
بها البطالة فتنتزل بها الى درجات المهانة والبؤس • كما لا يخفى علينا ماوجه
النظم الرأسمالية من انتقاد بسبب استغلال طبقة أصحاب الأعمال من
رأسماليين لطبقة العمال على الفتات اليسير ، ناهيك عما يسودهم من
عدم الاستقرار النفسى الناشئ عن استهدافهم للتقلبات الاقتصادية فى
جتمع لا تربطه خطة مركزية موحدة لتنظيم النشاط الاقتصادى •

لذلك نجد أن الدستور المصرى ينص على أن للمصريين حق العمل ، وأن
دولة تعنى بتوفيره للجميع (١) • فقد حق لكل عامل اليوم أن يطمئن
ستقبله ، وأن يعلم أن الدولة ساهرة على مصالحه كهيئة بضمان سبل
زق له •

بيد أن مجتمعنا المصرى الذى ينشد تنظيمه الدستور الجديد لا يفتح
حال أمام المتكاسل أو الخامل ، بل يشجع المجدد العامل • فليس معنى
تحرير العمل أن يتهاون الفرد فى أداء واجبه طنا منه أن الدولة مسئولة عن
حان رزقه • وقد جعل الدستور هذا المبدأ واضحا عندما أشار الى أن
دولة تكفل للمصريين معاملة عادلة بحسب ما يؤدونه من أعمال (٢) ، فهذا
بدأ فى مكافأة العمل هو اقرب ما يكون للروح الاشتراكية منه الى أى مبدأ
ز • ان اتباع مثل هذا المبدأ يحث العمال على الاجتهاد وتادية عملهم
الوجه الاكمل ، طالما أن الجزء من جنس العمل • كذلك راعى الدستور
يحدد للدولة مهمة السهر على مصالح العمال من ناحية تقدير المستوى
ام للاجور بما يتناسب مع تكاليف المعيشة ، ومن ناحية رفع الكفاية
مناحية للعامل بتهيئة جو من الاطمئنان النفسى يساعده ويشجعه على الجد

(١) مادة ٢٢

(٢) مادة ٢٣

والإنتاج . فقد أخذت الدولة على عاتقها طبقا للمادة (٥٣) من الدستور أن تكفل التشريعات اللازمة لتحديد ساعات العمل وتقدير الأجور والتأمين ضد الإخطار وتنظيم حق الراحة والإجازات ، ٥

والعامل الذى يعمل فى مجتمع تكفل فيه الدولة له هذه الحقوق ، له أن يطمئن كل الاطمئنان على صحته وعلى قوته وعلى حمايته من استغلال صاحب العمل ، وان هذا الاطمئنان من البواعث الأولى التى ترفع معنوية العامل ونزید من كفايته الانتاجية وتجعله قادرا على المساهمة الفعالة فى النهوض بالاقتصاد القومى . وحماية العامل وحقوقه قبل صاحب العمل مكفولة بنص آخر فى الدستور ، اذ نجد المادة « ٥٤ » تنص على أن « ينظم القانون العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال على أسس اقتصادية ، مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية » . ومعنى أن تنظم العلاقات على أسس اقتصادية هو أن تكفل حقوق العامل دون الإخلال بالنظام الذى يقوم عليه الإنتاج والتسويق . فليس من مبرر أن ترفع أجور العمال فى صناعة معينة الى الدرجة التى تزداد معها تكاليف الإنتاج مما يتسبب فى نقص الطلب على المنتجات وكساد تلك الصناعة والصناعات الأخرى المرتبطة بها . لا مبرر لمثل هذا الاجراء اذ أنه سيلحق الضرر فى الأمد الطويل بالطبقة العاملة نفسها . لهذا رأى المشرع أن ينص على أن تراعى الأسس الاقتصادية فى تطبيق نظم الأجور وتحديد مستواها مع مراعاة العدالة الاجتماعية ومقتضياتها . وقد تحث الدولة فريق المنتجين على أن يشاركوا عمالهم فى الأرباح مما يشجعهم على العمل والاجتهاد ورفع مستوى الإنتاج . مثل هذا التدبير قد يحقق هدف العدالة دون الإخلال بالأسس الاقتصادية ، وهو التدبير الذى ينشده مجتمع يريد بناء اقتصادياته على أساس تنظيم سليم للعلاقات بين العامل وصاحب العمل .

كذلك راعى المشرع فى الدستور الجديد أن تقوم الدولة بحماية المنظمات العمالية التى تدافع عن حقوق العمال ورغباتهم وتنظيم علاقاتهم ومطالبهم . فنصت المادة « ٥٥ » على أن انشاء النقابات حق مكفول ، وأن للنقابات شخصية اعتبارية على الوجه المبين بالقانون . وهكذا تضمن الطبقة العاملة أن فى استطاعتها تكوين وتنظيم الهيئة التى تكون أداة التعبير

عن رغبات العمال وأهدافهم وآمالهم ، والتي تكون حلقة الاتصال بين العمال والسلطات العامة أو بين العمال وأصحاب الأعمال ، أو بين السلطات وفريق المنتجين والمنظمين . وهكذا فإن العامل المصرى فى ظل الدستور الجديد وأحكامه ونصوصه أمامه كل مشجع على العمل والكد وتادية الواجب فى جو من الاطمئنان ، ولن تكون هناك فرص للاضرابات والثورات ، أو موجات التذمر أو التخريب المتعمد لن تكون هناك فرص ولا أسباب لمثل تلك الظواهر التى شاهدناها فى المجتمعات الرأسمالية ، لأن وراء العاه المصرى دولة تحددت مهامها بصورة لا تقبل الشك . فهى كفيفة بحماية مصالحه ، تريد منه جدا وعملا واعترافا بالواجب ، وتعطيه مقابل ذلك جزاء عادلا مضمونا يحقق له العيش كمواطن صالح فى جو من السكرامه والاستقرار واحترام الحقوق .

الموارد الطبيعية والأموال العامة :

تعتبر الموارد الطبيعية من أهم عناصر القوى القومية فى الدولة ، ولاحدال فى أن استغلال تلك الموارد على الوجه الأكمل يساعد الدولة على سرعة الارتقاء الى مصاف الدول ذات الهيبة والمكانة فى الميدان العالمى . ولذا كان من الواجبات الأولى للدولة الديناميكية الثوابة التى تريد الرقى والتقدم أن تولى اهتمامها ثروتها الطبيعية ومواردها وامكانياتها ، بما فيها من مناجم ومعاجر ومساقط مياه وثروة مائية . . . وغير ذلك ، وقد راعى ذلك الدستور المصرى اذ نص فى المادة السادسة والعشرين على أن « الثروات الطبيعية ، سواء فى باطن الأرض أو فى المياه الاقليمية ، وجميع مواردها وقواها ملك للدولة ، وهى التى تكفل حسن استغلالها مع مراعاة مقتضيات الدفاع الوطنى والاقتصاد القومى » .

ومعنى ذلك أن الدولة تأخذ على عاتقها مهمة الاشراف على الصناعات الاستخراجية بشتى أنواعها ، كاستخراج الحامات من باطن الأرض ، أو استغلال حقول البترول ، أو مشاريع القوى المائية ، حتى لا تترك تلك الموارد الهامة مباحة دون قيود ، ففسى استغلالها أفراد أو شركات خاصة ، مما يلحق الضرر بالاقتصاد القومى .

والنص في تلك المادة على أن الدولة تراعى مقتضيات الدفاع الوطني عندما تكفل حسن استغلال الموارد الطبيعية ، هذا النص فيه حكمة سياسية بالغة ، تدل على أن الدولة متيقظة لدى أهمية الدور الذي تلعبه الثروة الطبيعية في تحديد المكانة القومية والامكانيات الحربية للدولة ، فما من دولة في عصرنا هذا الا واعترفت بأهمية الخامات الحيوية كالبترول والمديدوالفحم لدعم الطاقة الحربية بما تحتاج اليه من صناعات ثقيلة ، أو لتسيير عجلة الحرب اذا ما اضطرتها الظروف لحوضها ، ولا يقتصر الأمر على تلك الخامات الحيوية الثلاثة ، بل ان الدول تسعى قدر ما تواتبها الظروف لتحصل على كميات وفيرة من المواد الأولية ذات الأهمية الاستراتيجية ، ليس فقط لدعم مقومات الطاقة الحربية ، وانما لدعم الصناعات الرئيسية بوجه عام ، فتتقدم الصناعة عنصر أساسي في تقوية الدول من النواحي الاقتصادية ، وعامل هام في تحديد قوتها القومية .

وتظهر لنا أهمية الثروات الطبيعية واستغلالها لخدمة القوة القومية حلية واضحة في سياسة الدول التي تسعى للمحافظة على ثرواتها هذه فلا تغالي في استنزافها ، ولا تبيح تصدير الخامات الهامة منها الا للدول الصديقة ، بل تحاول اختزان احتياطها من تلك المواد ، متجهة الى غيرها من الدول لاستنزاف ما لها من ثروات ، وان مثل الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الضمار يعتبر دليلا واضحاً على ما تعيره الدول الكبرى من أهمية للمواد الأولية الاستراتيجية ، فتلك الدولة قد اتبعت في السنين الأخيرة سياسة تهدف الى عدم استنزاف مواردها من البترول خشية نفاذه ، وراحت تتوسع في استغلال موارد الشرق الأوسط - وبخاصة المملكة العربية السعودية - حتى تبقى لا طول مدة ممكنة على مالديها من موارد ، كذلك نجدها قد قسمت الخامات والمواد الأولية الى « مجموعات » تختلف من حيث أهميتها الاستراتيجية ، فمنها ما حرمت تصديره ، ومنها ما حددت تصديره أو استخدامه بقيود وقوانين ، ومنها ما جعلته خاضعاً لاشراف الحكومة التام ، فالولايات المتحدة رغم ما بها من موارد طبيعية هائلة تتبع سياسة اختزان كميات هائلة من المواد التي تضطر الى استيرادها كالمطاط والكروم والانتيمون والقصدير والنيكل والتنجستن والزئبق والميكا ... وغيرها ،

وما ذلك الا لانها تعلم تمام العلم أن تلك الحامات تعتبر كلها من المقومات اللازمة للاقتصاد القومي والطاقة الحربية .

ليس من القريب اذن أن تنص الدولة في دستورها على أن الثروات والمواد الطبيعية هي ملك لها تنصرف فيها على النحو الذي يكفل حسن استغلالها لخدمة القوة القومية ومقتضيات الدفاع الوطني والاقتصاد القومي ، واذ تصبح الثروات الطبيعية ملكا للدولة تديرها نيابة عن الأمة ، فانهماء تطلب من المواطنين أن يرعوا حرمة الأموال العامة ، وأن يعتبر كل فرد منهم أن واجبه الوطني يقتضي منه أن يعمل على حمايته الأموال العامة للدولة بما تشمله من معدات وأدوات وقيم منقولة ، أو مناجم ومحاجر ومصانع تديرها الدولة أو تشرف على استغلالها .

وقد تضطر الدولة في بعض الظروف أن تسمح لأفراد أو شركات ، بالقيام باستغلال بعض أنواع الثروات الطبيعية ، كأن تعطى امتياز استخراج البترول أو إقامة صناعة استخراجية لشركة من الشركات ، وقد حرص الدستور على أن يحدد القانون القواعد والاجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة ، (١) ومعنى ذلك أن القائمين بالحكم في الدولة لن يكون لهم حق التصرف في الثروات والموارد ولن يكون لهم حرية منح الامتيازات الاستغلالية ، بل ستكون تلك المعاملات خاضعة للقوانين الوضعية أو تلك التي توافق عليها الأمة ، ولن يعود ذلك اليوم الذي كان القائمون بالحكم فيه يهبون الامتيازات الاستغلالية للشركات الأجنبية مما أدى الى تعرضنا تلك السنين الطويلة الى الازلال الاقتصادي الذي قاسمت منه مصر ، ولن يعود ذلك اليوم حيث كانت الهيئات الحاكمة تنصرف في الموارد الطبيعية والمرافق العامة وكأنها جزء من ضيعة تملكها ، فتمنح الامتيازات دون استشارة الأمة ولمدة عشرات السنين ، أو تبيع مواردها ومقومات اقتصادياتنا بثمن بخس للأجانب كما كان الحال على أيدي اسماعيل لن يعود ذلك اليوم طالما أن الدستور قد حرص على النص بأن الاحتكارات

لا تمنح الا بقانون والى زمن محدود (١) ولن يعود ذلك اليوم لأن هنسالك
قواعد وقوانين تقرها الأمة قبل أن تبيح لهيئة أو سلطة حاكمة أن تتصرف
بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة أو أن تتنازل عن أموال منقولة تملكها
الدولة (٢) *

التشريع المالى :

لم يكن اهتمام الدستور بنواحى المالية العامة والتشريع المالى بأقل من
اهتمامه بالنواحى الاقتصادية أو التشريعية الأخرى . فكما سبق وقدمنا ،
نص الدستور على اتباع مبدأ العدالة الاجتماعية فى توزيع العبء الضريبي ،
واعفاء الدخول الصغيرة من الضرائب والتكاليف العامة ، وليس هذا فحسب
بل ان الدستور قد حدد مبادئ هامة تسير عليها الدولة فى تنظيم شئونها
المالية ، حتى يطمئن أفراد الأمة عن طريق تطبيق تلك المبادئ وعن طريق
النظم والقواعد المالية التى تسير عليها الجهات المختصة ، أن ممثلهم فى
مجلس الأمة والهيئات الأخرى يشرفون أشرفاً فعلياً على الأحوال المالية
للدولة فيصونون للمواطنين حقوقهم ويكلفون لهم طمأنينتهم .

فقد نص الدستور على أنه لا يجوز فض دورة مجلس الأمة قبل اعتماد
الميزانية (٣) ، وأن طريقة اعداد الميزانية وعرضها على مجلس الأمة وتحديد
السنة المالية يعينها القانون (٤) ، وأن مشروع الميزانية العامة للدولة
يعرض على مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل
لبحثه واعتماده ، وأن تقرر الميزانية بأبأ بابا (٥) . ولاشك فى أن تلك
المبادئ تهدف الى اعطاء الفرصة لممثل الشعب فى مجلس الأمة ليدرسوا
الشئون المالية وميزانية الدولة دراسة جدية مراعين فى ذلك المبادئ
والأسس التى يقوم عليها تنظيم المجتمع ، والمهام التى عاهدت الدولة
أفراد الأمة على القيام بها .

(١) مادة ٩٩

(٢) مادة ٩٨

(٣) مادة ٧٤

(٤) مادة ٧٠٠

(٥) مادة ٥٠٩

كذلك كفل الدستور لممثل الأمة أن يعربوا عن رأى المواطنين فيمسة يختص بتطبيق المبادئ التي يعينها القانون والتشريعات المالية المختلفة من رقابة على الحسابات الختامية واعتمادها بواسطة مجلس الأمة (١) ، الى تطبيق نفس الأحكام الخاصة بالميزانية العامة على الميزانيات المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية (٢) ، كذلك راعى الدستور ألا يتم تعديل بواسطة مجلس الأمة فى مشروع الميزانية الا بعد موافقة الحكومة (٣) ، حتى يكفل بذلك التكامل والتضافر بين وظائف السلطتين التشريعية والتنفيذية فيه ايتعلق بالسياسة المالية للدولة . ومن ناحية أخرى يجد أن الحكومة مقيدة بالأ تنقل أى مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية ، والا تعتمد مصروفا غير وارد بالميزانية أو زائدا عن تقديراتها الا بموافقه مجلس الأمة (٤) . وفى هذا ضمان كاف لسكى لا تتصرف السلطة التنفيذية فى اموال الدولة دون اشراف دقيق من ممثلى الأمة فى المجلس النيابى .

وزيادة فى رقابة مجلس الأمة على تصرفات الحكومة فى الشئون المالية نصت المادة ٩٦ ، على . ألا يجوز للحكومة عقد قرض أو ارتباط مشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة فى سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الأمة ، كما نصت المادة ٩٧ ، على أن القانون يعين قواعد منع المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التى تقرر على خزانة الدولة ، كما ينظم حالات الاستثناء منها والسلطات التى تتولى تطبيقها ، وبهذا النص لن توجد ثغرات فى القانون ينقض منها ذوو الأهواء الشخصية فيغدقون المكافآت والاستثناءات على أقاربهم وأعضاء أحزابهم كما كان الحال فى الماضى .

وقد كفل الدستور كذلك حق المواطنين فى عدم تحملهم اعباء ضرائب استثنائية كتلك التى تلجأ إليها الحكومات غير الديمقراطية كلما رأت زيادة

(١) مادة ٨٠٤

(٢) مادة ٨٠٥

(٣) مادة ٨٠٩

(٤) مادة ٨٠٣

إيراداتها أو مواجهة أزمة مالية • فانشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو الغاؤها لا يكون الا بقانون ، ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب والرسوم الا فى حدود القانون (١) • وبذلك لن يتحمل المواطنون الا ما يقره ممثلوهم فى مجلس الأمة أو ما يتحدد بالقوانين المعمول بها ، كما أن المساواة مكفولة بالألا يعفى مواطن من تأدية الضرائب الواجبة الاداء الا فى الحالات التى يحددها وينص عليها القانون مبينا أسباب ومبررات ذلك الاعفاء •

موقف المسئولين من النشاط الاقتصادى :

راعى الدستور فى نصوصه أن يكفل تفرغ ممثلى الأمة وهيئتها الحاكمة والمسئولين فيها لخدمة صالح الوطن دون النظر الى مطامع شخصية أو كسب مادى ، حتى لا تترك الفرصة لهؤلاء كى يستغلوا نفوذهم السياسى كوسيلة للتدخل فى الحياة الاقتصادية والمالية للبلاد • لقد سمعنا ما كان يحدث فى الماضى من تدخل وزراء ونواب فى أعمال البورصات وصفقات المحاصيل والمواد الخام ، وماكانوا يحققونه من وراء هذا النشاط من ثروات طائلة على حساب المواطنين غير عابئين بالآزمات التى يستهدف لها المجتمع من جراء تصرفاتهم المادية وأعمالهم الانانية •

لذلك نص الدستور الجديد على « ألا يجوز لعضو من أعضاء مجلس الأمة أن يعين فى مجلس ادارة شركة أثناء مدة عضويته الا فى الأحوال التى يحددها القانون » (٢) • وقد حظرت نصوص الدستور كذلك على أعضاء مجلس الأمة والوزراء ورئيس الجمهورية أن يشتروا أو يستأجروا من أموال الدولة أو أن يؤجروها أو يبيعوها شيئا من أموالهم وأن يقاضوها عليه (٣) بل ان القيود على الوزراء وعلى رئيس الجمهورية ولا لأحد الوزراء مدة خدمتهم ان يزاولوا مهنة حرة أو عملا تجارية أو ماليا أو صناعيا • • وهكذا سوف ينعم المواطنون بحكومات ومسئولين يقدرون المعانى السامية للتواضع

(١) مادة ٩٤

(٢) مادة ١١٥

(٣) المواد ١١٧ ، ١٢٥ ، ٣٥١

السياسي والمسئولية السياسية ، فيتفرغون لتأدية شرف خدمة الأمة لا لتحقيق الكسب الشخصي عن طريق مزاولة الأعمال الحرة أو استغلال النفوذ . حقا انها الحكمة . كل الحكمة أن ينص الدستور في أكثر من مادة على ضرورة ابعاد المسئولين من ممثلي الأمة والوزراء ورئيس الجمهورية عن كل نشاط مهني أو اقتصادي يبغى منه الكسب الشخصي ، والناظر الى تاريخنا في سنوات ما قبل الثورة سرعان ما يقف على مدى الحكمة في إيراد هذا النص .

وأخيرا فإن الدستور لم يترك ناحية اقتصادية هامة في الحياة الاجتماعية والسياسية للأمة الا وطرقها وحدد المبادئ التي تسير عليها . فرئيس الجمهورية مسئول مع وزرائه عن رسم السياسة العامة للحكومة في جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والادارية (١) ، ولكن رئيس الجمهورية خاضع لرقابة مجلس الأمة وموافقته فيما يتعلق بعقد معاهدات تجارية ، أو ارتباطات تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية (٢) .

كذلك راعي الدستور شئون الادارات المحلية وبخاصة نواحيها الاقتصادية فالمجالس الممثلة للوحدات الادارية لها الحق في أن تنشئ وتدير المرافق والأعمال الاقتصادية وغيرها بدائلتها (٣) ، كما أن موارد تلك الوحدات تشمل طبقا لنص المادة ١٦١ من الدستور جميع الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي ، أصلية كانت أو اضافية . ولا شك في أن شبه الاستقلال المحلي في النواحي الاقتصادية والمالية على هذا النحو يعتبر من المبادئ الحميدة التي سارت عليها معظم الدول الحديثة ، وخصوصا اذا راعينا أن الدولة تكفل للوحدات الادارية ما تحتاج اليه من معونة فنية وادارية ومالية كما هو المفهوم من نص المادة ١٧٢ من دستورنا .

هذه هي صورة مختصرة للمبادئ التي احتواها دستورنا الجديد لتنظيم

(١) مادة ١٣١

(٢) مادة ٦٤٣

(٣) مادة ٣٥٦

الحياة الاقتصادية للبلاد ، اوردناها بتلك الصورة الموجزة التي تبسّر
الاهداف والمبادئ العامة التي نتوخاها عند وضع الاركان الحيوية لبناء
دولتنا على هذا النحو الذي رسمه الدستور . على ان مثل هذا الباب
المختصر عن التنظيم الاقتصادي للدولة لا يمكن بأى حال من الاحوال ان
يشمل جميع النواحي التفصيلية والاسس الاقتصادية التي وردت في
الدستور . وان يكن هذا البحث المقتضب قد أغفل تفصيل ناحية من
النواحي فليس ذلك من قبيل عدم الاعتراف بأهميتها بل لضيق الفراغ ،
ولا شك أن الدارسين والباحثين في العلوم الاقتصادية والسياسية في
استطاعتهم أن يساهموا في ثقافة أمتنا السياسية بالثأبة على الكتابة في
النواحي التفصيلية لحياتنا الاقتصادية كما هي مبينة في مبادئ الدستور
الجديد .

بین دستوری ۱۹۲۳ و ۱۹۵۶

دستور ١٩٢٣

نحن ملك مصر :

بما أننا ما زلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا ..

المادة ١ - مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي .

المادة ٢٤ - السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب .

المادة ٣١ - تصدر احكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك .

المادة ٣٢ - عرش الملكة المصرية وراثي في أسرة محمد علي .

المادة ٣٣ - الملك هو رئيس الدولة الاعلى وذاته مصونة لا تمس .

المادة ٤٣ - الملك ينشيء ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين واللقاب الشرف الاخرى .

المادة ٧٣ - يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

المادة ٧٤ - يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الاعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الاخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى احكام قانون الانتخاب .

المادة ٧٨ - يشترط في عضو الشيوخ منتخبا أو معينا أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

أولا : الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين ، موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعدا سواء فى ذلك الحالىون والسابقون .

ثانيا : كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا ، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها مصريا فى العام ، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة .

المادة ٨٩ - مدة العضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنين . ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه .

المادة ٩٣ - يجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونبلائها أعضاء بمجلس الشيوخ .

المادة ١٤٦ - قوات الجيش تقرر بقانون

المادة ١٤٧ - يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الواجبات .

المادة ٥١ - قسم الملك « أحلف بالله العظيم أن أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه »

المادة ٩٤ - قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن والملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالنزاهة والصدق .

دستور ١٩٥٦

نحن الشعب المصرى :

الذى انتزع حقه فى الحرية والحياة ..

المادة ١ - مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، وهى جمهورية ديمقراطية ، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية .

المادة ٦٥ - مجلس الأمة هو الهيئة التى تمارس السلطة التشريعية

المادة ١٧٨ - تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة

المادة ١٢٠ - يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصريا من أبوين وجدين مصريين وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية وألا تقل سنه عن خمس وثلاثين سنة ميلادية وألا يكون منتبيا للأمرة التى كانت تتولى الملك فى مصر .

المادة ١٢١ - يرشح مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه .

المادة ١٢٢ - مدة الرئاسة سبت سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء

المادة ١٢٩ - اذا قدم الرئيس استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة الى مجلس الأمة .

المادة ١٤٥ - لرئيس الجمهورية بعد أخذ رأى مجلس الأمة أن يستفتي

الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا وينظم القانون طريقة الاستفتاء

٢٩ - انشاء الرتب المدنية محظور •

المادة ٦٧ - يتألف مجلس الأمة من أعضاء يختارون بطريق الانتخاب السرى العام ، ويحدد القانون عدد الأعضاء وشروط العضوية ويقرر طريقة الانتخاب وأحكامه •

المادة ٦٩ - مدة مجلس الأمة خمس سنوات من تاريخ أول اجتماع له • ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة لانتهاؤه مدته •

المادة ٥٨ - الدفاع عن الوطن واجب مقدس ، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمصريين ، والتجنيد إجبارى وفقا للقانون •

المادة ١٦٩ - القوات المسلحة فى الجمهورية المصرية ملك للشعب ، ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها وأمنها •

المادة ١٢٣ - يؤدى الرئيس أمام مجلس الأمة قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى وأن أحترم الدستور والقانون وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » •

المادة ٧٨ - يقسم عضو مجلس الأمة أمام المجلس فى جلسة علنية قبل أن يتولى عمله اليمين الآتية : « أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى وأن أرعى مصالح الشعب وسلامة الوطن وأن أحترم الدستور والقانون »

النص الكامل للدستور ١٩٥٦

مقدمة

نحن الشعب المصرى
الذى انتزع حقه فى الحرية والحياة ، بعد معركة متصلة ضد السيطرة
المعتدية من الخارج والسيطرة المستغلة من الداخل :
نحن الشعب المصرى
الذى تولى أمره بنفسه ، وأمسك زمام شأنه بيده ، غداة النصر العظيم
الذى حققه بثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢. وتوج به كفاحه على مدى التاريخ :
نحن الشعب المصرى
الذى استلهم العظة من ماضيه ، واستمد العزم من حاضره ، فرسم معالم
الطريق الى مستقبل :
متحرر من الخوف :
متحرر من الحاجة :
متحرر من الذل :
يبنى فيه بعمله الايجابى ، وبكل طاقته وامكانياته ، مجتمعاً تسوده
الرفاهية ويتم له فى ظلاله :
* القضاء على الاستعمار واعوانه .
* القضاء على الاقطاع .
* القضاء على الاحتكار ، وسيطرة رأس المال على الحكم .
* اقامة جيش وطنى قوى .
* اقامة عدالة اجتماعية .
* اقامة حياة ديموقراطية سليمة .
نحن الشعب المصرى
الذى يؤمن بأن :
لكل فرد حقاً فى يومه .

ولكل فرد حقا في غده •

ولكل فرد حقا في عقيدته •

ولكل فرد حقا في فكرته •

حقوقا لا سلطان عليها أبدا لغير العقل والضمير [

نحن الشعب المصري

الذى يقدر الكرامة والعدالة والمساواة باعتبارها جذورا أصيلة للحرية

والسلام •

نحن الشعب المصري

الذى يشعر بوجوده متفاعلا في الكيان العربى الكبير ، ويقدر مسئولياته

والتزاماته حيال النضال العربى المشترك ، لعزة الامة العربية ومجدها •

نحن الشعب المصري

الذى يعرف مكانه على ملتقى القارات والبحار من هذا العالم ، ويقدر

تبعات رسالته التاريخية فى بناء الحضارة ، ويؤمن بالانسانية كلها ، ويوقن

ان الرخاء لا يتجزأ ، وأن السلام لا يتجزأ •

نحن الشعب المصرى

بحق هذا كله ••• ومن أجل هذا كله •••

نرسى هذه القواعد والاسس دستورا ، ينظم جهادنا ويصونه ، ونعلن

اليوم هذا الدستور ، تنبثق أحكامه من صميم كفاحنا ، ومن خلاصة

تجاربنا ، ومن المعانى المقدسة التى هتفت بها جموعنا ، ومن القيم الخالدة

التي سقط دفاعا عنها شهداؤنا ، ومن احلام المارك التى خاضها آباؤنا

وأجدادنا جيلا بعد جيل •••

من حلاوة النصر ، ومن مرارة الهزيمة •

نحن الشعب المصرى

وبعون الله وتوفيقه وهدهد •

نمل هذا الدستور ونقرره ونعلنه ، مشيئتنا وإرادتنا وعزمنا الأكيد

ونكفل له القوة والمهابة والاحترام •

الباب الاول

الدولة المصرية

مادة ١ : مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، وهى جمهورية

ديموقراطية ، والشعب المصرى جزء من الامة العربية •
مادة ٢ : السيادة للامة ، وتكون ممارستها على الوجه المبين فى هذا
الدستور

مادة ٣ : الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية •

الباب الثانى

المقومات الاساسية للمجتمع المصرى

- مادة ٤ : التضامن الاجتماعى أساس للمجتمع المصرى •
مادة ٥ : الاسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والاخلاق والوطنية •
مادة ٦ : تكفل الدولة الحرية والامن والطمانية وتكافؤ الفرص لجميع
المصريين •
مادة ٧ : ينظم الاقتصاد القومى وفقا لمخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ
العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة •
مادة ٨ : النشاط الاقتصادى الحاص حر ، على ألا يضر بمصلحة المجتمع
أو يخل بأمن الناس أو يعتدى على حريتهم أو كرامتهم •
مادة ٩ : يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى ، ولا يجوز أن
يتعارض فى طرق استخدامه مع الخير العام للشعب •
مادة ١٠ : يكفل القانون التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط
الاقتصادى الحاص تحقيقا للأهداف الاجتماعية ورخاء الشعب •
مادة ١١ : الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية
ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون •
مادة ١٢ : يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام
الاقطاع •
ولا يجوز لغير المصريين تملك الأراضى الزراعية الا فى الأحوال التى
يبينها القانون •
مادة ١٣ : يحدد القانون وسائل حماية الملكية الزراعية الصغيرة •
مادة ١٤ : ينظم القانون العلاقة بين ملاك العقارات ومستأجرىها •
مادة ١٥ : تشجع الدولة الادخار ، وتشرف على تنظيم الائتمان ، وتيسر
استغلال الادخار الشعبى •

- مادة ١٦ : تشجع الدولة التعاون ، وترعى المنشآت التعاونية بمختلف صورها وينظم القانون الأحكام الخاصة بالجمعيات التعاونية .
- مادة ١٧ : تعمل الدولة على أن تيسر للمواطنين جميعا مستوى لا تقا من المعيشة أساسه تهيئة الغذاء والسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية .
- مادة ١٨ : تكفل الدولة ، وفقا للقانون ، دعم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة .
- مادة ١٩ : تيسر الدولة للمرأة التوفيق بين عملها في المجتمع وواجباتها في الأسرة .
- مادة ٢٠ - تحمي الدولة النشء من الاستغلال وتقيه الاهمال الادبي والجسماني والروى .
- مادة ٢١ : للمصريين الحق في المعونة في حالة الشيخوخة وفي حالة المرض أو العجز عن العمل .
- وتكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والصحة العامة وتوسعها تدريجيا .
- مادة ٢٢ : العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة .
- مادة ٢٣ : المصريون متضامنون في تحمل الاعباء الناتجة عن الكوارث والمحن العامة .
- مادة ٢٤ : تكفل الدولة ، وفقا للقانون ، تعويض المصابين بأضرار الحرب .
- مادة ٢٥ : تكفل الدولة ، وفقا للقانون ، تعويض المصابين بسبب تادية واجباتهم العسكرية .
- مادة ٢٦ : الثروات الطبيعية ، سواء في باطن الأرض أو في المياه الاقليمية ، وجميع مواردها وقواها ملك للدولة ، وهي التي تكفل حسن استغلالها مع مراعاة مقتضيات الدفاع الوطني والاقتصاد القومي .
- مادة ٢٧ : للأموال العامة حرمة ، وحمايتها واجب على كل مواطن .
- مادة ٢٨ : الوظائف العامة تكليف للقائمين بها .
- ويستهدف موظفو الدولة في أدائهم أعمال وظائفهم خدمة الشعب .
- مادة ٢٩ : انشاء الرتب المدنية محظور .

الباب الثالث الحقوق والواجبات العامة

- مادة ٣٠ : الجنسية المصرية يحددها القانون .
ولا يجوز اسقاطها عن مصرى ولا الاذن فى تغييرها او سحبها ممن اكتسبها
الا فى حدود القانون .
- مادة ٣١ : المصريون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق
والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة
أو الدين أو العقيلة .
- مادة ٣٢ : لاجريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون . ولا عقاب الا على
الافعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها .
- مادة ٣٣ : العقوبة شخصية .
- مادة ٣٤ : لايجوز القبض على أحد أو حبسه الا وفق أحكام القانون .
- مادة ٣٥ : حق الدفاع اصالة او بالوكالة يكفله القانون .
- مادة ٣٦ : كل متهم فى جناية يجب أن يكون له من يدافع عنه .
- مادة ٣٧ : يحظر اينذا المتهم جسمانيا أو معنويا .
- مادة ٣٨ : لايجوز ابعاد مصرى عن الاراضى المصرية او منعه من العودة
اليها .
- مادة ٣٩ : لايجوز أن تحظر على مصرى الإقامة فى جهة ، ولا أن يلزم
الإقامة فى مكان معين ، الا فى الأحوال المبينة فى القانون .
- مادة ٤٠ : تسليم اللاجئين السياسيين محظور .
- مادة ٤١ : للمنازل حرمة ، فلا يجوز مراقبتها ولا دخولها الا فى الأحوال
المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .
- مادة ٤٢ : حرية المراسلة وسريتها مكفولتان فى حدود القانون .
- مادة ٤٣ : حرية الاعتقاد مطلقة . وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر
الاديان والعقائد طبقا للعادات المرعية فى مصر ، على ألا يخل ذلك بالنظام
العام أو ينافى الآداب .
- مادة ٤٤ : حرية الرأى والبحث العلمى مكفولة ، ولكل انسان حق
التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك فى
حدود القانون .

مادة ٤٥ : حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا لمصالح الشعب
وفي حدود القانون •

مادة ٤٦ : للمصريين حق الاجتماع في هدوء غير حاملين مسلحا ودون
حاجة الى اخطار سابق ، ولا يجوز للمسؤولين أن يحضر اجتماعاتهم في
والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون •
على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الآداب •

مادة ٤٧ : للمصريين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون •

مادة ٤٨ : التعليم حر في حدود القانون والنظام العام والآداب •

مادة ٤٩ : التعليم حق للمصريين جميعا تكلفه الدولة بإنشاء مختلف
أنواع المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها تدريجيا •
وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والعقلي والخلقي •

مادة ٥٠ : تشرف الدولة على التعليم العام ، وينظم القانون شؤونه •
وهو في مراحله المختلفة بمدارس الدولة بالمجان في الحدود التي ينظمها
القانون •

مادة ٥١ : التعليم في مرحلته الأولى إجباري وبالمجان في مدارس الدولة

مادة ٥٢ : للمصريين حق العمل ، وتعنى الدولة بتوفيره •

مادة ٥٣ : تكفل الدولة للمصريين معاملة عادلة بحسب ما يؤدونه من
أعمال وبتحديد ساعات العمل وتقدير الأجور والتأمين ضد الأخطار
 وتنظيم حق الراحة والإجازات •

مادة ٥٤ : ينظم القانون العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال على
أسس اقتصادية ، مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية •

مادة ٥٥ : إنشاء النقابات حق مكفول ، وللنقابات شخصية اعتبارية
وذلك على الوجه المبين في القانون •

مادة ٥٦ : الرعاية الصحية حق للمصريين جميعا ، تكفله الدولة بإنشاء
مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها تدريجيا •
مادة ٥٧ : المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا تكون عقوبة المصادرة
الخاصة الا بحكم قضائي •

مادة ٥٨ : الدفاع عن الوطن واجب مقدس ، وأداء الخدمة العسكرية
شرف للمصريين ، والتجنيد إجباري وفقا للقانون •

مادة ٥٩ : أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون •
وينظم القانون اعفاء الدخول الصغيرة من الضرائب بما يكفل عدم المساس
بالمحد الأدنى اللازم للمعيشة •

مادة ٦٠ : مراعاة النظام العام واحترام الآداب الاجتماعية العامة واجب
على المصريين •

مادة ٦١ : الانتخاب حق للمصريين على الوجه المبين فى القانون •

ومسأمتهم فى الحياة العامة واجب وطنى عليهم •
مادة ٦٢ : للمصريين مخاطبة السلطات العامة كتابة ويتوقيعهم ، ولا تكون
مخاطبة السلطات باسم الجماعات الا للهيئات النظامية والأشخاص
الاعتبارية •

مادة ٦٣ : للمصريين حق تقديم شكاوى الى جميع هيئات الدولة عن
مخالفة الموظفين العموميين للقانون أو اهمالهم واجبات وظائفهم •

الباب الرابع

السلطات

الفصل الأول

رئيس الدولة

مادة ٦٤ : رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويباشر اختصاصاته على
الوجه المبين فى هذا الدستور •

الفصل الثانى

السلطة التشريعية

مادة ٦٥ : مجلس الأمة هو الهيئة التى تمارس السلطة التشريعية •

مادة ٦٦ : يتولى مجلس الأمة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على الوجه
المبين فى هذا الدستور •

مادة ٦٧ : يتألف مجلس الأمة من أعضاء يختارون بطريق الانتخاب
السرى العام •

ويحدد القانون عدد الأعضاء وشروط العضوية ، ويقرر طريقة
الانتخاب وأحكامه •

مادة ٦٨ : يجب ألا تقل سن عضو مجلس الأمة يوم الانتخاب عن
ثلاثين سنة ميلادية •

مادة ٦٩ : مدة مجلس الأمة خمس سنوات من تاريخ أول اجتماع له .
ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة لانتهاؤه مدته .
مادة ٧٠ : إذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته انتخب خلف له
بالطريقة المنصوص عليها في الدستور في مدى ستين يوما من تاريخ إبلاغ
مجلس الأمة بخلو المكان ، ولا تدوم مدة العضو الجديد الا الى نهاية مدة سلفه
مادة ٧١ : في الحالات التي يتعذر معها اجراء الانتخاب في الميعاد المقرر
لظروف استثنائية تمد بقانون مدة مجلس الأمة الى حين انتخاب
المجلس الجديد .

مادة ٧٢ : يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد ويفض دورته .
مادة ٧٣ : مقر مجلس الأمة مدينة القاهرة . ويجوز في الظروف
الاستثنائية دعوته للانعقاد في جهة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية .
واجتماعه في غير المكان المعين له غير مشروع ، والقرارات التي تصدر
فيه باطلة بحكم القانون .

مادة ٧٤ : يدعى مجلس الأمة للانعقاد للدور السنوي العادي قبل الخميس
الثاني من شهر نوفمبر .

فاذا لم يدع يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور .
ويدوم دور الانعقاد العادي سبعة أشهر على الأقل ولا يجوز فضه قبل
اعتماد الميزانية .

مادة ٧٥ : لا يجوز أن يجتمع مجلس الأمة ، دون دعوة ، في غير دور
الانعقاد والا كان اجتماعه باطلا وبطلت بحكم القانون القرارات التي تصدر
منه .

مادة ٧٦ : يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة لاجتماع غير عادي ،
وذلك في حالة الضرورة أو بناء على طلب بذ لك موقع من أغلبية أعضاء
مجلس الأمة .

ويعلن رئيس الجمهورية فض الاجتماع غير العادي .

مادة ٧٧ : يلقى رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس
الأمة بيانا متضمنا السياسة العامة للحكومة والمشروعات التي ترى القيام
بها ، كما يجوز أن يلقى بيانات أخرى عن المسائل العامة التي يرى ضرورة
إبلاغ مجلس الأمة بها .

مادة ٧٨ : يقسم عضو مجلس الأمة أمام المجلس في جلسة علنية ، قبل أن يتولى عمله ، اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري ، وأن أرمي مصالح الشعب وسلامة الوطن ، وأن أحترم الدستور والقانون » .

مادة ٧٩ . - ينتخب مجلس الأمة في أول اجتماع للدور السنوي العادي رئيسا ووكيلين ويتولون عملهم الى بدء الدور السنوي العادي التالي . وإذا خلا مكان أحدهم انتخب المجلس من يحل محله الى نهاية مدته .

مادة ٨٠ : جلسات مجلس الأمة علنية .

ويحوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب الحكومة أو بناء على طلب رئيسه أو عشرة من أعضائه ، ثم يقرر المجلس ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجرى في جلسة علنية أو سرية .

مادة ٨١ : لا يجوز لمجلس الأمة أن يتخذ قرارا الا اذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه . وفي غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين . وعند تساوى الآراء يعتبر الموضوع الذي جرت المداولة في شأنه مرفوضا .

مادة ٨٢ : يحال كل مشروع الى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه .

مادة ٨٣ : يحال كل مشروع قانون يقترحه عضو أو أكثر الى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة .

مادة ٨٤ : لا يصدر قانون الا اذا أقره مجلس الأمة .

ولا يجوز تقديم تقرير مشروع قانون الا بعد أخذ الرأي فيه مادة مادة .

مادة ٨٥ : كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه مجلس الأمة لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد ذاته .

مادة ٨٦ : يضع مجلس الأمة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية أدائه لأعماله

مادة ٨٧ : لمجلس الأمة وحده المحافظة على النظام في داخله ، ويقوم رئيس

المجلس بذلك . ولا يجوز لأي قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقراء على مقربة من أبوابه الا بطلب من رئيسه .

مادة ٨٨ : يسمع الوزراء في مجلس الأمة كلما طلبوا الكلام . ولهم أن

يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين أو أن ينيبهم عنهم • وللمجلس أن يحتكم على الوزراء حضور جلساته •

ولا يكون للوزير صوت معدود عند أخذ الرأي الا اذا كان من الاعضاء •
مادة ٨٩ : يختص مجلس الامة بالفصل في صحة عضوية اعضائه • وتختص محكمة عليا ، يعينها القانون ، بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى مجلس الامة وذلك بناء على احالة من رئيسه • وتعرض نتيجة التحقيق على المجلس للفصل في الطعن • ولا تعتبر العضوية باطلا الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس •

ويجب الفصل في الطعن خلال ستين يوما من عرض نتيجة التحقيق على المجلس •

مادة ٩٠ : لكل عضو من أعضاء مجلس الامة أن يوجه الى الوزراء اسئلة أو استجابات • وتجرى المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير •
مادة ٩١ : يجوز لعشرة من أعضاء مجلس الامة أن يطلبوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي فيه •

مادة ٩٢ : لمجلس الامة ابداء رغبات أو اقتراحات للحكومة في المسائل العامة •

مادة ٩٣ : لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الامة أن يتدخل في الأعمال التي تكون من اختصاص أى من السلطتين التنفيذية أو القضائية •
مادة ٩٤ : انشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون • ولا يعفى أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون • ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم الا في حدود القانون •

مادة ٩٥ : ينظم القانون القواعد الأساسية لحماية الاموال العامة واجراءات صرفها •

مادة ٩٦ : لا يجوز للحكومة عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة •

مادة ٩٧ : يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة ، وينظم حالات الاستثناء منها والسلطات التي تتولى تطبيقها .

مادة ٩٨ : ينظم القانون القواعد والاجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة . كما يبين أحوال التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة والقواعد والاجراءات المنظمة لذلك .

مادة ٩٩ : لا يجوز منح احتكار الا بقانون والى زمن محدود .

مادة ١٠٠ : يعين القانون طريقة اعداد الميزانية وعرضها على مجلس الأمة كما يحدد السنة المالية .

مادة ١٠١ : يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لبحثه واعتماده . .
وتقر الميزانية بأبأ بابا .

ولا يجوز لمجلس الأمة اجراء أى تعديل فى المشروع الا بموافقة الحكومة .

مادة ١٠٢ : اذا لم يتم اعتماد الميزانية الجديدة قبل بدء السنة المالية ، عمل بالميزانية القديمة الى حين اعتمادها .

مادة ١٠٣ : تجب موافقة مجلس الأمة على نقل أى مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية وكذلك على كل مصروف غير وارد بها أو زائد على تقديراتها .
2

مادة ١٠٤ : يعتمد مجلس الأمة الحساب الختامى لميزانية الدولة .

مادة ١٠٥ : الميزانيات المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية تجرى عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة وحسابها الختامى .

مادة ١٠٦ : ينظم القانون الاحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الاخرى وبحساباتها الختامية .

مادة ١٠٧ : لا يجوز فى أثناء دور انعقاد مجلس الأمة وفى غير حالة التلبس بالجريمة أن تتخذ ضد أى عضو من أعضائه أية اجراءات جنائية الا بأذن المجلس .

وقى حالة اتخاذ أى من الإجراءات قى غيبة المجلس يجب اخطاره بها •
مادة ١٠٨ : لا يؤخذ أعضاء مجلس الأمة عما يبدونه من الافسكار
والآراء فى أداء أعمالهم قى المجلس أو فى لجانه •

مادة ١٠٩ : لا يجوز اسقاط عضوية أحد من أعضاء مجلس الأمة الا
بقرار من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه بناء على اقتراح عشرة من الأعضاء
وذلك اذا فقد الثقة والاعتبار أو أخل بواجبات وظيفته أو قصر فى حضور
جلسات مجلس الأمة أو لجانه •

مادة ١١٠ : مجلس الأمة هو الذى يقبل استقالة أعضائه •
مادة ١١١ : لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة ، فاذا حل المجلس
فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر •

مادة ١١٢ : يجب أن يشتمل القرار الصادر بحل مجلس الأمة على
دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز ستين يوما وعلى
تعيين ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الايام التالية لتمايم
الانتخاب •

مادة ١١٣ : اذا قرر مجلس الأمة عدم الثقة بأحد الوزراء وجب عليه
اعتزال الوزارة •

ولا يجوز طلب عدم الثقة بالوزير الا بعد استجواب موجه اليه •
ويكون الطلب بناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس • ولا يجوز للمجلس
أن يصدر قراره فى الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه •
ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية أعضاء المجلس •

مادة ١١٤ : لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف
العامة • ويحدد القانون أحوال عدم الجمع الأخرى •

مادة ١١٥ : لا يجوز لأى عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يعين فى
مجلس ادارة شركة فى أثناء مدة عضويته الا فى الأحوال التى يحددها
القانون •

مادة ١١٦ : لا يمنح أعضاء مجلس الأمة مدة عضويتهم اوسمة أو
أنواط الا من كان منهم يشغل وظيفة عامة لا تتنافى مع عضوية مجلس
الأمة •

مادة ١١٧ : لا يجوز لأى عضو من أعضاء مجلس الأمة فى أثناء مدة

عضويته أن يشتري أو يستأجر من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها
شيئا من أمواله أو أن يقاضيه عليه •
مادة ١١٨ : يتقاضى أعضاء مجلس الأمة مكافأة يحددها القانون •

الفصل الثالث السلطة التنفيذية

مادة ١١٩ : يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على
الوجه المبين في الدستور •

الفرع الأول رئيس الجمهورية

مادة ١٢٠ : يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصرياً
من أبوين وجدين مصريين وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية
وأن تقل سنه عن خمس وثلاثين سنة ميلادية ، وألا يكون منتمياً إلى الأسرة
التي كانت تتولى الملك في مصر •

مادة ١٢١ : يرشح مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه رئيس
الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتاءهم فيه •
ويعتبر المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد
من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء • فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية
رشح المجلس غيره ويتبع في شأنه الطريقة ذاتها •
مادة ١٢٢ : مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان
نتيجة الاستفتاء •

مادة ١٢٣ : يؤدي الرئيس أمام مجلس الأمة قبل أن يباشر مهام
منصبه اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري وأن أحترم
الدستور والقانون وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة وأن أحافظ على
استقلال الوطن وسلامة أراضيه » •

مادة ١٢٤ : يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية •
ولا يسرى تعديل المرتب في أثناء مدة الرئاسة التي تقرر فيها التعديل
ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يتقاضى أى مرتب أو مكافأة أخرى •

مادة ١٢٥ : لا يجوز لرئيس الجمهورية ، في أثناء مدة رئاسته ، أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو أن يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقايضها عليه .

مادة ١٢٦ : قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوماً تبدأ الاجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد ، ويجب أن يتم اختياره قبل انتهاء المدة بأسبوع على الأقل ، فإذا انتهت هذه المدة دون أن يتم اختيار الرئيس الجديد لاى سبب كان ، استمر الرئيس السابق في مباشرة مهام وظيفته حتى يتم اختيار خلفه .

مادة ١٢٧ : إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أتاب عنه أحد الوزراء بعد موافقة مجلس الأمة عليه .

مادة ١٢٨ : في حالات استقالة الرئيس أو عجزه الدائم عن العمل أو وفاته يقر مؤقتاً رئيس مجلس الأمة ويحل محله في رئاسة هذا المجلس أحد الوكيلين بناء على اختيار المجلس .

ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تجاوز ستين يوماً من تاريخ خلو منصب الرئاسة .

مادة ١٢٩ : إذا قلم الرئيس استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة الى مجلس الأمة .

مادة ١٣٠ : يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو عدم الولاء للنظام الجمهورى بناء على اقتراح مقسدم من ثلث أعضاء مجلس الأمة على الأقل ، ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس .
ويقف عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام . ويتولى رئيس مجلس الأمة الرئاسة مؤقتاً .

وتكون محاكمته أمام محكمة ينظمها القانون .

وإذا حكم بإدانته أعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى .

مادة ١٣١ : يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع الوزراء السياسة العامة للحكومة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ويشرف على تنفيذها .

مادة ١٣٢ : لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها
واصدارها •

مادة ١٣٣ : اذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده الى
مجلس الأمة في مدى ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه • فاذا
لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا وأصدر •
مادة ١٣٤ : اذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم الى المجلس وأقره
ثانية بموافقة ثلثي أعضائه اعتبر قانونا وأصدر •

مادة ١٣٥ : اذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة ، أو في
فترة حله ، ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير • جاز
لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون •
ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوما
من تاريخ صدورها ، اذا كان المجلس قائما ، في أول اجتماع له في حالة
الحل • فاذا لم تعرض ، زال ، بآثر رجعي ، ما كان لها من قوة القانون
بغير حاجة الى اصدار قرار بذلك • أما اذا عرضت ولم يقرها المجلس زال
بآثر رجعي ما كان لها من قوة القانون ، الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها
في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر •

مادة ١٣٦ : لرئيس الجمهورية في الأحوال الاستثنائية ، بناء على
تفويض من مجلس الأمة ، أن يصدر قرارات لها قوة القانون • ويجب أن
يكون التفويض لمدة محدودة وأن يعين موضوعات هذه القرارات والأسس
التي تقوم عليها •

مادة ١٣٧ : يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح
العامة ويشرف على ادارتها •

مادة ١٣٨ : يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط واللوائح اللازمة
لتنفيذ القوانين ، وله أن يفوض غيره في اصدارها •

وتصدر قرارات الرئيس في هذا الشأن بناء على عرض الوزير المختص •
ويجوز أن يعين القانون يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه •

مادة ١٣٩ : رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة •

مادة ١٤٠ : يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين

والممثلين السياسيين ويعزلهم على الوجه المبين فى القانون ، كما يعتمد
ممثلى الدول الأجنبية السياسيين

مادة ١٤١ : لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيضها .
أما العفو الشامل فلا يكون الا بقانون .

مادة ١٤٣ : رئيس الجمهورية هو الذى يعلن الحرب بعد موافقة مجلس
الامة .

مادة ١٤٣ : رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الامة
مشفوعة بما يتناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها
والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة .

على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات
التي يترتب عليها تعديل فى اراضى الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة
أو التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الميزانية ،
تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الامة .

مادة ١٤٤ : يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين
بالقانون .

ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الامة خلال الخمسة عشر يوما
التالية له ليقرر ما يراه فى شأنه

فان كان مجلس الامة منحلا ، عرض الأمر على المجلس الجديد فى
أول اجتماع له .

مادة ١٤٥ : لرئيس الجمهورية ، بعد أخذ رأى مجلس الامة ، أن يستفتى
الشعب فى المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا . وينظم
القانون طريقة الاستفتاء .

الفرع الثانى

الوزراء

مادة ١٤٦ : يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم .
وإذا انتهت مدة رئاسته لأمى سبب كان ، استمروا فى مباشرة أعمالهم
الى أن يتم انتخاب خلف له .

مادة ١٤٧ : يجتمع رئيس الجمهورية مع الوزراء فى هيئة مجلس وزراء
لتبادل الرأى فى الشئون العامة للحكومة وتصريف شئونها .

مادة ١٤٨ : يتولى كل وزير الاشراف على شئون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها .
ويجوز تعيين وزراء دولة .

مادة ١٤٩ : يشترط فيمن يعين وزيرا أن يكون مصرياً بالغاً من العمر ثلاثين سنة ميلادية على الأقل وأن يكون متمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية .

مادة ١٥٠ : يؤدى الوزراء أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرتهم مهام وظائفهم اليمين الآتية :

« أقسم بالله أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهورى وأن أحترم الدستور والقانون وأن أوعى مصالح الشعب رعاية كاملة » .

مادة ١٥١ : لا يجوز للوزير ، فى أثناء مدة توليه منصبه ، أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقاضيهما عليه .

مادة ١٥٢ : لرئيس الجمهورية وللمجلس الأمة حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم فى تأديته أعمال وظيفته .
ويكون قرار مجلس الأمة باتهام الوزير بناء على اقتراح مقدم من خمس أعضاء المجلس .

مادة ١٥٣ : يقف من يتهم من الوزراء عن العمل الى أن يفصل فى أمره .
ولا يحول انتهاء خدمته دون إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فيها .
ويمسئ القانون الهيئة المختصة بمحاكمة الوزراء وينظم اجراءات اتهامهم ومحاكمتهم »

مادة ١٥٤ : يجوز تعيين نواب للوزراء .
وتسرى على نواب الوزراء الأحكام الخاصة بالوزراء .
مادة ١٥٥ : يجوز للوزراء ونواب الوزراء أن يكونوا أعضاء فى مجلس الأمة »

مادة ١٥٦ : يجوز تعيين أعضاء مجلس الأمة وكلاء للوزارات لشئون مجلس الأمة .
ويبين القانون الأحكام الخاصة بهم »

فهرع الثالث الادارة المحلية

- مادة ١٥٧ : تقسم الجمهورية المصرية الى وحدات ادارية ، ويجوز أن يكون لكل منها أو لبعضها الشخصية الاعتبارية وفقا للقانون .
ويحدد القانون نطاق هذه الوحدات وينظم الهيئات الممثلة لها .
- مادة ١٥٨ : يمثل الوحدة الادارية ذات الشخصية الاعتبارية مجلس يختار أعضاؤه بطريق الانتخاب ، ومع ذلك يجوز أن يشترك فى عضويته أعضاء معينون على الوجه المبين فى القانون .
- مادة ١٥٩ : تختص المجالس الممثلة للوحدات الادارية بكل ما يههم الوحدات التى تمثلها ، ولها أن تدير المرافق والأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية بدائرتها ، وذلك على الوجه المبين فى القانون .
- مادة ١٦٠ : جلسات المجالس للوحدات الادارية علنية ، ويجوز انعقادها فى جلسة سرية فى الحدود التى يقرها القانون .
- مادة ١٦١ : تدخل فى موارد الوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلى ، أصلية كانت أو اضافية ، وذلك كله فى الحدود التى يقرها القانون .
- مادة ١٦٢ : تكفل الدولة ماتحتاجة الوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية من معاونة فنية وإدارية ومالية وفقا للقانون .
- مادة ١٦٣ : ينص القانون على تعاون الوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية فى الأعمال ذات النفع المشترك ووسائل التعاون بينها وبين مصالح الحكومة .
- مادة ١٦٤ : يعين القانون اختصاصات المجالس الممثلة للوحدات الادارية والأحوال التى تكون فيها قراراته نهائية وتلك التى يجب التصديق عليها من الوزير المختص .
- مادة ١٦٥ : ينظم القانون الرقابة على أعمال المجالس الممثلة للوحدات الادارية .
- مادة ١٦٦ : يجوز حل المجالس الممثلة للوحدات الادارية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية :

وينظم القانون تأليف هيئة مؤقتة تحل مجلس المجلس خلال فترة
الحل •

الفرع الرابع الدفاع الوطنى

(١) مجلس الدفاع الوطنى :

مادة ١٦٧ : ينشأ مجلس يسمى « مجلس الدفاع الوطنى » ويتولى رئيس
الجمهورية رئاسته •

مادة ١٦٨ : يختص مجلس الدفاع الوطنى بالنظر فى الشئون الخاصة
بوسائل تأمين البلاد وسلامتها • وبين القانون اختصاصاته الأخرى •
(ب) القوات المسلحة :

مادة ١٦٩ : القوات المسلحة فى الجمهورية المصرية ملك للشعب ،
ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها وأمنها •

مادة ١٧٠ : الدولة وحدها هى التى تنشئ القوات المسلحة •

ولا يجوز لاية هيئة أو جماعة انشاء تشكيلات عسكرية أو عسكرية •

مادة ١٧١ : ١٧١ يجوز تعيين القائد العام للقوات المسلحة وزير
للحربية مع الجمع بين الوظائف •

مادة ١٧٢ : تنظيم الدولة ، وفقا للقانون ، تدريب الشباب تدريباً
عسكرياً كما تنظم الحرس الوطنى •

مادة ١٧٣ : تنظم التعبئة العامة وفقا للقانون •

مادة ١٧٤ : يعين القانون شروط الخدمة والترقى للضابط فى القوات
المسلحة •

الفصل الرابع السلطة القضائية

مادة ١٧٥ : القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ،
ولا يجوز لاية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة •

مادة ١٧٦ : يرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصاتها •

مادة ١٧٧ : جلسات المحاكم علنية ، الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية
مراعاة للنظام العام أو الآداب •

مادة ١٧٨ : تصدر الاحكام وتنفذ باسم الامة •

- مادة ١٧٩ : القضاة غير قابلين للعزل ، وذلك على الوجه المبين بالقانون •
- مادة ١٨٠ : يعين القانون شروط تعيين القضاة ونقلهم وتأديبهم •
- مادة ١٨١ : ينظم القانون وظيفة النيابة العامة واختصاصاتها ووصلتها بالقضاء
- مادة ١٨٢ : يكون تعيين أعضاء النيابة العامة فى المحاكم وتأديبهم وعزلهم وفقا للشروط التى يقررها القانون •
- مادة ١٨٣ : ينظم القانون ترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها •

الباب الخامس أحكام عامة

- مادة ١٨٤ : مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية المصرية •
- مادة ١٨٥ : يبين القانون العلم الوطنى والأحكام الخاصة به •
- كما يبين القانون شعار الدولة والأحكام الخاصة به •
- مادة ١٨٦ : لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها • ومع ذلك لا يجوز ، فى غير المواد الجنائية ، النص فى القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمة •
- مادة ١٨٧ : تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها • ويجوز مد هذا الميعاد أو تقصيره بنص خاص فى القانون •
- مادة ١٨٨ : يشترط فى القوانين المشار إليها فى المواد ٦٧ و ٨٩ و ١٠٠ و ١١٤ و ١٣٠ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٥٣ موافقة ثلثى الأعضاء الذين يتكون منهم مجلس الأمة •
- مادة ١٨٩ : لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الأمة طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ، ويجب أن يذكر فى طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية الى هذا التعديل •
- فاذا كان الطلب صادرا من مجلس الأمة وجب أن يكون موقعا من ثلث أعضاء المجلس على الأقل •
- وفى جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره فى شأنه بأغلبية أعضائه • فاذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض •

واذا وافق مجلس الأمة على مبدأ التعديل ، يناقش ، بعد ستة أشهر من تاريخ هذه الموافقة ، المواد المراد تعديلها . فإذا وافق على التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتاءه فى شأنه .

فإذا ووفق على التعديل ، اعتبر نافذا من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء . مادة ١٩٠ : كل ماقدرته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من أحكام قبل صدور هذا الدستور ، يبقى نافذا ، ومع ذلك يجوز الغاء أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور .

مادة ١٩١ : جميع القرارات التى صدرت من مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التى تتصل بها وصدرت مكمله أو منفذة لها وكذلك كل ماصدر من الهيئات التى أمر المجلس المذكور بتشكيلها ، قرارات أو أحكام ، وجميع الاجراءات والأعمال والتصرفات التى صدرت من هذه الهيئات أو من أية هيئة أخرى من الهيئات التى أنشئت بقصد حماية الثورة ونظام الحكم ، لا يجوز الطعن فيها أو المطالبة بالغاءها ، التعويض عنها بأى وجه من الوجوه وأمام أية هيئة كانت .

الباب السادس

احكام انتقالية وختامية

مادة ١٩٢ : يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ويتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الأمة .

وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٩٣ : يجرى الاستفتاء على هذا الدستور يوم السبت الثالث والعشرين من شهر يونية سنة ١٩٥٦ .

وتبدأ مدة الرئاسة ومباشرة مهام منصبها من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء .

مادة ١٩٥ : يستمر العمل بالاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير

سنة ١٩٥٣ ، الى تاريخ العمل بهذا الدستور .

مادة ١٥٦ : يعمل بهذا الدستور من تاريخ اعلان موافقة الشعب عليه فى الاستفتاء .

مجموعة "اختزالك"

تصدر شهرية وباللغتين العربية والانجليزية
ويشارك في تحريرها وإعدادها :

القائمقام أ.ح محمد عبدالقادر حاتم "لمنرف على يمينه"

الدكتور حسين مؤنس

الدكتور عبد الحميد يونس

الدكتور عبد العزيز عبد المجيد

الأستاذ علي أدهم

الدكتور محمد يحيى عويس

الأستاذ محمد مصطفى عط

Bibliotheca Alexandrina



0398983

الطابع والناشر

دار الجمهورية للطباعة